



جامعة بنغازي
كلية الاقتصاد
قسم العلوم السياسية

موقف الأحزاب والقوى الدينية في إسرائيل تجاه مشروع الدولة الفلسطينية في الفترة ما بين عامي 1977م – 2009م

إعداد

حسين محمد صالح فرج عبد القادر

إشراف الدكتور

عبد الله مسعود الدرسي

قدمت هذه الدراسة استكمالاً لمتطلبات درجة الإجازة العالية "الماجستير"
في العلوم السياسية – كلية الاقتصاد – جامعة بنغازي

خريف (2012)

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿وَلَنْ تَرْضَىٰ عَنْكَ الْيَهُودُ وَلَا النَّصَارَىٰ حَتَّىٰ تَتَّبِعَ مِلَّتَهُمْ قُلْ إِنَّ هُدَى اللَّهِ هُوَ الْهُدَىٰ وَلَكِنَّ اتَّبَعْتُ أَهْوَاءَهُمْ بَعْدَ الَّذِي جَاءَكَ مِنَ الْعِلْمِ مَا لَكَ مِنَ اللَّهِ مِنْ وَلِيٍّ وَلَا نَصِيرٍ﴾

صَدَقَ اللَّهُ الْعَظِيمُ

سورة البقرة الآية (120)

الإهداء

إلى والديَّ الكريمين رمز العطاء والحنان حفظهما الله

وأمد في عمرهما وأصلح أعمالهما

شكر وتقدير

عرفانا بالجميل، واعتزافاً بالفضل والتقدير، أقدم بالشكر الجزيل
لأساتذتي الكرام في قسم العلوم السياسية على ما قدموه من علم
مفيد طوال رحلتي الدراسية، وأخص بالشكر والتقدير الدكتور
عبد الله مسعود الدرسي، على تكريمه وموافقته على الإشراف
على هذه الرسالة وعلى ما بذله من جهود مضيئة وتوجيهات
مواصلة جعلتني أخطئ الصعاب والعقبات التي صادفتني أثناء البحث
فجزاه الله خيراً.

وبعد هذا أشكر كل من مديد العون والمساهمة في تذليل
الصعوبات التي واجهتني أثناء إعداد هذه الدراسة والتي أرجو أن
تكون قد حققت أغراض البحث العلمي ولو بشكل محدود،
والكمال لله وحده، وصلى الله وسلم وبارك على نبينا محمد صلى
الله عليه وسلم.

قائمة المحتويات

الموضوع	رقم الصفحة
الآية الكريمة	أ
الإهداء	ب
شكر وتقدير	ج
قائمة المحتويات	د
ملخص الدراسة	1
المقدمة	3
الدراسات السابقة	5
مشكلة الدراسة	10
أهمية الدراسة	11
أهداف الدراسة	11
فرضية الدراسة	12
تحديد المفاهيم	12
المناهج المستخدمة في الدراسة	13
حدود الدراسة	14
طرق جمع البيانات	14
تقسيمات الدراسة	14
الفصل الأول	
النظام الحزبي والانتخابي في إسرائيل	15
المبحث الأول: النظام السياسي في إسرائيل	17
المبحث الثاني: النظام الانتخابي في إسرائيل	47
الفصل الثاني	
موقف القوى الدينية في إسرائيل	62
المبحث الأول: تعريف القوى الدينية في إسرائيل	63
المبحث الثاني: موقف القوى الدينية من المشاركة في مؤسسات الدولة	80

	الفصل الثالث
98	موقف حزبي العمل والليكود من قيام الدولة الفلسطينية
99	المبحث الأول: موقف حزب الليكود من قيام الدولة الفلسطينية
156	المبحث الثاني: موقف حزب العمل من قيام الدولة الفلسطينية
184	الخلاصة
189	المراجع

ملخص الدراسة

تبحث هذه الدراسة المكونة من ثلاث فصول تحليل موقف الأحزاب والقوى الدينية من قيام الدولة الفلسطينية، وتأثيراتها على عملية التسوية من الجانب الفلسطيني، وذلك من خلال الوقوف على أهم المواقف والتصريحات المتعلقة بالدولة الفلسطينية وخصوصاً مواقف وتصريحات الأحزاب السياسية المشاركة في هذه الانتخابات والتي أصبحت فيما بعد جزء من التكوين الائتلافي للحكومات الإسرائيلية مما يعني أن عملية قيام الدولة الفلسطينية ستتأثر بشكل مباشر بمواقف وبرامج هذه الأحزاب.

لقد أورد الباحث في هذه الدراسة انعكاسات العملية الانتخابية في إسرائيل على عملية قيام الدولة الفلسطينية، مستعرضاً المراحل التي مرت بها هذه العملية وكيف أنها تتأثر بشكل مباشر مع كل دورة انتخابية تجرى في إسرائيل، نتيجة لتغير الائتلاف الحاكم من جهة، ورهن سياسات بتوجهات وبرامج الأحزاب السياسية المكونة للائتلاف الحكومي من جهة أخرى، خصوصاً عندما يتعلق الأمر بالاستجابة لمتطلبات عملية قيام الدولة الفلسطينية التي سرعان ما يدور حولها الجدل بين مختلف التيارات والأحزاب الإسرائيلية.

كما تطرقت هذه الدراسة بشكل مستفيض إلى إفرازات هذه الانتخابات وتحديدًا إلى أسباب صعود اليمين في إسرائيل، وانهيار اليسار مما انعكس ذلك بشكل مباشر على عملية قيام الدولة الفلسطينية.

استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي والمنهج التاريخي للإجابة على السؤال الرئيسي فرضية الدراسة ويذكر أن الباحث عمد إلى تقسيم الدراسة إلى ثلاثة فصول بحيث تم التركيز في الفصل الأول طبيعة النظام الانتخابي والحزبي في إسرائيل من حيث خصائصه، وكيفية تأثيره على النتائج العامة للانتخابات وفي الفصل الثاني دور القوى الدينية في الحياة السياسية في

إسرائيل من حيث مفهوم القوى الدينية وأشكال العلاقة بين الدين والدولة ومن خلال مشاركتها وتمثيلها في مختلف المؤسسات الإسرائيلية أما الفصل الثالث فتم التطرق إلى موقف حزبي الليكود والعمل من قيام الدولة الفلسطينية من خلال التوجهات السياسية لحكومة كلا الحزبين وأثرها على مستقبل قيام دولة فلسطينية، وذلك من خلال تحديد أهم المتغيرات الداخلية والخارجية التي رسمت السياسة الإسرائيلية العامة.

مقدمة:

خلال القرن الماضي جرت أربعة تحولات مهمة في مسار الصراع الفلسطيني الإسرائيلي التحول الأول هو نكبة 1948م، التي خسر فيها الفلسطينيون أربعة أكراس أراضيهم لتتحول إلى إسرائيل، والتي تم خلالها طرد ثلثي سكانها إلى خارجها، والثاني هو نكبة 1967م، التي خسر فيها العرب الخمس الأخير من فلسطين، وكان التحول الثالث هو معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية التي سميت (بكامب ديفيد الأول) عام 1978م، أما التحول الرابع فقد كان بعد انتفاضة عام 1987م، وتحديدأ في العام 1988، بعد أن وافقت منظمة التحرير الفلسطينية على الشروط الأمريكية لإيجاد حل للقضية الفلسطينية، استنادأ إلى قراري 242 و 338 وبند الإرهاب والاعتراف بحق إسرائيل بالوجود واستبدلت الكفاح المسلح بالمفاوضات السياسية بذلك تم انتقال الإستراتيجية الفلسطينية المبنية على الخيار العسكري إلى خيار المفاوضات لحل القضية الفلسطينية⁽¹⁾، ولكن عندما حان وقت التطبيق بإنشاء أول سلطة وطنية على الأرض الفلسطينية، اصطدمت السلطة الفلسطينية بمعوقات كثيرة قد تطيح بهذا الحلم، وتجعل تحقيقه شبه مستحيل، وكان التكتيك المتبع هو انتظار الحل الذي ستسفر عنه مفاوضات الحل النهائي، وإرجاء البناء وحل مشكلات المجتمع لمرحلة الدولة الموعودة.

وقد حاول الجانب الإسرائيلي فرض شروطه في مختلف جولات المفاوضات مع الجانب الفلسطيني بإقامة الدولة الفلسطينية على جزء مقطع الأوصال من الأراضي المحتلة مع الإبقاء

(1) علي الجرباوي، المفاوضات العربية والفلسطينية مع إسرائيل: المأزق والحل، المؤتمر السنوي التاسع "مركز الخليج للدراسات" 9-5-2009 صص 1-2.

على المستوطنات الإسرائيلية التي تحاصر القرى والبلدات الفلسطينية تحت السيطرة الإسرائيلية⁽¹⁾.

وتتعلق الرؤية الإسرائيلية للدولة الفلسطينية من منظور أمني وديموغرافي، ومن إدراك الإسرائيليين بحتمية قيام الدولة الفلسطينية، كأحد الخيارات الحتمية لتسوية الصراع العربي الإسرائيلي إلا أن هذه الرؤية لا ترقى إلى مستوى الدولة الكاملة وتعلوا قليلاً عن مفهوم الحكم الذاتي، فهي من منظور هذه الرؤية دولة اللادولة⁽²⁾، وقد رافقت الإجراءات الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية بعد اتفاقات أوسلو المعقودة في الثالث عشر من سبتمبر 1993م، تصورات إسرائيلية تركز إلى إنشاء سلطة فلسطينية محدودة، بحيث يتم توسيع الحكم الذاتي الفلسطيني ليمتد على 42% من مساحة الضفة الغربية دون مدينة القدس، وتكون تلك الأراضي معزولة جغرافياً بالمستوطنات القائمة والجدار العازل الذي سيمتد لنحو 720 كيلو متراً، ويبلغ أكثر من 50% من مساحة الضفة الغربية البالغة 5800 كيلو متر مربع⁽³⁾، وبعد أن ضمنت إسرائيل الاعتراف الفلسطيني والعربي والإسلامي والدولي في أوسلو بدأت بتهديد القدس وتكثيف الاستيطان وغيرها من الإجراءات التي تهدف إلى تفريغ الأرض الفلسطينية من مواطنيها والاستيلاء عليها.

مستندين إلى النظرية الأمنية والدعاء الدينية الإسرائيلية وفرض الأمر الواقع.

(1) نبيل السهلي: هل من مقومات للدولة الفلسطينية والمنشودة؟ الجزيرة نت
<http://www.aliazeera.net/nr/rxeres/1be2099b-677f.ntm>.

(2) ناجي شراب، الدولة الفلسطينية.. رؤى متناقضة حول المضمون والسيادة والحدود، جريدة القدس
<http://www.aluds.ocm/node/22822008>.

(3) نبيل السهلي، هل الدولة الفلسطينية مسألة وقت؟ الجزيرة نت 2-9-2009
<http://www.aljazeera.npl/nr/exeres/e7e2c-dc3d>.

الدراسات السابقة:

تعتبر مراجعة الأدبيات السابقة من الخطوات المهمة في البحث العلمي، حيث تهدف هذه الخطوة إلى التعرف على خلاصة المعرفة قيد البحث وذلك من خلال قراءاتها والاستفادة في هذه الدراسة⁽¹⁾.

1 . دراسة ألمجالي (2007)، دور الدين في إسرائيل: دراسة حالة الصراع العربي الإسرائيلي 1948 - 2006.

ركزت هذه الدراسة على موضوع الدين كجانب محفز في زيادة الهجرة اليهودية في إسرائيل، والعمل على إقامة المستوطنات اليهودية، في كل مكان من فلسطين، ومحاولاتها المستمرة للتأكيد على اعتبار القدس العاصمة الأبدية لإسرائيل، والدفع نحو تغيير الطابع الديني والعربي للمدينة المقدسة من أجل إضفاء الوجود اليهودي عليها، كما أوضحت الدراسة الدور الفعال للدين في إسرائيل في الصراع العربي الإسرائيلي طيلة الفترة الطويلة على مدى أكثر من نصف قرن، على الرغم من التناقض الكبير بين الدولة العلمانية في إسرائيل والدور الديني في الحياة السياسية في الحروب العربية الإسرائيلية، ودور الجماعات والفرق الدينية اليهودية في دعم الجهود العسكرية فيها⁽²⁾.

2 . دراسة للباحث الإسرائيلي " شلوموبروم " عام 2007 بعنوان: الدولة الفلسطينية بين الرفض والقبول من المنظور الأمني لدولة إسرائيل.

تهدف هذه الدراسة لوصف عملية التغيير والتطور للأمن القومي الإسرائيلي لقضية إقامة الدولة الفلسطينية، وكذلك تحليل الفكر السائد داخل المجتمع الإسرائيلي بكل توجهاته.

¹ - نجيب الحصادي ، مهارات البحث العلمي ، (أبو ظبي، منشورات جامعة الإمارات ، 2005) ، ص190.

² - مجلة علوم إنسانية <http://hummulimm.nl.com> السنة السادسة : العدد 39 : خريف 2008.

كما تناولت هذه الدراسة صعود "حزب الليكود" والذي أدى إلى تحول جذري في الفكر الإسرائيلي، فلم تعد العوامل الديمقراطية ذات أهمية على الإطلاق، فقد تم دمج فكرة الحدود الدفاعية مع التوجه القائل: (أن لإسرائيل حقاً دينياً، وتاريخياً في كل أراضي فلسطين التاريخية) كما تعرضت هذه الدراسة إلى اتفاقية كامبد ديفيد ، والانتفاضة الفلسطينية عام 1987م، وما آتية إليه من نتائج سياسية لم تتقبلها القيادة الإسرائيلية بسهولة⁽¹⁾.

3 . دراسة "غراهام فولر، وآخرون، (1990). بعنوان: الدولة الفلسطينية، وجهات نظر إسرائيلية وغربية، قدمتها مؤسسة الدراسات الفلسطينية، وهي ترجمة كاملة لتقارير إسرائيلية، ودولية في موضوع خيارات التسوية، خصوصاً في إمكان قيام دولة فلسطينية في الضفة الغربية، وقطاع غزة، والقدس، وهذه التقارير هي:

1 . دراسة الضفة الغربية وغزة - خيارات إسرائيل للسلام (1987م):

ويضم هذا التقرير عرضاً وتحليلاً لستة خيارات أتفق الباحثون مدو التقرير على أنها خيارات مطروحة على إسرائيل في تلك الحقبة وهي: المحافظة على الوضع الراهن، الحكم الذاتي في الضفة والقطاع، ضم الضفة الغربية والقطاع لإسرائيل، إقامة دولة فلسطينية مستقلة على معظم قطاع غزة، إقامة فدرالية فلسطينية تشمل شرق الأردن ومعظم أراضي الضفة والقطاع، الانسحاب من جانب واحد من معظم قطاع غزة.

¹ - غواهام فولر، وآخرون، الدولة الفلسطينية وجهات نظر إسرائيلية وغربية، (بيروت : مؤسسة الدراسات الفلسطينية (1990)

2 . لماذا أصبحت الدولة الفلسطينية حتمية:

وهذا التقرير صادر عن مؤسسة "راند" Rand الأمريكية، ويستند إلى ما أحدثته انتفاضة عام 1987م في الضفة والقطاع من تحول حاسم في مسار القضية الفلسطينية، وينتهي هذا التقرير إلى ما أشار إليه عنوانه من أن قيام دولة فلسطينية أصبح أمراً حتمياً.

3 . نحو كيان فلسطيني (1990) وهذا التقرير أعده بول لالر، واشترك في إعدادة الكثير من الباحثين، ويتميز هذا التقرير عن غيره من التقارير في هذه الدراسة، بمشاركة باحثين فلسطينيين وإسرائيليين وجنسيات أخرى.

وقد أعد هذه التقارير في فترة التحرك السياسي الذي تزامن مع إعلان الدولة الفلسطينية في الجزائر، وعلى أرضه ما أحدثته الانتفاضة الفلسطينية عام 1987م من تحولات في الرأي العام العالمي، ومن تصدعات في المجتمع الإسرائيلي نفسه.

4 . دراسة الدكتور، نرمين غوانمة (2002م)، بعنوان: حزب الليكود ودوره في السياسة الإسرائيلية.

تهدف هذه الدراسة لإلقاء نظرة شاملة حول تكتل الليكود، وقد تناول هذه الدراسة الجوانب التاريخية "لحزب الليكود" من حيث النشأة والأصول الفكرية لهذا الحزب، كما حللت هذه الدراسة وجهة نظر حزب الليكود العملية السلمية خلال ممارسته للحكم، إلى جانب سياسة حزب الليكود، وموافقة من الصراع العربي الإسرائيلي وقسمت الباحثة الدراسة إلى خمسة محاور:

المحور الأول: النشأة والتطورات الفكرية لتتكيل "الليكود" وتحدثت الباحثة عن العوامل الرئيسية لنشأة الليكود وتاريخه، والمطلقات الأيديولوجية للحزب من جابوتنسكي إلى "مناحيم بيغن".

المحور الثاني: تحدث فيه عن حزب الليكود في الحكم، وكذلك العوامل البارزة التي أسهمت في وصله للحكم، ومن ثم تناولت تحليلاً لنتائج انتخابات الكنيست فيما بين عام 1977 - 1992 وتقييم لأسباب النجاح، وعوامل السقوط في انتخابات 1992م.

المحور الثالث: خصصت الباحثة هذا المحور لدراسة دورة "حزب الليكود" في الحياة السياسية الداخلية خاصة وأنه وضع برنامجه الانتخابي عام 1977م لتحسين الأوضاع الاقتصادية.

المحور الرابع: تناولت الباحثة فيه موقف حزب الليكود من عملية السلام من خلال برامجه الانتخابية التي طرحها عام 1977-1992م، وجهة نظر الليكود من عملية السلام من خلال برامجه الانتخابية التي طرحها عام 1992م، وجهة نظر الليكود من اتفاقية كامب ديفيد" ومواقف الأحزاب الإسرائيلية والكتل السياسية الإسرائيلية من مشروع الحكم الذاتي.

أما المحور الخامس: فهو عبارة عن دراسة تحليلية عن السياسة الخارجية للكتل منذ عهد الرئيس الأمريكي، جيمي كارتر حتى الرئيس جورج بوش الأب ومدى دعمهم لإسرائيل وعلاقة إسرائيل بالاتحاد السوفيتي السابق⁽¹⁾.

5 . دراسة لخالد عايد (1986م) بعنوان: الاستعمار الاستيطاني للمناطق العربية المحتلة خلال عهد الليكود (1977-1984م).

تهدف إلى دراسة للهجرة الاستيطانية على الأراضي العربية خلال عهد الليكود، وتوضيح الحجم الحقيقي للاستعمار الاستيطاني على مستقبل الأراضي الفلسطينية، وبالتالي الخطر على مستقبل أي كيان فلسطيني يؤدي إلى قيام دولة فلسطينية، حيث تناولت تطور العملية الاستيطانية خلال عهد المعراخ 1967 - 1977م أما الشق الثاني من هذه الدراسة فيبحث عن أوجه الاستيلاء على الأراضي العربية خلال عهد الليكود، كون مثل هذا الاستيلاء يعتبر الشرط

¹ - نزمين غوانمة، حزب الليكود ودوره في السياسة الإسرائيلية (عمان: دار الفكر، 2002).

الضروري المسبق لعملية الاستيطان، وكذلك عقبة أمام قيام دولة فلسطينية في المستقبل، والشق الرابع يعرض مشاريع الاستيطان بما في ذلك خطة إسرائيل البيت تطمح لتوطين مليون مستوطن في الضفة الغربية بحلول عام 2010م.

6 . دراسة للدكتور، محسن محمد صالح (2002)، مشاريع التسوية السلمية للقضية الفلسطينية (1937-2001).

وتهدف هذه الدراسة إلى بلورة رؤية واضحة لمشاريع التسوية للقضية الفلسطينية واستيفاء من هذه الدراسة أيضاً تحليل مواقف حكومات وأحزاب إسرائيل من هذه المشاريع، وخاصة مواقف الأحزاب من قيام الدولة الفلسطينية.

7 . دراسة للباحثين منير الهود وطارق الموسي (1998)، بعنوان: مشاريع التسوية للقضية الفلسطينية منذ 1947 - 1982م.

وهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على مشاريع التسوية للقضية الفلسطينية منذ العام 1947 - 1982م ومواقف العديد من الجهات، من هذه المشاريع خاصة الإسرائيلية، كمشروع كارتر للسلام بتاريخ 18/مارس 1977، وصولاً إلى مشروع بريجنيف لإقرار السلام في الشرق الأوسط عام 1982 موضحاً موقف الفلسطينيين والإسرائيليين والعديد من الجهات الدولية والإقليمية من هذه المشاريع.

8 . رائد تعيرات، القضية الفلسطينية والوضع الدولي: التقرير الاستراتيجي الفلسطيني 2005
تحرير: محسن صالح وبشير نافع، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات بيروت 2006.

يرصد هذا البحث التطورات التي طرأت على القضية الفلسطينية بعد وفاة ياسر عرفات. وشرع إسرائيل بتنفيذ مخططاتها للفصل الأحادي، وكيف تفاعلت القوى الدولية مع ذلك. وتكمن أهمية هذا البحث بالنسبة لموضوع الدراسة كونه يبرز سلسلة المتغيرات التي جيزت التوجهات

السياسية الأمريكية لإيجاد حل للقضية الفلسطينية في ظل تغير مفهومها لأمنها القومي أولاً، والإستراتيجية التي تتبعها لمحاربة الإرهاب، وبسط سيطرتها على الشأن الدولي ثانياً، إذ تناقش الخطوات العملية التي شرعت باتخاذها على صعيد استثمار تطورات المشهد السياسي الفلسطيني في عام 2005 من أجل إحداث تغير في التوجهات السياسية الفلسطينية يدفع بعملية "الإصلاح" إلى الهدف المنشود منها، ويجعل من إبرام اتفاق فلسطيني إسرائيلي.

مشكلة الدراسة:

اختلفت وجهات النظر حول إمكانية قيام دولة فلسطينية خاصة بعد مضي ما يقارب عقدين من الزمن من الدبلوماسية الدولية التي أخذت على عاتقها تنفيذ بنود اتفاقيات السلام الفلسطينية الإسرائيلية وفي مقدمتها اتفاقية أوسلو التي لم تذكر في أي من بنودها موضوع الدولة الفلسطينية المستقلة .

وبمقارنة سريعة بين النموذج الإسرائيلي في إنشاء الدولة والنموذج الفلسطيني الحالي يتضح لنا أن هناك العديد من العوامل التي تعيق إقامة دولة فلسطينية على رأسها موقف الأحزاب الإسرائيلية والجماعات الدينية الرافض لفكرة قيام دولة فلسطينية ذات سيادة إذ أن الأحزاب اليمينية والدينية ومن خلال برامجها الانتخابية ستقف عائفا خطيرا أمام إمكانية الوصول إلى تسوية على الأقل في المدى القريب، فهي تنظر إلى الضفة الغربية من منظور ديني وتوراتي، وبالتالي فهي ترفض بشده أي تنازلات أو انسحابات مفترضة من الضفة الغربية، وتتخذ مواقف متشددة لصالح استمرار النشاط الاستيطاني وتكثيفه، مع التمسك بالقدس عاصمة أبدية وموحدة لدولة إسرائيل، واستبعاد مطلق لاحتمالية عودة اللاجئين الفلسطينيين أو جزء منهم، ورفض الاعتراف بقيام دولة فلسطينية مستقلة إلى جانب الدولة اليهودية.

أهمية الدراسة:

تأتي أهمية الدراسة كونها تبحث في العلاقة بين موقف الأحزاب الإسرائيلية وعملية قيام دولة للفلسطينيين، بمعنى كيف ستتأثر هذه الأحزاب في حالة وصولها للحكم على عملية التسوية السلمية للصراع الفلسطيني الإسرائيلي، وكذلك ستبحث الدراسة في معرفة العوامل التي تدفع بتحول المجتمع الإسرائيلي لليمين المتطرف، وكيف سيؤثر هذا على قيام دولة فلسطينية في ظل وجود حكومات متطرفة تنظر إلى الفلسطينيين على أنهم ليسوا شركاء وغير جادين في صنع السلام، إضافة إلى المواقف المتشددة التي تبذلها هذه الحكومات تجاه الحل النهائي.

أهداف الدراسة:

1. تهدف هذه الدراسة إلى الاطلاع على كيفية تأثير نتائج الانتخابات الإسرائيلية العامة منذ بداية عام 1977 من القرن الماضي، وحتى الوقت الراهن على عملية التسوية بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي، مع التركيز على الدولة الفلسطينية
2. تهدف هذه الدراسة إلى معرفة الأسباب والعوامل التي تدفع بالمجتمع الإسرائيلي إلى التوجه نحو النزعة اليمينية المتطرفة، في مقابل تراجع اليسار والوسط في إسرائيل إلى أدنى مستوياته.
3. تهدف هذه الدراسة إلى تتبع موقف حزب الليكود من قيام الدولة الفلسطينية وعملية التسوية السلمية للقضية في فترة حكمه.
4. تهدف هذه الدراسة إلى تتبع وتحليل موقف حزب العمل من قيام الدولة الفلسطينية وعملية التسوية في فترة حكمه.

فرضية الدراسة:

يعتبر موقف الأحزاب والقوى الدينية في إسرائيل مؤشراً هاماً على التوجهات اليمينية للمجتمع الإسرائيلي، ومؤشراً سلبياً على عملية قيام الدولة الفلسطينية.

تحديد المفاهيم:

تضم الدراسة في طياتها مجموعة من المفاهيم، والتي سنتطرق إليها لتسهيل على القارئ العادي فهمها واستيعابها بسهولة ويسر، ومن أبرز هذه المفاهيم.

- **أرض إسرائيل:** عبارة عبرية ذات دلالة دينية، وهي تستخدم للإشارة لأرض فلسطين، وما حولها قبل وبعد الهجرة الصهيونية، وحدودها غير معروفة على وجه الدقة ، لأنها مقولة دينية، وليست مقولة جغرافية تاريخية⁽¹⁾.

- **الانتفاضة:** ظهر هذا الاصطلاح أول مرة مع انتفاضة 1987م، وقد حاول بعض الكتاب إسقاطها وإحلال كلمة ثورة محلها، إلا أنها بقيت الوصف المناسب لما حدث في الضفة الغربية وقطاع غزة عام 1987م⁽²⁾.

- **الصهيونية السياسية:** وهي حركة استعمارية ولدت في أحضان الاستعمار الأوروبي واعتمدت في بقائها على مساندته، بحيث أصبحت تشكل تنظيمياً سياسياً يهدف إلى تجسيد الأيديولوجية الصهيونية الداعية إلى إقامة وطن قومي لليهود العالم في فلسطين، واستطاعت أن تعقد مؤتمرها الأول في مدينة بال السويسرية عام 1897⁽³⁾.

المناهج المستخدمة في الدراسة:

¹ - عبد الوهاب المسيري، حسين ، موسوعة المصطلحات والمفاهيم الصهيونية (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، 1975) ، ص64.

² - عبد الوهاب المسيري ، في الخطاب والمصطلح الصهيوني (القاهرة : دار الشروق ، 2003)، ص 226.

³ - عبد الوهاب الكيالي، موسوعة السياسة ، الجزء الخامس (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1990) ، ص

يعرف منهج البحث بأنه "طريقة موضوعية يتبعها الباحث لدراسة ظاهرة من الظواهر ويقصد تشخيصها، وتحديد أبعادها، ومعرفة أسبابها، وطرق علاجها، والوصول إلى نتائج عامة يمكن تطبيقها، فالمنهج فن تنظيم الأخطار، سواء الكشف عن حقيقة غير معلومة لنا، أو لإثبات حقيقة نعرفها⁽¹⁾، ونظراً لطبيعة الدراسة وموضوعها نستخدم المناهج التالية:

1. المنهج التحليلي:

اعتمد البحث على النهج التحليلي، وذلك نظراً لأهميته في وصف وعرض وتحليل المعلومات والأحداث الخاصة بموضوع الدراسة، ومحاولة تحليلها ونقدها ومدي انعكاسها على مستقبل إقامة دولة فلسطينية.

2. المنهج التاريخي:

تتبع الباحث من خلال هذا المنهج الظاهرة موضوع البحث من الناحية التاريخية، وتسلسل أحداثها محاولاً نسج علاقات بين متغيراتها للوصول إلى استنتاجات تخدم موضوع الدراسة.

حدود الدراسة:

1. الحدود الزمنية:

تشكل الفترة الممتدة من عام 1977م وحتى الفترة 2009م الحدود الزمنية لهذه الدراسة، على الرغم من أن هذه الفترة لا تعني إغفال أو استبعاد المراحل والفترات السابقة، بل نشير إلى

1 - عبدالرحمن بدوي، مناهج البحث العلمي (القاهرة : دار النهضة ، 1963)، ص 97.

ضرورة الرجوع إلى المراحل السابقة، وذلك للمقارنة ولتتبع التطورات والمواقف ذات العلاقة بنتائج الانتخابات الإسرائيلية وانعكاسها على مشروع الدولة الفلسطينية.

2. الحدود المكانية:

بما أن الدراسة تتعلق بالأحزاب الإسرائيلية فإن حدودها المكانية ستكون دولة إسرائيل.

طرق جمع البيانات:

- المصادر الأولية للدراسة: وتشمل الوثائق والبيانات والتقارير الصادرة عن الدوائر الرسمية وغير الرسمية ذات العلاقة بموضوع الدراسة.
- المصادر الثانوية: وتشمل الكتب والأبحاث التي تناولت الموضوع بالإضافة إلى الدوريات المتخصصة بالدراسات السياسية، وشبكة المعلومات العالمية "الإنترنت".

تقسيمات الدراسة:

الفصل الأول: النظام الحزبي والانتخابي في إسرائيل.

الفصل الثاني: موقف القوى الدينية في إسرائيل.

الفصل الثالث: موقف حزبي العمل والليكود من قيام الدولة الفلسطينية.

الفصل الأول
النظام الحزبي
والانتخابي في إسرائيل

الفصل الأول

وفيه تم تناول أهم خصائص النظام الحزبي وأهم التطورات التي طرأت على هذا النظام, وذلك بالتعرض إلى الأحزاب السياسية في إسرائيل من حيث النشأة وبرامجها السياسية واعتباراتها الأيديولوجية والتقلبات التي تحدث على الخريطة الحزبية, إضافة إلى ضرورة معرفة الخصائص والأسس التي يتميز بها النظام الانتخابي الإسرائيلي مع إلقاء نظرة عامة نظام الحكم في إسرائيل.

المبحث الأول

النظام السياسي في إسرائيل

تعددت التعريفات التي تناولت مفهوم النظام السياسي، وفيها تعريف لجبرائيل ألمان (Gabriel, Almond) الذي يصف النظام السياسي على أنه "نظام التفاعلات الذي يقوم بوظائف التوحيد والتكيف في جميع المجمعات المستقلة، سواء كانت الوظائف التي يؤديها النظام ترتبط بالداخل الاجتماعي أو ترتبط بتنظيم علاقة المجتمع بالمجتمعات الأخرى، ويمارس النظام السياسي تلك الوظائف باستخدام القسر المادي أو بالتهديد باستخدامه سواء أكان استخدامه له شرعياً أو استبدادياً"⁽¹⁾. ويمكن أيضاً تعريف النظام السياسي على أنه "نظام الحكم القائم على وجود السلطات الثلاثة: التنفيذية والتشريعية والقضائية بحيث تعمل هذه السلطات على صنع القرار وتنفيذه، بما يضمن الحفاظ على مصالح الدولة العليا"⁽²⁾.

لقد تبلور النظام السياسي الإسرائيلي في ظل غياب دستور مكتوب يحدد أسس نظام الحكم، ويضع الإطار الدستوري الشرعي والفكري الذي تقف عليه أسس الدولة خصوصاً في الدول ذات التاريخ القصير التي تتركب من مجموعات كثيرة كما هو الحال في إسرائيل⁽³⁾.

ويعود غياب دستور في إسرائيل لأسباب قد تؤدي إلى نشوب خلافات حادة بين الاتجاهات السياسية العلمانية والدينية، إذ أن الأحزاب الدينية تدفع لأن تكون التوراة مصدر

(1) جمال سلامة علي، النظام السياسي والحكومات الديمقراطية دراسة تأصيلية للنظام البرلمانية والرئاسية (القاهرة: دار النهضة العربية، 2007)، ص 22.

(2) محمد نويري، "النظام في إسرائيل"،

<http://www.aljazeeraatalk.net/forum/archive/index.php>

(3) دوديمكليبر، مؤسسات ومراحل سياسية في إسرائيل

<http://www.crossing-borders-program.org>

التشريع في أي دستور إسرائيلي، وهذا ما يرفضه العلمانيون، إضافة إلى ذلك هناك أمور متعلقة بالحدود الجغرافية للدولة الإسرائيلية التي لم تتضح معالمها حتى الآن، عدا عن طبيعة العلاقات الداخلية والخارجية سواءً مع يهود العالم والصهيونية، أو حتى مع الشعب الفلسطيني والأمة العربية وتقادياً لذلك لم يتم الإعلان عن دستور مكتوب في إسرائيل وتم الاكتفاء بنصوص وثيقة الاستقلال⁽¹⁾.

كما ويحدد النظام السياسي الإسرائيلي طبيعة نظام الحكم الرسمي في إسرائيل على أنه برلماني يقوم على أساس مبدأ الفصل المرن بين السلطات الثلاثة: السلطة التنفيذية والتشريعية والقضائية، بحيث يكون هناك نوع من التعاون والتوازن فيها بينهما بما يضمن تحقيق المصالح العليا لدولة إسرائيل فالسلطة التنفيذية تكون مسؤولة أمام السلطة التشريعية وكلاهما تكونان مراقبتين من قبل السلطة القضائية⁽²⁾.

ومن الخصائص التي تميز النظام البرلماني ثنائية السلطة التنفيذية، حيث هناك سلطة رئاسة الدولة ممثلة برئيس الدولة وسلطة الحكومة ممثلة برئيس الوزراء الذي تفوق سلطته رئيس الدولة في معظم النظم البرلمانية، فالرئيس يمثل الدولة معنوياً ويرمز إلى وحدتها، في حين أن الحكومة ممثلة برئيسها تدير شؤون البلاد وهي أعلى سلطة تنفيذية، وتكون مسؤولة أمام البرلمان التي انبثقت منه، ومن المعروف أن الحكومة أو الوزارة في النظم البرلمانية تكون عبارة عن هيئة حزبية تعكس التوازن الحقيقي للأحزاب والكتل النيابية داخل البرلمان، وبحق للوزراء

(1) اليأس شوفاني، نظام الحكمي وموسى أبو رمضان وآخرون في "إسرائيل دليل عام 2004 : تحرير: كميل منصور (بيروت: مؤسسه الدراسات الفلسطينية، 2004)، ص 13 - 14.

(2) محمد نويري، مرجع سابق ذكره.

الجمع بين عضوية الحكومة والبرلمان، كما يحق لهم المشاركة في جلسات البرلمان والدفاع عن سياسات الحكومة وتوجهاتها⁽¹⁾.

وفي إسرائيل تشكل الحكومة رأس السلطة التنفيذية ويمثل رئيس الوزراء الصدارة في الصلاحيات والقدرة على تنفيذ المهام وهو الشخصية الأقوى في المؤسسة الحاكمة لما يستحوذ عليه من مسؤوليات تشريعية وتنفيذية، أما منصب رئيس الدولة فهو تمثيلي ورمزي، لا تنفيذي أو إداري، نظراً لكون النظام برلمانياً في الأساس، أما بخصوص السلطة التشريعية فإن البرلمان (الكنيست) يمثل أهمية كبيرة في النظام السياسي الإسرائيلي، خصوصاً في جمال التشريع وإصدار القوانين، وإقرار الموازنة العامة، ومنح الثقة للحكومة التي تستمد قوتها ومشروعيتها منه، كما أنه يقوم بمراقبة ومحاسبة الحكومة من خلال اللجان الدائمة التي يتم تشكيلها فهو المؤسسة المركزية في نظام الحكم الإسرائيلي نظراً لعدم وجود دستور مكتوب في إسرائيل، بحيث يتم اللجوء إليه لاستصدار القوانين عند الحاجة إليها⁽²⁾.

وفيما يتعلق بالسلطة القضائية فيمكن الإشارة إلى أنها الأكثر استقلالية عن السلطتين التنفيذية والتشريعية من حيث التداخل في الصلاحيات وتمثل محكمة العدل العليا في إسرائيل رأس هذه السلطة، فهي تراقب مؤسسات الدولة بمختلف مستوياتها وتتمتع بصلاحيات استثنائية تشمل النظر في جميع قرارات المحاكم من الدرجة الأولى، كما بإمكانها إصدار قرارات تفرض على السلطة القيام بعمل ما، أو الامتناع عن القيام بهذا العمل⁽³⁾.

(1) جمال سلامة علي، مرجع سابق ذكره، ص 155 - 158.

(2) اليأس شوفاني، موسي أنور رمضان وآخرون، مرجع سابق ذكره، ص 10 - 13.

(3) وليد العلي، الديمقراطية السياسية في إسرائيل (القدس: مركز الدراسات نقابة المحامي، 1985) ص 107 - 108.

النظام الحزبي في إسرائيل:

نشأة وتطور النظام الحزبي الإسرائيلي:

بدأ تبلور نشوء الأحزاب الصهيونية بعد مؤتمر بازل الشهير عام 1897، عندما نشطت جماعات المصالح السياسية والاقتصادية والفكرية في مختلف بلدان تواجد الصهيونية، فقد ظهرت مجموعات وحركات صهيونية في نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين وبدأت هذه الحركات تأخذ شكلاً من التنظيم في مطلع القرن العشرين أي قبل قيام دولة إسرائيل عام 1948م، ثم انتقلت إلى فلسطين⁽¹⁾، حيث تم تأسيس حزب "هامزراحي" وحزب "عمال صهيون" في أوروبا عام 1903م، وذلك لاستمالة وتشجيع المهاجرين إلى فلسطين، وفي نفس الوقت أيضاً تم تأسيس حزب "العامل الفتي" في فلسطين وفي عام 1912م، تم تأسيس أول حزب ديني أصولي وهو ما عرف باسم "أغودات إسرائيل".

وبعد نجاح الثورة البلشفية عام 1917م أخذت الأحزاب العمالية اليسارية تسعى للسيطرة على مؤسسات الحركة الصهيونية خصوصاً في فلسطين⁽²⁾ فقد اتخذت بعض هذه الأحزاب لتشكل عام 1919م حزب "أحدوت هالفودا" وفي عام 1920م، تم إنشاء الاتحاد العام لنقابات العمال المعروفة بالهستدروت^(*).

(1) عبدالفتاح ماضي، الدين والسياسية في إسرائيل: دراسة في الأحزاب والجماعات الدينية في إسرائيل دورها في الحياة السياسية (القاهرة: مكتبة مدبولي، 1999)، ص 134 - 135.

(2) حيدر عزيز وآخرون، دليل إسرائيل العام (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1996)، ص 161.

(*) هو الاتحاد العام لنقابات العمال الإسرائيلية. تأسست في حيفا 1920.

الذي تحول إلى قوة سياسية واقتصادية واجتماعية فاعلة, وقد عززت الأحزاب العمالية من سيطرتها على الهسندوت عام 1930م, عندما اندمجت من جديد مع بعض الأحزاب والقوى العمالية ليتولد حزب, المبادئ⁽¹⁾.

استطاعت الأحزاب العمالية أن تمثل مركز الصدارة في الحكم من خلال سيطرتها وتنشئتها بالاتحاد العام لنقابة العمال العبريين "الهستدروت", وبعد قيام دولة إسرائيل عام 1948م حافظت هذه الأحزاب على تفرد لها بالحكم في إسرائيل على الرغم من منافسة الأحزاب الأخرى, وخصوصاً اليمينية منها بغية الحد من نفوذ الأحزاب العمالية والوصول إلى سدة الحكم, لكنها لم تنجح في ذلك, واستمرت سيطرة الحزب الواحد على نظام الحكم في إسرائيل "المبادئ" الذي تحول إلى حزب العمل بعد اندماج أحزاب "المبادئ" و"أحدوت ها عفودا" و"رافاي" عام 1968م, لمواجهة الأحزاب اليمينية والدينية وفي عام 1977م استطاع حزب جيروت الذي أصبح يعرف بحزب الليكود نتيجة لتحالفه مع أحزاب يمينية أخرى نهاية عام 1973م من الوصول إلى سدة الحكم في إسرائيل, وذلك بسبب الانعكاس الحاد لنتائج حزب عام 1973م على المجتمع الإسرائيلي وزعزعة ثقة المواطن الإسرائيلي بالحزب الواحد, وبذلك تكون قد انتهت سيطرة الحزب الواحد على الحكم, لتبدأ مرحلة جديدة متمثلة بوجود حزبين أو أكثر يشتركون في الحكم, وقد بدأ ذلك أكثر وضوحاً في نهاية القرن العشرين, حيث ازداد الاعتماد على الأحزاب من الدرجة الثالثة والرابعة والأحزاب الصغيرة عند تشكيل الحكومات الائتلافية في إسرائيل⁽²⁾.

يمكن القول إن الأحزاب الصهيونية تمتد جذورها إلى ما قبل إعلان الدولة اليهودية عام 1948م, وقد ظهرت هذه الأحزاب على شكل مجموعات صهيونية في نهاية القرن التاسع عشر

(1) موسوعة مقاتل من الصحراء، تطور الحركة الحزبية ونشأتها.

<http://www.mogaddl.com/openshone.doc>

(2) موسوعة مقاتل من الصحراء، مرجع سبق ذكره.

وبداية القرن العشرين، وبدأت بالانتظام في العقد الثالث من القرن العشرين على شكل أحزاب، وتميزت هذه الأحزاب بالكثير من التناقضات نظراً لافتقادهما لأرضية طبيعية تنمو عليها، فمنها من سعى لتحقيق مجتمع يميني ليبرالي ومنها من سعى لتحقيق مجتمع اشتراكي. فيما تم إقصاء وتغيب العنصر العربي، إضافة إلى ذلك فإن الأحزاب الإسرائيلية يمكن النظر إليها على أنها مؤسسات استيطانية واستيعابية أسست لقيام دولة وليس لتوحد وتتبلور داخل الدولة⁽¹⁾.

خصائص النظام الحزبي في إسرائيل:

تميز النظام الحزبي الإسرائيلي ومنذ نشأته بالعديد من الخصائص التي جعلته يتناغم ويتلاءم مع مجتمع متعدد الأصول والتناقض الاجتماعي الصارخ الذي يشوب وبطبع الداخل الإسرائيلي، ولعل من أهم المميزات التي طبعت النظام الحزبي الإسرائيلي، كثرة الأحزاب وتعدد الأدوار المتعددة التي تقوم بها الأحزاب الإسرائيلية، إضافة إلى الاعتبارات الأيديولوجية، والمركزية الصارمة التي تتمتع بها هذه الأحزاب، وفيما يلي تفصيل أكثر لهذه الخصائص.

أولاً: كثرة الأحزاب وتعددتها:

إن أول الخصائص المميزة للنظام الحزبي في إسرائيل التعددية وكثرة الأحزاب وخصوصاً قبيل الانتخابات العامة. فإسرائيل تنظر إلى نفسها على أنها دولة ديمقراطية رائدة في المنظمة، وهناك علاقة وثيقة بين النظرية الديمقراطية وتعددية الأحزاب، فلا ديمقراطية دون أحزاب، وأن غياب التعددية يعتبر دليلاً على عدم ديمقراطية النظام السياسي، وينطلق هذا الافتراض بناءً على

(1) عبد الوهاب المسيري، موسوعة اليهود واليهودية والصهيونية، المجلد 7 (بيروت: دار الشروق، 1999) ص266.

أن الديمقراطية ترتبط بشكل أو بآخر بتعددية الأحزاب⁽¹⁾، ولذا نجد الأحزاب السياسية الإسرائيلية وجدت وتعددت في أجواء مواتية ومشجعة قبل قيام دولة إسرائيل عام 1948م، واستمر تفاعل هذه الأحزاب تحت مظلة وفي بوتقة النظام السياسي الرسمي بعد إعلان دولة من جهة، ومن جهة أخرى هناك طبيعة الأحزاب السياسية الإسرائيلية وظروف نشأتها حيث أن الساحة الحزبية في إسرائيل لم تكف عن مشهد ظهور أحزاب جديدة واختفاء أخرى، عدا عن الانقسام والاندماج القائم بين هذه الأحزاب، وذلك بفعل عدة عوامل منها الخلافات الأيديولوجية والانقسامات العرقية التي تعكس الانقسام العرقي داخل المجتمع الإسرائيلي⁽²⁾.

فهناك أحزاب تشكلت بفعل انقسام اليهود عرقياً بين شرقيين وغربيين، مثل تشكل حزب شاس يأتي كحالة رد على الغبن الذي يشعر به اليهود من ذوي الجذور الشرقية كما أن هناك أحزاباً قد تشكلت بفعل الاستقطاب الذي تعيشه إسرائيل بين المهاجرين القدامى والمهاجرين الجدد مثل حزب إسرائيل بيتنا، إضافة إلى ذلك فهناك أحزاب تشكلت بفعل الانقسامات الأيديولوجية والخلاف المتعلق بشأن هوية الدولة وطابعها العام القائم بين اليهود العلمانيين والمتدينين، وأخرى تشكلت بفعل الخلاف حول مشاريع التسوية مع العرب والفلسطينيين، ومنها أيضاً من تشكل بفعل الولاء للزعامات والقيادات الإسرائيلية المختلفة والملمهة (الكاريزمية) على وجه التحديد⁽³⁾.

ونظراً لكثرة انقسام واندماج الأحزاب السياسية الإسرائيلية فإن المرء يجد صعوبة في متابعة التطورات المتعلقة بنشوء واندماج تلك الأحزاب، ولعل ما يضر تعددية الأحزاب داخل إسرائيل هو

(1) عبد الفتاح محمد ماضي، الدين والسياسة في إسرائيل: دراسة الأحزاب والجماعات الدينية في إسرائيل ودورها في الحياة السياسية، مرجع سبق ذكره، ص 136.

(2) خليل حسين "النظرية الديمقراطية وتعدد الأحزاب 6 / 4 / 2012.

<http://drhaliussein.blogspot.com2008/03/blog-post.html>

(3) صالح النعامي، النظام الحزبي في إسرائيل

<http://naamg.net/view.php?id=847>

طبيعة النظام الانتخابي القائم الذي يتيح للأحزاب الصغيرة الوصول إلى البرلمان بسهولة، وذلك من خلال خفض نسبة الحسم^(*) المراد اجتيازها لتمثيل الحزب في الكنيست، ففي انتخابات عام 2009م بلغت نسبة الحسم 2% من أصوات المقترعين، وعلى كل قائمة أن يجتاز هذه النسبة لتتمكن من دخول الكنيست⁽¹⁾.

كما يمكن تفسير كثرة الأحزاب الإسرائيلية أيضاً وجود الانقسامات الاجتماعية والاقتصادية بين السفارديم والاشكناز، وبين المتدينين والعلمانيين، كل هذا يؤدي إلى انشقاقات واندماجات جديدة بين مختلف الكتل الحزبية من أصل مضاعفة نصيبها في الوصول إلى الكنيست والحصول على نسبة تمثيل مقبولة، وفي الوقت نفسه يؤدي عجز أي حزب أو حزبين أو أكثر عن تشكيل الحكومة إلى ضرورة اللجوء إلى الأحزاب الصغيرة لإشراكها في الائتلاف الحكومي⁽²⁾.

ثانياً: الأدوار المتعددة للأحزاب:

يمنح النظام السياسي الإسرائيلي مختلف الأحزاب الإسرائيلية أدوار متعددة وحرية أوسع للعمل، حيث تقوم هذه الأحزاب ببعض النشاطات والأدوار التي تقوم بها الدولة، وهذه الأدوار قد تخرج عن المستوى السياسي لتعداده للعمل في مستويات أخرى، وهذا قد يعتبر خروج عن المألوف لدى الأحزاب السياسية وخصوصاً في الديمقراطيات الغربية، ويرجع قيام الأحزاب

(*) نسبة الحسم عبارة عن تقييد رقمي يحول دون إدخال قائمة مرشحين عملتها في الكنيست.

(1) محمد محفوظ جابر، قراءة في انتخابات الكنيست 2009.

<http://mahfouzjaber.maktoobbog.com>

(2) عبد الوهاب المسيري، موسوعة اليهود واليهودية والصهيونية، المجلد 7، مرجع سبق ذكره، ص 228.

الإسرائيلية بمثل هذه الأدوار إلى فترة البيشوف(*) عندما كانت هذه الأحزاب تقوم بأدوار جلب اليهود وتوظيفهم في فلسطين وتعليمهم وتنقيفهم ومساعدتهم على الاندماج⁽¹⁾، وعلى الرغم من انحسار هذا الدور نوعاً ما، وتولي الدولة لمثل هذه المهمات، إلا أننا نجد أن هناك أحزاباً كالأحزاب الدينية على وجه التحديد ما زالت تتولى بنفسها القيام ببعض الأمور والمهام، كالإشراف على جانب من نظام التعليم (المدارس الدينية)، وإدارة بعض المؤسسات الاجتماعية والاقتصادية، فالأحزاب الإسرائيلية تتعدد وتتنوع الأدوار التي تقوم بها بدءاً من الحملات الانتخابية من حيث إدارتها وتنظيمها وتقديم المرشحين، وانتهاء بإدارة الشركات والقيام بالأعمال التجارية والصناعية والإشراف على المستشفيات وبعض النوادي الرياضية والترفيهية، إضافة إلى إصدار النشرات التنقيفية من خلال الجرائد والمجلات التابعة لها كما تستخدم هذه الأحزاب نفوذها السياسي للحصول على الأموال من خزانة الدولة بغية تمويل الأنشطة والمشاريع التي تشرف عليها⁽²⁾.

إن الأحزاب السياسية في إسرائيل ليست مجرد انتماء أيديولوجي وحسب وإنما انتماء سياسي اقتصادي واجتماعي، فهي تمتلك مشاريعها الخاصة بها، من حيث الإسكان والنظام الصحي والتعليمي وحتى النظام المالي، فالأحزاب الإسرائيلية موجودة بأدوارها ومهامها قبل الدولة ومازالت هذه الأحزاب في إسرائيل بكل جوانبه بدور داخل الاجتماع الصهيوني وينخرط في مؤسسات الدولة المختلفة، وهذا واضح من خلال التناغم القائم بين الأحزاب السياسية من جهة وبينها وبين

(*) البيشوف: هو الوجود اليهودي في فلسطين، كلية عربية تعني التوطن والسكن.

(1) سعيد ينم، النظام السياسي الإسرائيلي (بيروت: دار الجليل، 1989)، ص 342.

(2) أحمد خليفة، موسى أبو رمضان، الأحزاب الإسرائيلية عام 2004 (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 2004)، صص 121 - 123.

الدولة من جهة أخرى على الرغم من عدم إنكار وجود بعض الصراعات التي قد تظهر بين الأحزاب الإسرائيلية ذاتها والدولة لكنها سرعان ما تتلاشى تحت إطار الانتماء الأيديولوجي، وهي لا تتعدى المستوى اللفظي ولا تحدد سلوك الأحزاب تلك الأحزاب أو ممارساتها، وما يدل على ذلك التداول السلمي للسلطة من خلال الانتخابات التي تجري في إسرائيل كل أربع سنوات، أو التي يتم إجراؤها بشكل مبكر، حيث نجد الساحة الحزبية في إسرائيل تكون مشدودة من حيث تنافس الأحزاب الكبيرة وظهور الأحزاب الصغيرة ببرامجها الانتخابية المختلفة والتي تصل إلى حد التنافر أحياناً، إلا أن هذه المظاهر سرعان ما تختفي وتعود الأحزاب لتتخبط في مؤسسات الدولة حتى موعد الانتخابات القادمة⁽¹⁾.

ثالثاً: الاعتبارات الأيديولوجية:

تؤثر الاعتبارات الأيديولوجية بشكل كبير على مجمل مناحي الحياة السياسية والحزبية في إسرائيل، وقد ذكر سابقاً أن الاعتبارات الأيديولوجية دوراً بارزاً في الانشقاقات والاندماجات وكثرة الأحزاب على الساحة الإسرائيلية، وبشكل مستقبل المناطق المحتلة والمستعمرات والعلاقة مع العرب الفلسطينيين تحديداً أو المسائل السياسية المتصلة بها كالمفاوضات والتنازلات وسياسة الانسحابات سواء من طرف واحد أو غير ذلك مصدراً رئيسياً للخلاف بين الأحزاب في إسرائيل، وإلى جانب ذلك تأتي العلاقة بين الدين والدولة لتلقي بظلالها على العلاقة الحزبية من حيث الأيديولوجية الكامنة وراء أفكار كل من المتدينين من جهة والعلمانيين من جهة أخرى، ويظهر تأثير الاعتبارات الأيديولوجية بشكل صارخ في معيار تصنيف الأحزاب الشائع في إسرائيل منذ

(1) المرجع السابق، ص 122.

الثمانينات القرن الماضي، والمستمد من المصدرين الأكثر أهمية للانقسامات والاندماجات في العقود الأخيرة وهما الموقف من عملية السلام ومستحقاتها والموقف من علاقة الدين بالدولة⁽¹⁾.

رابعاً: مركزية الأحزاب:

من المعروف أن الأحزاب السياسية في إسرائيل وبشكل عام تتكون من مؤتمر السلطة العليا الذي يحدد السياسات العامة للحزب وتجتمع كل بضعة أعوام، ويثوب عنه في تقرير السياسة العامة للحزب بين فترة دورتي انعقاد لجنة مركزية تكون منتخبة منه تدير وتشرف على الشؤون اليومية للحزب عن طريق عدة لجان منها اللجنة التنفيذية والمكتب السياسي وأمانة السر، مع الإشارة إلى أن كل حزب لديه دستور يحدد نظامه الداخلي وصلاحيات الهيئات المختلفة وينظم العلاقة فيما بينها⁽²⁾.

وعلى الرغم من توفر إجراءات ديمقراطية وهيئات حزبية منتخبة، إلا أن الأحزاب السياسية في إسرائيل امتازت بصيغة مركزية قوية تحكمها قلة من الزعامات التاريخية أو الدينية اعتمدت إلى حد كبير على الولاء الشخصي، حيث سيطرت مجموعة من الأفراد مكونة من صفوة الزعامة السياسية والبيروقراطية على صناعة القرار والسياسة العامة داخل الحزب، عدا تعيين الأعضاء للمراكز وتسمية مرشحي أعضاء الكنيست عند الانتخابات⁽³⁾.

ولعل هذه المركزية داخل الأحزاب الإسرائيلية والمتمثلة بقوة ونفوذ بعض الشخصيات والقيادات تفسر جانباً من الانشقاقات التي حصلت داخل هذه الأحزاب، إذ غالباً ما يقوم بمثل هذه الانقسامات الزعامات الملهمة (الكاريزمية) معتمدين على الولاء الشخصي والخبرات

(1) المرجع السابق، ص 123.

(2) المرجع السابق، ص 134 - 135.

(3) عبد الوهاب المسيري حزب جديد وأساليب قديمة

والانجازات العسكرية, بدأ من بن غوريون الذي انشق عن حزب الماباي عام 1956م, ليؤسس ويتزعم حزب رافي, وانتهاءً بأريئيل شارون الذي انشق عن حزب الليكود في عام 2005م, ليؤسس حزب كاديما, تشير إلى المركزية لدى الأحزاب الإسرائيلية بدأت بالانحسار والتراجع, وبدأ الوضع يتغير وخاصة في تسعينات القرن الماضي ليأخذ شكلاً آخر من الآليات الأكثر ديمقراطية وحرية في اختيار القادة والأعضاء المرشحين لانتخابات الكنيست وذلك من خلال اعتماد نظام الانتخابات الأولية المغلقة لاختيار رئيس الحزب ومرشحي الكنيست وأعضاء اللجان الحزبية ولكن في الوقت نفسه, مازالت هناك أحزاب لم تفتح أبوابها بعد أمام الإجراءات الديمقراطية, وخاصة الدينية منها مثل حزب شاس واغودات بإسرائيل وديغل هتורה, ويعود السبب الرئيسي في اختفاء وتراجع المركزية عند الأحزاب الإسرائيلية إلى غياب معظم القيادات والزعامات الملهمة (الكاريزمية) المؤسسة لدولة إسرائيل, وهذا أدى إلى كسر احتكار السلطة وبروز نمط جديد من القادة والزعماء السياسيين من نتاج المؤسسة البيروقراطية ولربما يكون هؤلاء الزعماء يفتقدون إلى التاريخ العسكري أو الخبرات والقدرات العسكرية التي غالباً ما كانت تتم عملية اختيار القادة بناءً على هذه القدرات, وإلى جانب ذلك هناك أساليب أخرى ساهمت بتراجع مركزية الأحزاب والتي من ضمنها الضغوط الحزبية للمطالبة بخطوات وإجراءات أكثر ديمقراطية.

تصنيف الأحزاب السياسية في إسرائيل:

يمكن تصنيف الأحزاب السياسية في إسرائيل إلى أحزاب يسارية وبرامجية (وسطية) ويمينية ودينية, وعلى الرغم من اشتراكها في جانب كبير من الأيديولوجيا التي أساسها الصهيونية الهادفة إلى إقامة الدولة قبل عام 1948م والحفاظ على تفوقها ويهوديتها فيما بعد. إلا أننا نجد أن هذه التيارات قد تبلورت أساساً داخل هذه الحركة من خلال ظهور تيارات فكرية سياسية

كالتيار الصهيوني الاشتراكي والتيار الصهيوني الليبرالي والتيار الديني من جهة، ومن جهة أخرى نجد أن طبيعة المجتمع الإسرائيلي وتركيبته السكانية المتباينة دينياً وفكراً وعنصرياً لعبت دوراً في انقسام واختلاف هذه الأحزاب، بحيث أصبحت كل فئة وجماعة تعبر عن نفسها من خلال حزب سياسي، وإضافة إلى تلك التصنيفات هناك الأحزاب العربية في إسرائيل التي ظهرت بشكل أكثر تنظيماً مع بداية تسعينات القرن الماضي.

كذلك لا بد من الإشارة إلى مصطلح اليمين واليسار في إسرائيل ليست لها علاقة بالبرامج الاقتصادية والاجتماعية والسياسية بل هو متعلق بكيفية التعامل مع العرب فقط والفلسطينيين على وجه التحديد، فإن كان التعامل معهم من دون تطرف سمي ذلك الحزب يساراً، وإذا كان التعامل معهم جافاً وجامداً سمي الحزب بحزب يميني، وعلاوة على ذلك فإن مصطلح اليسار والاشتراكية استخدام من قبل الأحزاب الصهيونية اليهودية من أجل اكتساب تعاطف الدول الشيوعية والاشتراكية الصاعدة في أوروبا في القرن الماضي، ولكن أهداف هذه الأحزاب متشابهة ومتطابقة لأن جذورها الفكرية تعود إلى الحركة الصهيونية التي عقدت أول مؤتمر لها في بازل عام 1897م. ومن أجل تسهيل فهم القارئ تم استخدام المصطلحات الإسرائيلية في كل ما يتعلق باليمين واليسار في إسرائيل.

أولاً: الأحزاب اليسارية:

يشمل اليسار مجموعة من الأحزاب التي تعرضت لعمليات انشقاق واندماج متعددة ولعل من أهم هذه الأحزاب حزب العمل الذي أحتل موقعاً على الخريطة الحزبية في إسرائيل، فقد تشكل حزب العمل عام 1968م عندما اتحدت أحزاب المبادئ وأحدوت هعفودا ورافى، لتشكل حزب العمل، وذلك في سبيل مواجهة الأحزاب اليمينية المتوحدة. وتعود نواة هذا الحزب إلى العام 1919م عندما انتظمت حركة العمل الصهيونية بتأسيس أحدوت هعفودا، ومن ثم المبادئ ورافى

وقد تمكنت الأحزاب العمالية ومنذ إعلان الدولة عام 1948م من تولي الحكم عن طريق إتاحة الفرصة لها دائماً بتشكيل حكومات الائتلافية المتعاقبة، وترئسها لغاية انتخابات الكنيست التاسع عام 1977م، حيث منى تجمع الأحزاب العمالية (حزب العمل) بهزيمة ساحقة نقلته من سدة الحكم إلى صفوف المعارضة، ليتولى الحكم اليمين بزعامة الليكود لأول مرة في تاريخ إسرائيل⁽¹⁾. ومنذ ذلك أستمّر حزب العمل بالانكفاء حتى انتخابات الكنيست الحادي عشر عام 1984م التي منحتّه وضعية تكافؤ مع الأحزاب اليمينية ليتم تشكيل حكومة موحدة أثر هذه الانتخابات، وفي انتخابات 1988م، دخل حزب العمل ثانية في إطار حكومة موحدة واستمر لغاية عام 1990م، حيث فضل الانسحاب ليستمّر الليكود في الحكم بمشاركة الأحزاب اليمينية، وفي عام 1992م عاد حزب العمل إلى سدة الحكم بعد الفوز في انتخابات الكنيست الثالث عشر بزعامة رابين، وفي انتخابات الرابع عشر عام 1996م خسر العمل ليعود ثانية عام 1999م، إثر انتخابات الكنيست الخامس عشر بزعامة أيهود باراك، ومنذ ذلك الوقت لم يتمكن حزب العمل من العودة إلى سدة الحكم، واقتصر دوره على المشاركة في الحكومات الائتلافية تارة واصطفافه في المعارضة تارة أخرى. مع الإشارة إلى أنه حصل في انتخابات الكنيست الثامن عشر 2009م على 13 مقعد فقط، وفضل الاهتمام والمشاركة في الحكومة الائتلافية بزعامة نتنياهو⁽²⁾.

وفيما يتعلق بالتوجه السياسي العام للحزب وخصوصاً فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية فإنه يمكن إجمال رؤيته الحزب السياسية من خلال معرفة مواقف الحزب من القضايا الآتية:

يؤمن الحزب بالتسوية السياسية مع الفلسطينيين باعتبارها مصلحة قومية لدولة إسرائيل، ويرى الحزب أن هناك صلة وثيقة بين تحقيق التسوية والنمو الاقتصادي والإصلاح الاجتماعي

(1) عبد الوهاب المسيري، موسوعة اليهود واليهودية والصهيونية، مرجع سبق ذكره، ص 231

(2) أحمد خليفة، مرجع سابق ذكره، ص 140 - 142.

وسيعمل الحزب على استئناف المفاوضات السياسية مع الفلسطينيين دون التهاون في كبح (العنف والإرهاب) الفلسطيني مع مواصلة البناء في الجدار الفاصل ويؤكد الحزب على أن المفاوضات ستجري في إطار حل الدولتين لشعبيين ويتم الاتفاق على الحدود فيما بينهما من خلال المفاوضات بين طرفين، أما بشأن القضايا المصيرية كالقدس فإن الحزب يتمسك بها عاصمة أبدية وموحدة لدولة إسرائيل مع ضمان حرية العبادة في كل الأماكن المقدسة ضمن وضعية خاصة يتم الاتفاق عليها، وبشأن المستوطنات فإن الحزب مع ضم الكتل الاستيطانية الكبيرة إلى دولة إسرائيل، وتفكيك البؤر الاستيطانية المعزولة وغير القانونية، كما أن الحزب يؤكد على عدم منح الفلسطينيين حق العودة، وإن حل مشكلة اللاجئين يجب أن تتم من خلال تسوية تشارك بها دول المنطقة والأسرة الدولية، وفي حال فشل المفاوضات فإن الحكومة بزعامة الحزب ستعمل على اتخاذ خطوات أحادية للانفصال عن الفلسطينيين وتعيين الحدود الأمنية لدولة إسرائيل⁽¹⁾.

إضافة إلى حزب العمل هناك كتلة ميرتس التي تشكلت عام 1992م. من ثلاثة أحزاب هي المابام وراتس وشنوي، وفي سبيل توحيد قوى السلام في إسرائيل وقد حصلت في أول انتخابات تخوضها عام 1992م على 12 مقعداً، إلا أن تمثيلها في الكنيست أخذ بالتراجع مع كل جولة انتخابات لاحقة، كما أن الجهود التي بذلت في توحيد الأحزاب الثلاثة في حزب واحد تعثرت بسبب انشقاق حزب شينوي إلى قسمين أحدهما انضم إلى ميرتس والآخر فضل الانسحاب بسبب اختلاف وجهات النظر حول القضايا الاقتصادية والاجتماعية وفي عام 2001م طرحت الكتلة نفسها بديلاً عن حزب العمل لقيادة معسكر السلام بعد انضمام العمل لحكومة

(1) تيسير المشابقة، "الخريطة الحزبية الانتخابية عشية انتخابات الكنيست الثامن عشر حسب الصحافة الإسرائيلية.

شارون وتأييده لاستخدام القوة لقمع انتفاضة الأقصى، بيد أن الكتلة أصيبت بنكسة في انتخابات 2003م إذا لم تحصل سوى على 6 مقاعد، في حين حصلت في انتخابات 2009م على ثلاثة مقاعد فقط⁽¹⁾. تطرح كتلة ميرتس برنامجاً سياسياً يقع على يسار حزب العمل، يقوم أساسه على تأييد إقامة الدولة الفلسطينية على حدود 67 مع تعديلات بسيطة يتم الاتفاق عليها، مع تأييد تقسيم القدس لتكون عاصمة للدولتين وتفكيك المستوطنات، أما بخصوص اللاجئين فهي ترفض عودتهم إلى إسرائيل وتؤيد التنازل المعلن والمطلق عن حق العودة⁽²⁾.

يمكن القول أن اليسار في إسرائيل تعرض لضربات قاسية، وهذا واضح من خلال نتائج انتخابات الكنيست على مدى العقود الثلاثة الماضية، إذ أنه ومنذ الانقلاب السياسي الذي حصل في إسرائيل عام 1977م ولغاية انتخابات الكنيست الثامنة عشر 2009م لم يكن حزب العمل في تشكيل الحكومة وإلى جانبه الأحزاب اليسارية المؤيدة سوى مرتين عام 1992م وعام 1999م والمرة الأولى كانت بزعامة رابين الذي تم اغتياله عام 1995م والمرة الثانية شكل حزب العمل الحكومة بزعامة باراك ولم تستمر هذه طويلاً حيث تراجع العمل لصالح الليكود بزعامة أرئيل شارون في انتخابات العام 2001م ويعود سبب تراجع الأحزاب اليسارية في إسرائيل (العمل وميرتس) إلى التراجع في مواقفها بشأن العديد من القضايا، فعلى المستوى السياسي لم يتمكن اليسار من طرح نفسه كبديل عن اليمين. وذلك من خلال عدم القدرة على طرح بديل سياسي لطروحات اليمين، إذ أنه وبعد فشل مفاوضات كامب ديفيد بدأ موقف اليسار من المفاوضات يقترب من المواقف اليمينية، بحيث أصبح من المسلمات القول أنه لا يوجد شريك فلسطيني قادر على صنع السلام، كما أن اليسار أخذ يلتقي مع اليمين أكثر فأكثر من خلال تأييد الحزب على

(1) أحمد خليفة، وموسى أبو رمضان، دليل إسرائيل عام 2004، مرجع سابق ذكره، ص 146 - 148.

(2) تيسير المشابقة، "الخريطة الحزبية الانتخابية عشية انتخابات الكنيست الثامن عشر حسب الصحافة الإسرائيلية، مرجع سبق ذكره.

لبنان 2006 وقطاع غزة 2008م وتراجعته بل وحتى ابتعاده عن الشعارات الداعمة للرفاه الاجتماعي ودعم الفقراء⁽¹⁾.

ويرى موسى راز المرشح الخامس عن كتلة ميرتس لانتخابات 2009م أن هناك سببين أديا إلى تدهور اليسار وصعود اليمين، السبب الأول ديمغرافي، إذ أن الأشخاص الذين يصوتون لليسار ينجب منهم ولدين تقريباً، في حين أن الأشخاص الذين يصوتون لليمين وشاس وغيرها هم متدينون أو أقرب إلى التدين، وينجب كل منهم أولاداً، كما أن المهاجرين القادمين لإسرائيل من الاتحاد السوفيتي السابق بلغ عددهم قرابة مليون ونصف خلال العشرين عاماً المنصرمة، أي عشرين بالمائة من المصوتين في إسرائيل، وبصوت 6% من هؤلاء لميرتس مقابل 94% يصوتون لكاديما والأحزاب اليمينية وخصوصاً حزب إسرائيل بيتنا، والسبب الثالث كما يعتقد راز انهيار عملية السلام عام 2000م والحرب مع حزب الله التي أدت بمجملها إلى دفع المجتمع الإسرائيلي نحو التطرف والتصويت لليمين واليمين المتطرف⁽²⁾. يمكن القول أن طبيعة المجتمع الإسرائيلي ما انفكت تصوت بناء على قضيتين أساسيتين وهما القضية الأمنية والرفاه الاجتماعي.

ثانياً: الأحزاب البراجمية (الوسيطية):

عند الحديث عن الأحزاب البراجمية الوسيطة في إسرائيل هناك حزباً شنيوي وكاديما اللذان يقدمان نفسيهما على أنهما أحزاب وسيطة وفقاً للمعايير الإسرائيلية، وعلى الرغم من التاريخ القصير لهذه الأحزاب وسرعة اختفائها كما حدث مع سينيوي الذي حقق نتائج مرتفعة في

(1) امطانس شحادة، "قراءة في نتائج الانتخابات الكنيست أل 18 عن الثابت والمتغير في مفاهيم ومواقف الجمهور الإسرائيلي"، مجلة قضايا إسرائيلية، العدد 33، (السنة التاسعة، 2009)، ص 11-13.

(2) موسى راز، "كتلة ميرتس لانتخابات 2009" النتيجة الأسوأ هي فوز اليمين"، مجلة قضايا إسرائيلية، العدد 33، (السنة التاسعة، 2009)، ص 46.

انتخابات الكنيست السادس عشرة وعاد ليختفي في انتخابات الكنيست السابع عشرة، إلا أنهما يلعبان دوراً بارزاً في الحياة السياسية الإسرائيلية وتحديد أحزاب كادىما الذي استطاع أن يحافظ على مركز الصدارة في الكنيست من حيث التمثيل في انتخابات الكنيست السابع والثامن عشر، لقد خلقت الساحة الحزبية الإسرائيلية مما يمكن تصفيته بمعسكر الأحزاب الوسطية، فمنذ إعلان دولة إسرائيل 1948م، ولغاية مطلع القرن الحادي والعشرين لم تكن هناك أحزاب تطرح نفسها على أنها وسطية وقادرة على منافسة معسكر اليسار واليمين اللذين تفردا في حكم إسرائيل طول العقود الخمسة الماضية، وعلى الرغم من وجود حزب شينوي الذي تأسس عام 1973م بزعامة روتشتاين كممثل لطبقة رجال الأعمال وأصحاب المهن الحرة، وإعلانه من أنه يسعى لتغيير النظام الانتخابي وإصلاح الحكم في إسرائيل إلا أنه غالباً ما كان يصنف ضمن الأحزاب اليسارية وقد خاض الحزب معظم الانتخابات الإسرائيلية بشكل مستقل أو من خلال تحالفه مع قوى وأحزاب أخرى وقد تراوح تمثيله في الكنيست لغاية انتخابات الكنيست 2003م ما بين 3-6 مقاعد هذه النسبة لم تؤهل الحزب للعب دور بارز في المشهد السياسي الإسرائيلي، أما الإنجاز الكبير الذي تحقق للحزب هو حصوله على 15 مقعداً في انتخابات الكنيست 2003م. مما جعله يتحول من خلالها إلى قوة برلمانية ثالثة بعد حزب الليكود والعمل وقد شارك الحزب في الحكومة الائتلافية التي شكلها شارون في حينه، وأصبح ينظر إليه بعد هذه الانتخابات على أنه ممثل الطبقة الوسطى في إسرائيل، ومدافع عن مصالحها، وقد عرف بمعارضته الشديدة للامتيازات التي تحصل عليها الأحزاب الدينية سواءً ما تحصل عليه من معونات مادية أو إعفاءات للشباب المتدينين من الخدمة العسكرية، وقد شكلت هذه المعارضة الدافع الأساسي لحزمة الحزب من حكومة شارون 2004م بسبب رفضه التصويت على ميزانية الدولة التي تضمن تحويل مبالغ طائلة للأحزاب الدينية مما جعله يتحول إلى صفوف المعارضة، وفي انتخابات الكنيست 2006-

2009 أصيب الحزب بنكسة كبيرة أخرجته من المشهد السياسي الإسرائيلي إذ لم يتمكن من تجاوز نسبة الحسم في الوصول إلى الكنيست⁽¹⁾.

ركز الحزب في معظم برامج الانتخابية على القضايا الاقتصادية والاجتماعية، وأخذ على الأحزاب السياسية في إسرائيل اهتمامها المفرط بالقضايا السياسية على حساب القضايا الداخلية. ففي المجال الاقتصادي يدعو الحزب إلى تبني مبدأ الاقتصاد الحر والاتجاه نحو الخصخصة في مختلف القطاعات ويرى أنه يجب على الدولة أن تبقى بعيدة عن التدخل في مشاريع الأعمال التجارية، واجتماعياً يدعو الحزب إلى توفير التعليم المجاني لكافة مواطني إسرائيل مع رفض منح الأحزاب وخصوصاً الدينية منها امتيازات وإعفاءات على حساب القطاعات الحيوية في الدولة، أما على المستوى السياسي فإن الحزب يؤيد المفاوضات مع الجانب الفلسطيني، ويعترف بالدولة الفلسطينية المسالمة والخالية من "الإرهاب" بعد التنازل عن حق العودة، وتقكيك المستوطنات غير الشرعية في الضفة الغربية، وبالنسبة للقدس يرى الحزب أنه لا بد من إيجاد صيغة للتعايش السلمي تضمن احترام الديانات الثلاثة⁽²⁾.

ويعود سبب انهيار شينوي إلى عاملين العامل الأول تأسيس حزب كاديما وانتقال جزء من المصوتين لشينوي 2003 للتصويت لكاديما 2006، وتقدر نسبتهم 17% على الأقل، أما العامل الثاني والأهم فهو الخلافات داخل الحزب نفسه بين معسكر تومي لبيدو معسكر إبراهيم بوراز اللذين أخذاً بالتصارع للسيطرة على الحزب ومؤسساته مما جعل الجمهور يفقد الثقة في الحزب ونهجه، يضاف إلى ذلك طبيعة مثل هذه الأحزاب التي تطرح نفسها ضمن برنامج انتخابي تسعى

(1) صوت إسرائيل عريل (2009).

<http://www.iba.org.il/arbail/arabie>.

(2) انظر شينوي المبادئ، انتخابات الكتب السادس عشر (2203).

لتحقيقه، مما يعني أن الإخفاق في تحقيق هذا البرنامج ربما يؤدي إلى انهيار هذه الأحزاب كما حدث مع حزب شينوي في انتخابات الكنيست 2006-2009م، مع عدم إغفال طبيعة المشهد الحزبي الإسرائيلي الحزب والمعتاد على ظاهرة وظهور أحزاب سياسية وظهور أحزاب جديدة⁽¹⁾. إضافة إلى حزب شينوي هناك حزب كاديما الذي تأسس عام 2005م، وذلك بفعل الخلافات الحارة التي نشبت داخل حزب الليكود على خلفية الانسحاب الأحادي من غزة، وتفكيك المستوطنات في قطاع غزة الأمر الذي حدا بشارون زعيم الحزب في حينه إلى إعلان الانشقاق عن الحزب مع مجموعة من الأعضاء لصالح تأسيس حزب كاديما، لينظم إليه فيما بعد العديد من الأعضاء من الأحزاب الأخرى، وقد خاض الحزب انتخابات الكنيست 2006م بقيادة إيهود أولمرت بعد تغيب شارون عن المشهد السياسي في إسرائيل إثر دخوله في غيبوبة مرضية، وحصل الحزب في هذه الانتخابات على أعلى نسبة تمثيل في الكنيست 29 مقعداً مما مكنه من تشكيل حكومة وتزعمها، ومع الإشارة إلى أن هذه الانتخابات كانت بمثابة اختبار لمدى قدرة الحزب على البقاء والاستمرار⁽²⁾.

وعلى الرغم من زعزعة وضع الحزب إثر الانطباعات التي خلقها أحداث سياسية وأمنية لاسيما بعد الفشل في الحرب على لبنان 2006 وقطاع غزة 2008، وتقرير لجنة فيتوغراد التي بدورها وجهت العديد من الانتقادات لأداء الحكومة بزعامة كاديما في إدارة الحرب على لبنان وتحميل المجتمع الإسرائيلي للحزب وقيادته المسؤولية عن الإخفاق في كل من الحربين، إضافة إلى تهم الفساد التي لاحقت زعيم الحزب سابقاً إيهود أولمرت ووزيرا المالية والعدل في عهد

(1) امانس شحاته، قراءة في انتخابات الكنيست ال 18 عن الثابت والمغير في مفاهيم ومواقف الجمهور الإسرائيلي، العدد 33، مرجع سبق ذكره، ص 15.

(2) نادية عيلبوني، "إعادة تشكيل الأفكار، تغيير عن تغييرات أكثر جوهرية، الشرق الأوسط جديد العرب الدولية (2005).

حكومة كاديما، استطاع كاديما بقيادة لينفي أن يحافظ على مركز الصدارة في انتخابات الكنيست الثامن عشر من حيث حجم التمثيل في الكنيست وذلك بحصوله على 28 مقعداً، وعلى الرغم من حصوله على هذه النسبة إلا أنه لم يستطع تشكيل الحكومة مما جعله يتحول إلى صفوف المعارضة وذلك بسبب تفوق الأحزاب اليمينية والمتطرفة مجتمعة في هذه الانتخابات وحصولها على أغلبية 65 مقعداً من أصل 120 مقعداً في الكنيست⁽¹⁾.

إن تقديم حزب كاديما لنفسه على أنه يمثل معسكر الوسط في إسرائيل ليس دقيقاً فمن الناحية الأولى شنت إسرائيل حربين كبيرتين على لبنان وقطاع غزة في غضون سنتين من تولي كاديما الحكم عام 2006، فمن الناحية العملية لم يختلف كاديما عن العمل أو الليكود دولر بما تفوق عليهما من حيث استخدام القوة العسكرية قياساً بالفترة الزمنية التي حكم فيها، أما الناحية الثانية والمتمثلة في أن الحزب لم يقدم شيئاً بخصوص قضية السلام وعملية التسوية السلمية مع الفلسطينيين خلال فترة توليه للحكم، وحتى نظرياً لا يوجد اختلاف في البرنامج السياسي الذي يطرحه كاديما عن برنامج الليكود والعمل، فهناك تقارب كبيرين ما طرحه الأحزاب الثلاثة بخصوص عملية التسوية.

ثالثاً: الأحزاب اليمينية:

يقف على رأس الأحزاب اليمينية في إسرائيل الليكود الذي تأسس عام 1973م من حزبي جيروت الذي أنشأه مناحم بيغن عام 1948م، والأحرار الذي تأسس سنة 1961م، ويعد بمثابة الاستمرار السياسي لحركة الصهيونيين العموميين، إضافة إلى القائمة الرسمية التي تأسست بزعامة بن غوريون الذي أنشق مع عدد من الأعضاء عن حزب رافي عام 1968م، وقد انضمت

(1) امطانس شحادة، "قراءة في نتائج الانتخابات الكنيست الـ 18 عن الثابت والمتغير في مفاهيم ومواقف الجمهور الإسرائيلي"، مجلة قضايا إسرائيلية، مرجع سبق ذكره، ص 8-11.

هذه القائمة إلى تجمع الليكود بعد موت بن غوريون، وكان الدافع الرئيسي لتوحد هذه الأحزاب القدرة على الوقوف في وجه حزب العمل وإزاحته عن الحكم في انتخابات الكنيست 1973م، إلا أن تكتل الليكود لم يستطع تحقيق ذلك إلا في انتخابات الكنيست التاسع عام 1977م، عندما تدهورت شعبية حزب العمل نتيجة تحميله المسؤولية عن الإخفاقات في حرب 1973م، ومنذ ذلك حكم الليكود لغاية 1984م ليضطر فيما بعد المشاركة حزب العمل بحكومة وحدة وطنية في دورتي الكنيست الحادية عشر والثانية عشرة التي لم تكمل فيها حكومة الوحدة الوطنية مدتها القانونية، وذلك بانسحاب حزب العمل منها، مما اضطر الليكود للتحالف مع الأحزاب اليمينية والدينية المتطرفة حتى انتخابات الكنيست الثالثة عشرة التي أسفرت عن فوز العمل وخسارة الليكود⁽¹⁾.

عاد الليكود بزعامة نتياهو عام 1996م إثر الفوز في انتخابات الكنيست الرابعة عشرة واستمر بالحكم لغاية 1999م، عندما انتقلت السلطة لحزب العمل الذي لم يستمر طويلاً بالحكم، إذ سرعان ما عاد الليكود للحكم بزعامة شارون عام 2001م، أستمر الحزب بالحكم لغاية 2005م، عندما دبت الخلافات بين أعضاء الحزب وقيادته على خليفة الانسحاب الأحادي الجانب من قطاع غزة، مما حدا بشارون زعيم الحزب بالانشقاق وتأسيس حزب جديد أطلق عليه كاديما الذي تسلم الحكم في أول انتخابات يخوضها عام 2006م، وذلك بحصوله على 29 مقعداً، مقابل حصول الليكود على 12 مقعداً مما جعله ينتقل إلى صفوف المعارضة، وفي انتخابات عام 2009م، عاد الليكود للحكم مجدداً على رأس حكومة ائتلاف بزعامة نتياهو بعد حصوله على 27 مقعداً⁽²⁾.

(1) فوزي محمد طويل، النظام السياسي في إسرائيل، (المنصورة: دار الوفاء، 1992)، ص 118-122.

(2) برهوم درايسي، "انتخابات 2009 تثبت حالة التشرذم وتعيد حدوثه الأزمات (2009)

وبشأن السلام مع الفلسطينيين يؤمن الحزب بأنه الأقدر على صنع السلام، وأنه مستعد لتقديم تنازلات مؤلمة من أجل تحقيق ذلك، ويبرهن على ذلك بتوقيع اتفاق كامب ديفيد مع مصر عام 1978م، الذي وضع حداً للحرب بين الطرفين ليبدأ عهد السلام مع مصر، إضافة إلى انسحابه الأحادي من قطاع غزة عام 2005م، وبالتالي فهو يقدم نفسه على أنه الأكثر قدرة على اتخاذ القرارات المصيرية والصعبة من أجل صنع السلام، وفي الانتخابات الأخيرة 2009م، قدم الحزب برنامجاً سياسياً يقوم أساسه على تحقيق السلام الاقتصادي من خلال تحسين الوضع المعيشي للمواطن الفلسطيني، وتخفيف القيود المفروضة على حركة الفلسطينيين وبضائعهم، ويقدم الحزب هذا الطرح على أنه الأفضل والأنسب للتعامل مع الفلسطينيين في المرحلة الراهنة، وبشأن المفاوضات السياسية التي انطلقت مع السلطة الفلسطينية منذ مؤتمر انابولس 2007 عارض الحزب هذه المفاوضات واعتبرها أنها تخطئ الهدف المطلوب، معتقداً أن الفلسطينيين غير مستعدين في الوقت الحالي لصنع السلام السياسي، لن يستجيبوا للحد الأدنى من المطالب لأي مسؤول أو زعيم إسرائيلي⁽¹⁾.

وبشأن رؤية الحزب للحل السياسي مع الفلسطينيين فيمكن القول أن الحزب لا يملك بديلاً لائقاً وممكناً لحل الدولتين، يحظى بالقبول إقليمياً ودولياً وحتى داخلياً، إذ إنه وفي أحدث استطلاع للرأي أجراه "معهد دراسات الأمن القومي" في جامعة تل أبيب 2009 تبين أن 53% من الجمهور الإسرائيلي يؤيد مشروع حل الدولتين، وقد بدأ ذلك أكثر وضوحاً بعد خطاب نتياهو في جامعة بار إيلان في رمات غان 2009/6/14، عندما قبل بشكل مراوغ مقارنة حل الدولتين،

<http://www.madarcenter.org/ajmash-had/4472>

(1) أنطوان سلحت، "فلسطين في برنامج نتياهو روي إسرائيلية حول مشاريع التسوية السياسية، مجلة قضايا إسرائيلية، العدد 34، (السنة التاسعة، 2009)، ص 108 - 109.

بعدما وضع العديد من الشروط والعقبات التي تجعل قيام الدولة الفلسطينية أمراً صعباً وإن لم يكن مستحيلاً⁽¹⁾.

إن ما جاء في خطاب نتياهو في بار إيلان بشأن القبول بالدولة الفلسطينية لم يأت إلا في سياق تقادي الضغوط الإقليمية والدولية التي يمكن أن تمارس على الحكومة الإسرائيلية وخصوصاً من جانب الولايات المتحدة الأمريكية إضافة إلى حزب الليكود هناك حزب الاتحاد القومي الذي يصنف ضمن معسكر الأحزاب اليمينية، فقد تأسس هذا الحزب عام 1999م من ثلاثة أحزاب صغيرة تمثل أقصى اليمين وهي أحزاب موليدت وجيروت الجديد وتكوما، لينظم في العام 2000م، حزب يسرائيل بيتينو (إسرائيل بيتنا) المعروف بعدائه الشديد للعرب ويمينيته المتطرفة والذي يتزعمه ليبرمان⁽²⁾.

ويتخذ حزب إسرائيل بيتنا مواقف متطرفة تجاه العرب الفلسطينيين على وجه الخصوص وبخصوص بناء على هذه المواقف المتطرفة انتخابات الكنيست في إسرائيل، والتي من ضمنها تجاوز مبدأ رفض عودة اللاجئين إلى بيتي مبدأ "الترانسفير" أي تهجير وترحيل العرب 1948م، وحتى الفلسطينيين واللاجئين المقيمين في الضفة الغربية وقطاع غزة إلى خارج حدود إسرائيل التي يعتبرها تبدأ من نهر الأردن شرقاً إلى البحر المتوسط غرباً، وإيجاد حلول لهم في البلدان العربية في إشارة إلى مشروع الوطن البديل للفلسطينيين على الضفة الشرقية لنهر الأردن، وفيما يتعلق بقضايا الحل النهائي يرفض الحرب الخوض في مفاوضات مع الفلسطينيين بشأنها، فهو يعتبر القدس العاصمة الأبدية لدولة إسرائيل، ويدعو إلى نقل جميع الوزارات والسفارات والمراكز

(1) انظر الخطاب الذي ألقاه بنيا مين نتياهو بجامعة رمات غان في حيفا 14/6/2009.

<http://www.altawasul.com>

(2) أحمد خليفة، موسى أو رمضان، الأحزاب الإسرائيلية، دليل إسرائيل عام (2004)، مرجع سبق ذكره، صص 165 - 167.

الرئيسية في الدولة إليها, كما يدعو إلى استيطان يكون متصلاً جغرافياً مع بعضه البعض في الضفة الغربية وفي القدس تحديداً⁽¹⁾.

رابعاً: الأحزاب العربية:

ضلت الساحة الحزبية الإسرائيلية من الأحزاب العربية منذ نشأت إسرائيل عام 1948م وحتى مطلع الثمانينات من القرن الماضي, إذ كان العرب الفلسطينيون داخل الخط الأخضر يمارسون حقهم في الانتخاب والترشيح للكنيست من خلال الأحزاب الإسرائيلية, وأبرزها حزب العمل الإسرائيلي ومن خلال حزب حداث (الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة) وهو حزب عربي - يهودي مشترك⁽²⁾.

أخذت الأحزاب العربية بالتنظيم بشكل بارز عام 1983م, عندما انشقت مجموعة عن حداث لتشكل الحركة التقدمية - الناصرة, وتحولت إلى تنظيم قطري عندما اتحدت مع مجموعة من أم الفحم انشقت عن حركة أبناء البلد لتشكل الحركة التقدمية والتي بدورها تكتلت مع تنظيم (البديل) لتشكل القائمة التقدمية للسلام, وقد خاضت انتخابات الكنيست عام 1984م, وحصلت على مقعدين, أما النقلة النوعية التي حدثت على طريق تشكيل أحزاب عربية حرة, هي عندما انشق عبد الوهاب دراوشة ومعه عدد من كتلته البرلمانية عام 1988م, عن حزب العمل, وتحالفه مع أعضاء مجالس عربية ورجال دين مسلمين ومسيحيين تشكل الحزب الديمقراطي العربي الذي خاض انتخابات 1988م, وحصل فيها على مقعد واحد ليكون أول حزب عربي صرف له تمثيل

(1) زهير المخ, انتخابات الكنيست الثامن عشر البرامج السياسية للأحزاب الإسرائيلية, 2009.

<http://www.palestine.studies.org10226.doc>

(2) المركز الفلسطيني للإعلام, "حداش الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة, مركز الأسرى للدراسات 26 / 9

2006م

<http://www.alasra.ps/news.php?naa=view=257>

بالكنيست، مما فتح الباب في تسعينات القرن الماضي أمام تشكيل أحزاب عربية أخرى ومن هذه الأحزاب التجمع الوطني الديمقراطي الذي حصل في انتخابات الكنيست الثامنة عشرة على 3 مقاعد، والقائمة العربية الموحدة- العربية للتغيير التي حصلت على 4 مقاعد والجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة وحصلت على 4 مقاعد⁽¹⁾.

ويمكن تصنيف أهم الإشكاليات التي تواجه الأحزاب العربية إلى إشكاليات ذاتية وأخرى موضوعية، وعند الحديث عن الإشكاليات الذاتية نجد أن الأحزاب العربية تأخرت في التنظيم والولوج في العملية السياسية في إسرائيل، ولعل العامل الأبرز الذي ساهم في تأخر مشاركتها نظرة المجتمع العربي إلى الدولة اليهودية بمختلف أجهزتها ومؤسساتها على أنها دولة احتلال لا بد من مقاطعتها، وعلى الرغم من انتقاد ما يشير إلى تغير هذه النظرة، إلا أنه بدأ يظهر تأييد داخل الوسط العربي لضرورة المشاركة والانخراط في اللعبة السياسية في إسرائيل على اعتبار أن ذلك يشكل الوسيلة الأنجع للدفاع عن مصالح فلسطينيو الداخل والمطالبة بحقوقهم، ولذلك نجد أن الأحزاب العربية تأخرت بالظهور بشكل مستقل على الساحة الحزبية الإسرائيلية لغاية عام 1988م.

إضافة إلى تأخر الأحزاب العربية بالمشاركة بالحياة السياسية في إسرائيل يضاف إلى الإشكاليات الذاتية التي تواجه هذه الأحزاب تشتت الصوت العربي وذهاب جزء منه لصالح الأحزاب الصهيونية، وامتناع جزء آخر عن المشاركة، وبهذا الخصوص تشير المعطيات إلى أن 80% من الأصوات العربية ذهبت لصالح أحزاب غير عربية في انتخابات 2003م، وقد تراجع هذه النسبة إلى 25% في انتخابات 2006م، واستمرت هذه النسبة بالتراجع لتصل إلى أدنى

(1) أحمد خليفة، موسى أبو رمضان، الأحزاب الإسرائيلية، دليل إسرائيل عام 2004، مرجع سبق ذكره، صص 138-139.

مستوياتها منذ إنشاء دولة إسرائيل عام 1948م، في انتخابات 2009م، حيث وصلت إلى 18%، ومن جهة بلغت نسبة العرب الذين لم يشاركوا في انتخابات الإسرائيلية 2006م، إلى 47% مقابل حوالي 44% في انتخابات 2009م⁽¹⁾، بمعنى أن نسبة كبيرة من العرب لم تشارك في الانتخابات البرلمانية الإسرائيلية، وهذا نابع من شعور العرب بالاغتراب، وعدم الانتماء لدولة إسرائيل، أو عدم القناعة بالأحزاب العربية، وبخصوص تدني نسبة التصويت لغير الأحزاب العربية داخل الوسط العربي يرى الباحث أن تأثيرات الحرب على لبنان 2006م، وقطاع غزة 2008م، وتفاعل الوسط العربي معها كان لها الدور الكبير في تقلص هذه النسبة إضافة إلى ما تعانيه الأقلية العربية داخل إسرائيل من تمييز وعنصرية غير مسبوقة. أما الحديث عن القسم الثاني من الإشكاليات والمتعلقة بالإشكاليات الموضوعية التي تواجه الأحزاب العربية فإننا نشير إلى حملة التشويه والتحريض التي تتعرض لها هذه الأحزاب، وهي تمثل جزءاً من الحملة التي تشن ضد الأقلية العربية في إسرائيل، ففي 2009/1/12، قررت لجنة الانتخابات المركزية في إسرائيل منع التجمع الديمقراطي والقائمة العربية الموحدة من خوض انتخابات الكنيست الثامنة عشرة بناء على طلب تقدم به كل من حزب إسرائيل بيتنا والاتحاد القومي للجنة الانتخابات المركزية يقضي يمنع هذه الأحزاب من المشاركة بالانتخابات بتهمة تماثل هذه الأحزاب مع الكفاح المسلح ضد إسرائيل، وقد قدمت الأحزاب العربية التماس إلى المحكمة العليا في إسرائيل التي قامت بدورها بإلغاء قرار اللجنة المركزية للانتخابات 2009/1/21م، السماح لهذه الأحزاب بالمشاركة بالانتخابات لعدم اكتفاء الأدلة⁽²⁾.

(1) أريج صباغ خوري، "المجتمع الفلسطيني في إسرائيل يحقق نتيجتين مهمتين في انتخابات 2009، قضايا إسرائيلية، العدد 33 (السنة التاسعة، 2009).

(2) مركز عدالة، تقرير خاص: "المحكمة العليا تلغي قرار لجنة الانتخابات الذي يمنع الأحزاب العربية من خوض الانتخابات القادمة للكنيست، 2009.

إضافة إلى ذلك صادقت الكنيست على العديد من القوانين التي تضيق على الأقلية العربية، ومنها قانون إسقاط حق العودة 2001م، وقد سن هذا القانون في 2002/1/1م، وينص القانون على عدم إعادة اللاجئين الفلسطينيين إلى مناطق (دولة إسرائيل) إلا بمصادقة مسبقة لأغلبية أعضاء الكنيست (61 عضو كنيست)، كما تمت المصادقة على تمديد سريان أنظمة الطوارئ، والذي سن في 2003م، ويهدف القانون إلى منع فلسطينيو الداخل من زيارة دولة تعتبرها إسرائيل عدو مثل سورية ويشمل المنع أيضاً أعضاء كنيست بعد أن كان عضو الكنيست العربي عزمي بشارة زار سورية، كما صادق الكنيست 2002/5/15م، على تعديل أربعة قوانين من بينها قانون أساس وتهدف هذه التعديلات بمجملها إلى التصنيف على الأقلية العربية ومرشحيهم في الانتخابات⁽¹⁾.

إضافة إلى ذلك فقد صادق الكنيست بالقراءة الثانية والثالثة على تعديل قانون المواطنة في 2008/5/28م، وبناءً على هذا التعديل يحق للدولة سلب وسحب مواطنته أي مواطن أدين بخرق الولاء لدولة إسرائيل ويتضح من خلال شرح مشروع القانون لإقرار أن هذا التعديل موجه ضد عرب 48 الذين عارضوا الحرب على لبنان 2006م⁽²⁾.

وهناك تعديل قانون أساس الكنيست 2008/6/30م، الموجه ضد الأقليات العربية، والذي ينص على منع المكوث أو زيارة دولة مثل سوريا العراق إيران لبنان، وإن أي مواطن يزور مثل

www.adalah.org/features/politicad.doc

(1) اسعد غانم، مهند مصطفى، الفلسطينيون في إسرائيل سياسات الأقلية الأصلية في الدولة الإثنية (رام الله، مدار المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية، 2009)، ص 129 - 130.

(2) حنين نعام، "التشريعات الجديدة المناهضة للعرب"، عدالة المركز القانوني لحقوق الأقلية العربية في إسرائيل:

www.adalah.org/newsletter/ana/iwos/doc

هذه الدول يحرم من الترشح للكنيست⁽¹⁾. كما ويعد مشروع القانون الذي يحاول حزب إسرائيل بيتنا بزعامة ليبرمان تمريره والمتعلق بتعديل قانون المواطنة "إضافة الكلمات" تحت شعار "لا مواطنة بدون ولاء" أو فيما يعرف بقانون الولاء من أخطر هذه القوانين ضد الأقليات العربية، بحيث يلزم هذا القانون إذا تمت المصادقة عليه كل مواطن في إسرائيل بما فيهم العرب بالتوقيع على وثيقة ولاء والعلم والنشيد القومي واليهودية الدولة وصهيونيتها⁽²⁾.

(1) المرجع السابق.

(2) امطانش شحادة، محور الفلسطينيين في إسرائيل من الاحتواء إلى العداء، أيمن يوسف آخرون في "تقرير مدار الاستراتيجي 2009- المشهد الإسرائيلي 2008" تحرير: هنيده غانم، (رام الله: المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية - مدار 2009) ص 178.

المبحث الثاني

النظام الانتخابي في إسرائيل

طبيعة النظام الانتخابي في إسرائيل:

تختلف أنظمة الانتخابات المعمول بها من دولة إلى أخرى، وهذا نابع من الاختلاف السياسي والاجتماعي لمعظم البلدان في العالم، فعند اعتماد أي نظام انتخابي لبلد معين لابد لهذا النظام أن يكون محصلة لتاريخه السياسي والاجتماعي والاقتصادي، وبشكل عام يمكن تقسيم الأنظمة الانتخابية إلى ثلاثة أنماط وهي نظام التمثيل النسبي ونظام الأغلبية والنظام المختلط الذي يأخذ جانباً من التمثيل النسبي والأغلبية.

وفي إسرائيل يقوم النظام الانتخابي ومنذ تأسيسها عام 1948م، على أساس التمثيل النسبي، بمعنى أن توزيع المقاعد في الكنيست التي مجموعها 120 مقعداً يكون بالتناسب مع النسبة المئوية التي يحصل عليها كل حزب من مجموع الأصوات، غير أن الحد الأدنى المطلوب لكل حزب كي يحصل على تمثيل في الكنيست هو 2 بالمائة من مجموع الأصوات التي يتم الإدلاء بها، وذلك حسب انتخابات الثامن عشر⁽¹⁾ إذ أن نسبة الحسم عادة ما يتم تعديلها وقد أخذت إسرائيل بمبدأ التمثيل النسبي بهدف تمثيل أكبر عدد ممكن من التجمعات السكانية بثقافتها المتعددة فالأحزاب السياسية في إسرائيل تمثل في الكنيست بناء على النسبة التي تحصل عليها

(1) لمزيد المعلومات يرجى الاطلاع على المادة الرابعة من القانون الأساسي للكنيست الذي أقر عام 1958م، موقع الكنيست 2006

من أصوات الناخبين، وقد ساعدت نسبة الحسم المنخفضة الأحزاب الصغيرة من الدخول إلى الكنيست ولعب دور حزبي وسياسي هام وتحديدًا عند تشكيل الحكومة الائتلافية.

وتجري الانتخابات الوطنية للكنيست مرة واحدة كل أربع سنوات ما لم تستدع الظروف لإجرائها بشكل مبكر، إلا أن السمة العامة للانتخابات الإسرائيلية هي التكبير، ويعتبر اليوم الذي تجري فيه الانتخابات عطلة رسمية، وقد تحدد الإطار العام للنظام الانتخابي في إسرائيل في المادة الرابعة من القانون الأساسي للكنيست، والذي ينص على أن الكنيست ستنتخب بانتخابات عامة، وطنية، مباشرة ومتساوية وسرية وبانتخابات نسبية وفقاً لقانون انتخابات الكنيست⁽¹⁾ فهي انتخابات عامة إذ يدلي الناخبون بأصواتهم لحزب سياسي واحد ولكل مواطن بلغ الثامنة عشرة من العمر الحق في الاقتراع، وهي أيضاً انتخابات وطنية إذ تشكل البلاد كلها دائرة انتخابية واحدة، ومباشرة إذ أن انتخابات الكنيست تجري باقتراع مباشر من قبل الناخبين، وهي انتخابات متساوية، فجميع الأصوات التي يتم الإدلاء بها يكون لها نفس الوزن الانتخابي، كما أن الاقتراع يجري بصورة سرية تامة، إضافة إلى ذلك تقوم هذه الانتخابات على أساس التصويت لحزب سياسي واحد وليس لأشخاص⁽²⁾.

وبما أن التصويت يكون للحزب فإن على الحزب أن يضع قائمة ترانتيبة لأعضائه المرشحين للكنيست، ويحرص الحزب على أن تكون القيادات البارزة على رأس هذه القائمة لاستمالة الناخبين، وتتميز كل انتخابات عامة تجري في إسرائيل بوجود أحزاب جديدة وقد أصبح هذا الأمر ظاهرة اعتيادية ديناميكية وذلك بسبب كثرة الاندماجات والانشقاقات بين الأحزاب الإسرائيلية، وبدأ ذلك أكثر وضوحاً منذ تسعينات القرن الماضي حيث تزايدت حدة الانقسامات

(1) انظر موقع وزارة الخارجية الإسرائيلية الانتخابات في إسرائيل

<http://www.altawasul.com>

(2) وزارة الخارجية الإسرائيلية الانتخابات في إسرائيل 2009، مصدر سبق ذكره.

على الساحة الحزبية الإسرائيلية، ويرى الباحث أن دخول إسرائيل في مفاوضات مع الفلسطينيين بشأن التسوية السلمية مطلع التسعينات ساهم بشكل كبير في تزايد حدة الانشقاقات وظهور أحزاب جديدة، فقد عمدت الكثير من الأحزاب إلى رفض عملية التسوية مع الفلسطينيين واتخاذ مواقف سياسية مناوئة لها، انطلاقاً من نظرة أيديولوجية أو في سبيل تحقيق مصلحة خاصة لتمثل هذه الأحزاب من جهة إضافة إلى واقع المجتمع الإسرائيلي المتعدد الثقافات والأعراق والطوائف من جهة أخرى، وخصوصاً مع قدم المهاجرين الروس بعد انهيار الاتحاد السوفيتي عام 1990م، وبالتالي فالكنيست يعتبر بمثابة البوتقة التي تتصهر فيه ثقافات وتعددية المجتمع الإسرائيلي.

وبعد الانتخابات تعلن النتائج في المجلة الرسمية، ويقوم رئيس الدولة غالباً بتكليف الحزب الحاصل على أعلى نسبة تمثيل في الكنيست بتشكيل الحكومة، وقد يتم تكليف زعيم حزب برأس ائتلاف يضم أكثر من ستين عضواً، وحال تشكيل الحكومة تعرض على الكنيست وتقدم برنامجها لنيل الثقة بأغلبية 61 عضواً⁽¹⁾. نشير إلى أن جميع الحكومات التي تم تشكيلها منذ قيام دولة إسرائيل عام 1948م، ولغاية انتخابات الكنيست الثامنة عشرة هي حكومات ائتلافية، إذ أنه لم يتمكن أي حزب من الحصول على 61 عضواً مما يجعله قادراً على تشكيل الحكومة بشكل منفرد ومثل هذا الوضع منح الأحزاب الصغيرة فرصة التأثير والابتزاز إذ غالباً ما تجد الأحزاب الكبيرة نفسها مضطرة للتفاوض مع الأحزاب الصغيرة وتلبية مطالبها في سبيل النجاح بتشكيل حكومة ائتلافية تحظى بأغلبية في الكنيست تجعلها قادرة على الثبات وتنفيذ برامجها السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

(1) المرجع سبق ذكره.

مستجدات طرأت على النظام الانتخابي

طرأت على النظام الانتخابي في إسرائيل العديد من المتغيرات والمستجدات التي تهدف بمجملها إلى خلق بيئة استقرار حكومي في إسرائيل، إذ أن الخلافات والتباينات بين مختلف التيارات الحزبية في إسرائيل، حالت دون توفير بيئة حكم مستقرة، مما حد بالقائمين على النظام الانتخابي في إسرائيل بالبحث عن الحلول التي أرادوا من خلالها التخفيف من حالة عدم الاستقرار السائدة، وقد كان من أهم الحلول التي تم العمل بها ما يلي:

أولاً: انتخاب رئيس الحكومة بشكل مباشر

بدأ التداول بطرح مشروع الانتخاب المباشر الرئيس الوزراء بعد انتخابات الكنيست عام 1984م، وانتخابات عام 1988م، عند نشأت وضعية شبه التكافؤ بين الحزبين الكبيرين العمل والليكود. مما دعا إلى الاتفاق على تشكيل حكومات الوحدة الوطنية والتناوب على رئاسة الحكومة من قبل زعماء كل من الحزبين، وقد سميت بحكومات الشلل الوطني نتيجة لتعدد الأزمات وهو ما دفع حزب العمل للانسحاب عام 1990م، من حكومة الوحدة الوطنية. وظهر حزب الليكود للتحالف مع الأحزاب الصغيرة بعد تلبية مطالبها.

إضافة إلى ذلك كان لتشرذم الخريطة الحزبية في تلك الفترة ومشاركة عدد من القوى المتباينة في آرائها السياسية والمتضاربة في تمثيل مصالح أثنية وفتوية في تشكيل الحكومة دافعاً لمجموعة من النواب من الحزبين الكبيرين بتقديم مشروع تعديل القانون الانتخابات ينص على انتخاب رئيس الوزراء مباشرة من قبل الشعب، وقد تم إقرار هذا المشروع، ويمنح هذا التعديل الناخب الإسرائيلي بطاقتين انتخابيتين بحيث يختار من الأولى رئيس الوزراء ومن الثانية الحزب الذي يريده، وقد عمل بهذا القانون في انتخابات عام 2001/1996م، وقد كان القصد من إقرار هذا التعديل الحد من قدرة الأحزاب الصغيرة وتعزيز قوة ونفوذ الحزبين الكبيرين من خلال عدم

الحاجة لدعم الأحزاب الصغيرة لتشكيل الحكومة، وهذا يؤدي في النهاية إلى تراجع ناخبها لمصلحة الأحزاب الكبيرة.

إلا أن النتائج كانت على عكس ما كان يتوخى، إذ أن هذا التعديل زاد من قوة وتمثيل الأحزاب الصغيرة وضعف الأحزاب الكبيرة، وبالتالي زعزعة الحكم أكثر بدلاً من استقراره، فقد عمل هذا القانون على تحرير الناخب الإسرائيلي من قوة جذب الحزب الذي ينتمي إليه من خلال تصويته للشخص المفضل لديه لزعامة الحكومة في البطاقة الأولى، وتصويته للحزب الذي يرى فيه مدافعاً عن مصالحه وملياً لطموحاته في البطاقة الثانية، مما جعل الأحزاب الصغيرة تكسب أكثر. ففي انتخابات الكنيست الرابعة عشرة 1996م، وصلت إلى الكنيست 11 قائمة حزبية، وقد حصلت هذه القوائم باستثناء الحزبين الكبيرين العمل والليكود على 54 مقعداً في الكنيست من أصل 120، أما انتخابات الكنيست الخامسة عشرة 1999م، فقد وصلت إلى الكنيست 15 قائمة وحصلت هذه القوائم باستثناء العمل والليكود على 75 مقعداً، وأخيراً في انتخابات الكنيست السادسة عشرة عام 2003م، وصلت إلى الكنيست 12 قائمة حزبية وحصلت أيضاً فيها القوائم المختلفة باستثناء العمل والليكود على 61 مقعداً⁽¹⁾.

وهذه النسب تشير إلى تعاظم قوة الأحزاب الصغيرة خلال فترة تطبيق هذا القانون، كما ظهر أيضاً عن تطبيق هذا القانون أمران: الأمر الأول والمتمثل بالاحتمالات الكبيرة في تحديد رئيس الوزراء قبل الانتخابات وقد حصل ذلك بتأييد الأحزاب اليمينية والمتطرفة لنتنياهو غير انتخابات عام 1996م، كما حصل ذلك أيضاً مع باراك وشارون في انتخابات 1999م، 2001م، وهذا الأمر أدى إلى ابتزاز المرشحين قبل وبعد الانتخابات وخصوصاً في حالة فوز المرشح الذي

(1) أحمد خليفة، موسى أبو رمضان، الأحزاب الإسرائيلية، دليل إسرائيل عام (2004)، مرجع سبق ذكره، ص34.

تم دعمه من قبل هذه القوى، الأمر الذي أدى إلى ظهور عدد من الأزمات الائتلافية في الفترة التي طبق بها هذا القانون. أما الأمر الثاني فيتمثل بنص القانون الذي يشير إلى ضرورة حصول رئيس الوزراء على موافقة الكنيست على التشكيلة الوزارية مما يعني فتح الباب أمام الأحزاب الصغيرة للتهديد بحجب الثقة عن الحكومة. هذا كله دفع إلى إلغاء قانون الانتخابات المباشرة لرئيس الوزراء في 2001/3/7م، والعودة إلى القانون القديم، مع تعديل هام يتمثل بضرورة تأييد أغلبية 61 عضو كنيست لحجب الثقة عن الحكومة⁽¹⁾.

ويرى الباحث أن تعديل قانون الانتخابات عام 1992م، بشكل يؤدي إلى انتخاب رئيس الوزراء بصورة مباشرة من قبل الشعب ثم العودة لإلغاء هذا التعديل في العام 2001م، وبالتالي فإن الرجوع إلى القانون القديم وهو قانون أساس الكنيست للعام 1959م، إنما يدل على أزمة حكم تعيشها إسرائيل، إذ أنه وبعد انتهاء سيطرة الحزب الواحد على مقاليد الحكم عام 1977م، لم تشهد إسرائيل حالة من الاستقرار في نظام الحكم، وما يدل على حالة التآزم عدم إكمال أي من الحكومات الإسرائيلية مدتها القانونية منذ بداية تسعينات القرن الماضي وحتى انتخابات الكنيست الثامنة عشرة 2009م، وبالتالي يمكن القول إن إلغاء قانون الانتخابات المباشرة لرئيس الحكومة والعودة إلى القانون القديم يعتبر بمثابة عودة إلى التحالف والائتلافات بين الأحزاب لتشكيل ومنح الثقة للحكومة ورئيس الوزراء، مما يؤثر سلباً على عملية التسوية، وذلك من خلال تعزيز سيطرة الأحزاب الصغيرة فيها على الائتلاف الحكومي، والتي غالباً ما تكون مثل هذه الأحزاب غير معنية بتأناً بتقديم أي تنازلات للفلسطينيين في سبيل الدفع بعملية التسوية، يقدر ما تكون معنية بالحفاظ على مصالحها الداخلية وإرضاء جماهيرها وناخبها.

(1) خالد شعبان، "أزمة النظام الانتخابي الإسرائيلي 1/16 / 2006.

ثانياً: رفع نسبة الحسم وتأثيراتها:

حدد قانون أساس الكنيست عام 1958م نسبة الحسم في الانتخابات العامة 1% من مجموع الأصوات الصالحة، فحتى تتمكن أي قائمة حزبية من دخول الكنيست عليها تجاوز هذه النسبة، وقد سمحت هذه النسبة البسيطة لجميع الفئات والتركيبات السكانية في إسرائيل أن تكون ممثلة في الكنيست، إذ لم تجد أي قائمة حزبية في إسرائيل صعوبة في اجتياز هذه النسبة، ولعل هذا ما أراده القائمون على القانون الأساسي فلكي يتم تمثيل مختلف الطوائف والأقليات والعرقيات في الكنيست لابد من جعل نسبة الحسم منخفضة، وقد ساعد ذلك أمران: الأمر الأول: غياب دستور مكتوب في إسرائيل، فهذا الأمر منح الكنيست أهمية كبيرة من حيث تطور وتفاعل ديناميكية العمل السياسي والتشريعي، فالقوانين والتشريعات الصادرة عن الكنيست تأخذ منحى الطابع الدستوري، الأمر الثاني: تعددية المجتمع الإسرائيلي واختلاف الآراء والتوجهات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وهذان الأمران جعلاً من الضروري السماح لأكثر عدد ممكن من الأطياف السياسية والثقافات المتعددة من الدخول والمشاركة في الكنيست عن طريق خفض نسبة الحسم⁽¹⁾.

في المقابل ساهم وجود عدد كبير من الأحزاب والكتل الصغيرة داخل الكنيست إلى الإحالة دون تشكيل حكومات مستقرة، هذا الأمر دفع الأحزاب الكبيرة للتفكير جدياً برفع نسبة الحسم، حيث طالب الماباي في 1952م، برفع نسبة الحسم إلى 10% إلا أن معظم القوى المشاركة في الكنيست الثانية رفضت ذلك، وقد عاد الماباي وطلب برفع النسبة إلى (4%) فقط، إلا أن القوى المشاركة في الائتلاف الحاكم رفضت ذلك أيضاً، وقد أستمّر هذا النقاش منذ الخمسينات حتى

(1) لمزيد من المعلومات راجع قانون الأساسي للكنيست الذي أقر عام 1950م، موقع الكنيست 2006:

<http://www.knesset.gov.il/descriptron/arb/mimshal-yesod/arb>

مطلع التسعينات، حيث اتفق الحزبان الكبيران في حينه (العمل والليكود) على رفع نسبة الحسم 5% فقط، لتصبح 1.5% من الأصوات الصالحة⁽¹⁾.

وهو ما تم تطبيقه في انتخابات الكنيست الثالثة عشرة 1992م، إلا أن هذا التعديل البسيط والتمثيل يرفع نسبة الحسم لم يعمل على حل أي التخفيف مما تعاني منه إسرائيل من عدم استقرار الحكم، فقد شهدت إسرائيل منذ فترة مطلع التسعينات من القرن الماضي ولغاية 2003م، خمس دورات انتخابية مبكرة، مما حدا بالكنيست للتصويت على رفع نسبة الحسم مجدداً لتصل إلى 2% في العام 2004م⁽²⁾.

وعلى الرغم من هذه التعديلات فإن الواقع السياسي المأزوم في إسرائيل لم يتغير، إذ مازالت نسبة الحسم منخفضة ولن تجد الأحزاب والقوى السياسية الصغيرة صعوبة في تجاوزها، وإذا تغدر عليها تجاوزها بإمكانها أن تعتمد إلى تشكيل قوائم انتخابية متعددة القوى تستطيع اجتياز نسبة الحسم، وبعد نجاحها ودخولها الكنيست تستطيع هذه القوى الانشقاق وتشكيل أحزاب تتشكل من عضو واحد فقط، وبالتالي ظهور حالات الاستقطاب، وقد برهنت على ذلك نتائج انتخابات الكنيست السابعة عشر 2006م، والثامنة عشر 2009م، والتي جرت بعد إقرار الكنيست رفع نسبة الحسم 2004م، حيث تمكنت 12 قائمة حزبية من اجتياز نسبة الحسم والوصول إلى الكنيست السابع والثامن عشر، وهو ما أدى إلى استمرار حالة عدم الاستقرار الحزبي والسياسي في إسرائيل.

ثالثاً: تعديل التصويت والترشيح:

(1) مركز الخدمات والمعلومات الحكومي في إسرائيل "نسبة الحسم والبرنامج الحزبي: <http://www.gov.il/firstgov/topnauarb/subjectsarb/se/ctionsarb>

(2) مركز الخدمات والمعلومات الحكومي في إسرائيل "نسبة الحسم والبرامج الحزبي، مرجع سابق.

تستند الانتخابات الإسرائيلية في الأساس على قانونين أساسيين وهما قانون أساس الكنيست لعام 1958م، وقانون الانتخابات للكنيست للعام 1969م، إلا أنه ومنذ إقرار هذه القوانين قدمت للكنيست العديد من مشاريع القوانين المتعلقة بالانتخابات بغية إقرارها، وقد تم فعلياً إقرار واستصدار قوانين جديدة أثرت بشكل كبير على النظام الانتخابي في إسرائيل، وفي نفس الوقت تم رفض جزء آخر من المشاريع التي تم طرحها، فقد قدمت العديد من الاقتراحات والتي من ضمنها تعديل قانون بما يسمح بمشاركة الدوائر في الانتخابات من خلال تقسيم إسرائيل إلى 120 دائرة انتخابية بدلاً من دائرة انتخابية واحدة.

وقد تقدم بمثل هذا الاقتراح من بن غوريون في الخمسينات من القرن الماضي ولجنة أيضاً شكلها الكنيست في التسعينات من القرن نفسه برئاسة جاد يعقوبي، إضافة إلى ذلك قدمت اقتراحات بتعديل النظام الانتخابي بما يقضي الأخذ بالنظام المختلط الذي يوازن ما بين سلطة رئيس الدولة وسلطة رئيس الوزراء على غرار النظام المعمول به في فرنسا، كي قدمت اقتراحات بالأخذ بالنظام الرئاسي على غرار المعمول به في الولايات المتحدة الأمريكية، وقد ظهرت مثل هذه الدعوات والاقتراحات مطلع السبعينات من القرن الماضي، وأيضاً في عهد حكومة إسحاق رابين، إلا أنه تم رفض كل هذه الدعوات والاقتراحات ولم يتم تداول جزء منها، وكانت آخر هذه الدعوات صادرة عن زعيم حزب إسرائيل بيتنا عام 1998م، عندما دعا إلى تطبيق النظام الرئاسي في إسرائيل كبديل عن النظام البرلماني المعمول به حالياً في إسرائيل، بما سيمنح للرئيس إمكانية تطبيق البرنامج الانتخابي الذي يؤمن به وليس تنفيذ برامج الأحزاب الأخرى من خلال إشراك هذه الأحزاب في الحكومات الائتلافية ولنزول عند برامجها ورغباتها⁽¹⁾.

(1) خالد شعبان، "أزمة النظام الانتخابي الإسرائيلي، مرجه سبق ذكره.

وبشأن التعديلات التي تم إقرارها والتي من أهمها المصادقة على تعديل قانون أساس الكنيست 1958م، التعديل التاسع في العام 1985م، والذي ينص على "لا تشترك قائمة مرشحين في انتخابات الكنيست إذا انطوت غاياتها أو أفعالها صراحة أو دلالة على الأمور التالية، إنكار قيام دولة إسرائيل كدولة للشعب اليهودي، إنكار الطابع الديمقراطي لإسرائيل، والتحريض العنصري"⁽¹⁾.

ويرى الباحث أن إقرار تعديل هذا التعديل يحمل في طياته عنصرية واضحة ويعبر عن سياسة عدائية ضد عرب 48، فهو يدعو بشكل أو بآخر الإقرار بيهودية دولة إسرائيل، الأمر الذي من شأنه هضم حقوق الأقليات العربية ومنافاة الديمقراطية التي تؤكد عليها إسرائيل، أما التعديل الآخر فكان عام 2002م، وهو تعديل على القانون السابق، تعديل رقم 9 لسنة 1985م، والذي ينص على أنه يجوز للجنة الانتخابية المركزية ليس رفض قائمة مرشحين فقط وإنما كذلك رفض مرشح داخل القائمة، إذ دعت في برنامجها الانتخابي إلى تأييد الكفاح المسلح الذي تخوضه دولة معادية أو منظمة إرهابية ضد دولة إسرائيل⁽²⁾.

وقد تم تطبيق هذا التعديل فعلياً عام 2003م، عندما منعت لجنة الانتخابات المركزية بعض أعضاء الأحزاب العربية من المشاركة في الانتخابات وكذلك الحال كان في العام 2009م، وفي كلتا الحالتين تم اللجوء للمحكمة العليا في إسرائيل والتي قامت بدورها بإلغاء قرارات اللجنة المركزية لعدم كفاية الأدلة.

(1) انظر التعديل التاسع لقانون أساسي الكنيست 1958 الذي أقر في 31/7/1985م، موقع وزارة الخارجية الإسرائيلية.

<http://www.waltawasul.com>

(2) محمود معاري، "تطور هوية الفلسطينيين على جانبي "الخط الأخضر" تجمع العودة الفلسطيني واجب، 2010م.

<http://www.wajeb/inex-php?option=com>

أما فيما يتعلق بالقوانين التي تم إصدارها وكان لها تأثيرات جوهرية على النظام الانتخابي في إسرائيل، فهما قانون الأحزاب الإسرائيلية في العام 1992م، والذي عمل على تنظيم هذه الأحزاب من حيث التأسيس وتوضيح قواعد العمل الحزبي. وأهم ما جاء في هذا القانون هو عدم السماح للأفراد بالمشاركة في الانتخابات إلا من خلال حزب سياسي أو قائمة انتخابية مسجلة رسمياً، وما زال هذا القانون معمول به⁽¹⁾.

وأيضاً هناك قانون الانتخابات المباشر لرئيس الوزراء الذي أقر في نفس العام 1992م، حيث كان له تأثير كبير على جوهر النظام الانتخابي وقد تم العمل به لثلاثة دورات انتخابية ليتم إلغاؤه عام 2001م⁽²⁾.

وفي الوقت الراهن وحسب موقع "قضايا مركزية" الإسرائيلي يستعد رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو ليبرومان بتقديم اقتراح يقضي بالسماح لمن يحمل الجواز الإسرائيلي بالمشاركة والتصويت في انتخابات الكنيست بغض النظر عن مكان تواجده وسكنه، وفي حال تم إقرار مثل هذا التغيير فإن ذلك يعني حدوث تغييرات كبيرة على النظام الانتخابي وعلى الديمقراطية الإسرائيلية بحلها، وحسب موقع قضايا مركزية فإن حوالي 750 ألف ممن يحملون الجواز الإسرائيلي يعيشون في الخارج، كما أن القانون الإسرائيلي يسمح لأي يهودي يعيش في الخارج الحصول على الجواز الإسرائيلي متى شاء ذلك، مما يشير إلى إمكانية تزايد عدد الذين يحصلون على هذا الجواز في حال حدوث وإقرار هذا التغيير، وبالتالي. يصبح بإمكان اليهود الذين

(1) موقع الكنيست الإسرائيلي "النظام الانتخابي في إسرائيل 2009م.

<http://www.knesset.gov.il/descrion/eng/beh.htm>

(2) انتخابات مباشرة لرئيس الوزراء، وزارة الخارجية الإسرائيلية 7/15 / 2001م.

www.mfa.gov.il/mfa/mfaarchive/2000-2009/20017/dyreet

يعيشون خارج إسرائيل التأثير على الحياة السياسية الإسرائيلية والشؤون الداخلية دون أن يكون لهم المعرفة الكافية بذلك. مما قد ينعكس على الحياة الديمقراطية في إسرائيل⁽¹⁾.

تأثير النظام الانتخابي الإسرائيلي على القرار السياسي:

يعتبر النظام الانتخابي مهماً من بنیان النظام السياسي، ولا شك في أن أي تغيير أو تعديل في النظام الانتخابي، يؤثر سلباً أو إيجاباً على التشكيل الحكومي، وبالتالي على عملية اتخاذ القرار السياسي بشكل عام، وعلى القضايا المتعلقة بقضايا التسوية السلمية مع الفلسطينيين بشكل خاص، إذ أنه من الملاحظ أن العامل الأساسي في انهيار الحكومة الإسرائيلية هو عدم القدرة على اتخاذ قرارات لإحراز تقدم في عملية السلام مما يدفع بتقديم موعد الانتخابات والإعلان عن إجراء انتخابات مبكرة⁽²⁾.

وتفيد المعطيات أنه ومنذ العام 1958م، وحتى العام 2009م، جرت في إسرائيل 18 دورة انتخابية رست منها جرت في موعدها القانوني و 13 جرت كانتخابات مبكرة، وخلال تلك الفترة تم تشكيل 32 حكومة، وقد تبين أن معدل ثبات الوزير في منصبه خلال السنوات العشر الأخيرة، لم يتجاوز 16 شهراً، مما دفع إلى ضرورة اتخاذ إجراءات وتعديلات على النظام الانتخابي تمد من بيئة عدم الاستقرار السياسي، فتم رفع نسبة الحسم لتصل إلى 2% في انتخابات 2003م، كذلك تم تغيير شكل النظام ابتداء من الانتخابات البرلمانية التي جرت 1996م، إذا انتهت طريقة الانتخابات المباشر لرئيس الوزراء، لكن الكنيست عمدت إلى إلغاء هذه الطريقة والعودة إلى

(1) وكالة معا الإخبارية: نقلاً عن الموقع الإسرائيلي "قضايا مركزية" تغيير جذري على قانون الانتخابات للكنيست - يهود العالم والي سيجسمون " 6/9 / 2012.

<http://www.maannnews.net>

(2) خالد شعبان، "أزمة النظام الانتخابي الإسرائيلي، مرجع سبق ذكره.

النظام القديم عام 2001م، بعد أن تبين أن هذه الطريقة لم تحقق الهدف المنشود وهو الاستقرار السياسي والحد من ابتزاز الأحزاب الصغيرة⁽¹⁾.

إن التغيرات والجدل في النظام الانتخابي الإسرائيلي مرتبط إلى حد ما بتغيرات التوجه الإسرائيلي نحو عملية التسوية السلمية مع الفلسطينيين، وما يدل على ذلك انقسام الحكومة الإسرائيلية التي أفرزتها انتخابات 1988م، إثر رفض الحكومة الإسرائيلية آنذاك التفاوض مع الفلسطينيين والتعامل مع الانتفاضة الفلسطينية الأولى 1987م، سياسياً، مما أدى إلى انسحاب حزب العمل بزعامة بيرس من حكومة شامير التي استمرت لحين انتخابات 1992م، التي أسفرت عن فوز حزب العمل بقيادة رابين وقد عانت حكومة العمل كثيراً من عدم الاستقرار نتيجة لاعتمادها على الائتلاف المشكل للحكومة والداعم لها في الكنيست، وقد أدى في النهاية إلى اغتيال رابين، وبعد فشل كل من نتياهو وبراك بعد اتفاقات الخليل 1997م، ومفاوضات كامب ديفيد الثانية 2000م، لذات السبب، وهو عدم القدرة على اتخاذ قرارات حاسمة للتقدم بالعملية السلمية، وفقدان الاستقرار الحكومي بسبب تأثير الأحزاب على القرار السياسي من خلال الائتلاف والتحالفات بين هذه الأحزاب والتي من شأنها إسقاط الحكومة وتقديم موعد الانتخابات، ولم يكن عهد شارون أفضل حالاً، فقد اصطدمت توجهاته بعدم توافر الإجماع، وعلى الرغم من تنفيذه للانسحاب الأحادي الجانب من قطاع غزة 2005م، إلا أنه اضطر في النهاية إلى الانشقاق عن الحزب الأم الليكود لصالح تأسيس حزب كاديما⁽²⁾.

وحسب الرؤية السائدة في إسرائيل الآن، فإن هناك توجهين لضمان استقرار الحكم أو الحكومات في إسرائيل، الأول ينادي بتغيرات في نظام الانتخابات البرلمانية وفي نظام عمل

(1) برهوم جرابسي، "محاولات تغيير نظام الحكم الإسرائيلي ستبقي مناورة، 9/9/2007م.

<http://www.ahewar.org/debat/show.art.95p?aid>

(2) خالد شعبان، "أزمة النظام الانتخابي الإسرائيلي، مرجع سبق ذكره.

الكنيست ومنح حصانة أكبر للحكومات المنتجة، وهو التوجه الأكثر قبولاً في إسرائيل ويجري العمل على إقرار تعديلات تضمن نوعاً من الاستقرار الحكومي من خلال طرح رفع نسبة الحسم مجدداً للحد من تأثير الأحزاب الصغيرة، إضافة إلى ضمان حصانة أكبر للحكومة وتوسيع صلاحيات رئيس الحكومة، أما التوجه الثاني فيعتقدان إسرائيل في حاجة إلى حكم الرجل القوي، والتوجه مباشرة إلى نظام رئاسي جمهوري، ويدعم مثل هذا التوجه زعيم إسرائيل بيتنا أفغور ليبرمان، إلا أن مثل هذا التوجه مستبعد بعد فشل الانتخابات المباشرة لرئيس الوزراء، وبعد توصيات اللجنة الرئاسية التي شكلها رئيس الدولة السابق موشية كتساب لفحص إمكانية تغيير نظام الحكم، والتي نصت في تقريرها النهائي على رفض تحويل النظام في إسرائيل من برلماني إلى جمهوري رئاسي، واكتفت بالدعوة إلى تعزيز الدور البرلماني⁽¹⁾.

خلاصة الفصل الأول:

ويرى الباحث أن طبيعة النظام الانتخابي المعول به في إسرائيل حتى الآن تضمن خصوصية المجتمع الإسرائيلي، وتتواءم مع تعقيدات تركيبة هذا المجتمع بتنوعاته العرقية والطائفية فالنظام الانتخابي يضمن وصولاً سهلاً لأي حزب سياسي يمثل أي عرق أو توجه

(1) برهوم جرابسي، "محاولات تغيير نظام الحكم الإسرائيلي ستبقى مناورة، مرجع سبق ذكره.

سياسي, إلا أن مثل هذا الأمر جعل النظام السياسي الإسرائيلي يعاني من عدم الاستقرار بالحكم وعدم القدرة على اتخاذ القرارات, وخصوصاً ذات العلاقة بالعملية السلمية مع الفلسطينيين.

الفصل الثاني

موقف القوى الدينية في إسرائيل

المبحث الأول

التعريف بالقوى الدينية في إسرائيل

تعرف القوى هنا بأنها الجماعات التي تملك القدرة على التأثير في سلوك الآخرين والتحكم في صنع القرارات. أما مفهوم القوى الدينية فيقصد به تلك الجماعات التي تتبنى أفكاراً وأيديولوجية دينية أو على علاقة مباشرة بالمؤسسة الدينية، وهي التي تسعى لإقامة مجتمع متدين ودولة دينية⁽¹⁾. وبناءً على ذلك فإن مفهوم القوى الدينية في إسرائيل يشمل جميع التيارات والأحزاب والحركات الدينية سواء المنظمة أو غير المنظمة، وسواء أكانت داخل السلطة أم خارجها.

وفيما يتعلق بمفهوم الحياة السياسية فيقصد به المشاركة والتمثيل في مؤسسات الدولة، سواء على صعيد الحكومة أو الكنيست أو السلطة القضائية أو المؤسسة العسكرية وغيرها. يشمل مفهوم القوى الدينية إجرائياً في إسرائيل عدة مؤسسات رسمية وغير رسمية وأهمها:

1. **دار الحاخامية:** وهي مؤسسة شبه حكومية معترف بها من قبل الحكومة الإسرائيلية، وتمتد سلطتها إلى نواحٍ عديدة من حياة السكان اليهود. ويتكون مجلس الحاخامين من 10 أشخاص نصفهم من اليهود الشرقيين والنصف الآخر من اليهود الغربيين، ولكل مجموعة رئيس يسمى الحاخام الأكبر ويتم انتخابهم كل 5 سنوات وتمثل دار الحاخامية المحكمة العليا للاستئناف للقرارات الصادرة عن المحاكم الدينية⁽²⁾.

(1) رشاد الشامي، القوى الدينية في إسرائيل (الكويت: المجلس الوطني للثقافة، 1994م) ص 315-345.

(2) مناحم أفرايم، معجم المصطلحات الصهيونية (عمان: دار الجليل، 1988م) ص 423.

وتتولى دار الحاخامية مسألة تقرير من هو اليهودي وبالتالي لها دور كبير في مجال تقرير حقوق المواطنة والجنسية بالإضافة إلى الأمور الدينية .

2. الأحزاب الدينية: ويمكن تقسيم هذه الأحزاب إلى:

- أ. أحزاب دينية صهيونية وأهمها الحزب الديني القومي (المفدال)، وبعض الأحزاب الأخرى التي انشقت عنه مثل حركة الوسط الديني (ميماد).
 - ب. الأحزاب الدينية الأصولية والتي يمثلها حزب رابطة إسرائيل (اغودات إسرائيل) وحزب عمال أغودات إسرائيل، وكذلك حزب شاس الذي يمثل اليهود الشرقيين.
- هذا بالإضافة إلى بعض الأحزاب الدينية التي نشأت مؤخراً في إسرائيل نتيجة انشقاقها عن الأحزاب القائمة أو تغيير اسمها مثل "يهودت هتורה" حزب التوراة الموحد الذي تكون من حزبي أغودات إسرائيل وديغل هتורה. وكذلك بعض الأحزاب الصغيرة مثل حركة متسادا "الحزب الصهيوني الديني" الذي تكون سنة 1984م، وكذلك حركة موراثة التي انشقت عن المفدال، وقد ظهرت هذه الحركة سنة 1984 نتيجة اندماج ثلاث حركات صغيرة الأولى برئاسة الحاخام حاييم دروكمان، والثانية حركة أوروبوت برئاسة حنان بورات والثالثة جماعة الحاخام يتسحاق ليفي من اليهود الشرقيين، وقد شاركت الحركة في حكومة الائتلاف 1984م، ثم حلت بعد ذلك وقد اتسمت مواقفها بالتشدد والاقتراب من معسكر اليمين⁽¹⁾.

3. الحركات الدينية:

هي حركات تعتمد على الأنصار والمؤيدين أكثر من التنظيم الدقيق، وقد نشأت نتيجة الالتفاف حول بعض القيادات والأفكار، ولكنها لم تتبلور إلى أحزاب ولم تقدم مرشحين للانتخابات.

(1) نافذ أبو حسنة، الأحزاب الصهيونية في 100 عام (أسلام آباد: معهد الدراسات السياسية، 1997م)، ص45.

وتتبنى هذه الحركات جميعاً أهدافاً ذات طابع ديني، وتضم في عضويتها مجموعة الأفراد المتمسكين بالتقاليد اليهودية، وتدعو إلى تهويد الدولة، وغالباً ما تلجأ إلى إثارة الرأي العام من خلال أعمال العنف والاحتجاج التي تمارسها لتحقيق أهدافها، وهي تملك حرية أوسع في إظهار مواقف متطرفة لا تجرؤ الأحزاب عليها بسبب وضعها الرسمي ومن أهم هذه الحركات⁽¹⁾:

أ. حركة غوش امونيم: التي ينتشر أعضاؤها في المستوطنات في الضفة الغربية، وقد تبنت هذه الحركة أسلوباً متطرفاً، من خلال استخدام العنف والقوة ضد العرب، وتطالب بتوسيع الاستيطان والسيطرة على كل أرض إسرائيل التاريخية⁽²⁾.

ب. حركة كاخ وكهانا حي: أسسها الحاخام مئيركهانا الذي ترأس عصبة الدفاع اليهودي في أمريكا وتتكون القاعدة لهذه الحركة من الشرائح الفقيرة وقليلة التعليم، ويسكن معظم أنصار هذه الحركة في مستوطنة كريات أربع قرب الخليل، وقد شكلت الحركة منظمات سرية للاغتيالات، مما جعل المحكمة العليا في إسرائيل تحظر نشاط هذه الحركة، وبعد اغتيال زعيمها في نيويورك سنة 1990م تولى ابنه تأسيس منظمة "كهانا حي" والتي ينتمي إليها باروخ غولد شتاين الذي ارتكب مجزرة الخليل، وتبدي الحركتان كرهاً شديداً للعرب وتطالبان بطرد كل العرب من أرض إسرائيل التاريخية⁽³⁾.

ج. حركة ناطوري كارتا: (حراس المدينة): وهي جماعة يهودية تقليدية يقيم معظم أفرادها

(1) نظام بركات، حركات الاحتجاج في المجتمع الإسرائيلي، عدد 13، مجلة الدبلوماسية الرياضي إبريل، 1990م، صص 113-114.

(2) مائير كاهاتا، شوكة في أعينكم، ترجمة غازي السعدي (عمان: دار الجليل، 1985م).

(3) كميل منصور، دليل إسرائيل العام 2004م (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 2004)، صص 304-305.

د. في حي ميشيرم في القدس، وتمثل هذه الجماعة أقلية منعزلة داخل المجتمع الإسرائيلي وترفض الحركة الصهيونية ودولة إسرائيل باعتبارهما ملحدتين وتمثلان عصياناً للرب الذي ينهى اليهود عن إقامة دولة لهم في فلسطين قبل ظهور المسيح المنتظر، وهي تعترف بحقوق الشعب الفلسطيني، وتختلف عن بقية الحركات الدينية اليهودية⁽¹⁾.

4. مؤسسات التعليم اليهودي:

تتوزع مؤسسات التعليم الديني بين:

أ. تعليم ديني حكومي أشرف عليه حزب المفدال، وكانت منظمة "بن عكيفا" من أوائل المنظمات التعليمية في هذا المجال، بالإضافة إلى منظمة شباب المزراحي "نوعم"، وبعد قيام إسرائيل سنة 1948م أنشأ التيار العمالي تعليمًا دينيًا منافسًا، وبعد إقرار قانون التعليم سنة 1953م تم إقرار استقلالية جهاز التعليم الحكومي الديني، ويقوم بإدارته مجلس التعليم الحكومي الديني الذي يتمتع بصلاحيات واسعة.

ب. تعليم ديني أصولي يتبع الأحزاب الدينية الأصولية مثل أغودات إسرائيل.

ج. وقد اعترفت الحكومة بهذا التعليم وقامت بتمويله وتجدر الإشارة هنا إلى أن قسماً كبيراً من طلاب التعليم الديني يدرسون في مدارس داخلية مما يرفع تكاليف تعليمهم، وبالإضافة إلى المدارس الدينية، هناك أكثر من (41) جمعية دينية أصولية تقدم دروساً دينية خارج الإطار الرسمي للتعليم، وتمول الصرف على تعليم التراث اليهودي للمهاجرين الجدد، وأقامت حركة شاس مدارس خاصة بها لتعليم اليهود الشرقيين.

ومن أشهر المنظمات التعليمية الأصولية حركة أباد، التي بدأت تؤكد دورها التعليمي اللاهوتي، لكنها مؤخراً بدأت تدخل في الصراع الأيديولوجي والسياسي لصالح اليمين المتطرف.

(1) رشاد الشامي، القوى الدينية، مرجع سبق ذكره، ص 315-345.

ويأتي التمويل الأساسي للمدارس الدينية "يشيفوت" من وزارة الأديان ووزارة الرفاه الاجتماعي، وأخيراً مع تنامي قوة الأحزاب الدينية دخلت وزارة المعارف لتصبح الممول الرئيسي لهذه المدارس⁽¹⁾.

التوجهات الرئيسة للقوى الدينية:

تعتبر القوى الدينية في إسرائيل عن الجماعات اليهودية المتدينة، حيث يشكل القانون اليهودي والتعاليم التوراتية المصدر الرئيس لاتخاذ القرارات في حياتهم، وهم يشكلون حوالي 12.5% من السكان في إسرائيل. وهناك حوالي 24% من اليهود في إسرائيل يصنفون أنفسهم على أنهم يهود متدينون.

وبشير سلوك القوى الدينية إلى وجود نمط من العمل السياسي الذي يتسم بعلاقة وثيقة ومباشرة مع الديانة اليهودية والتي تتبع منها قيم وعقائد هذه القوى، بشكل يجعل منها الموجه الأساسي لسلوك هذه القوى ومجالاً لنشاطها، وهي تسعى لإحداث تغييرات اجتماعية وثقافية وسياسية شاملة وتعمل على إعادة بناء المجتمع والدولة.

وتنقسم هذه القوى إلى تيارين رئيسيين هما⁽²⁾:

الأول: الصهاينة المتدينون الذين يعطون ولاءهم للدولة وبشاركون في مؤسساتها وفي الجيش الإسرائيلي على أساس المعتقدات الدينية، ويعتقدون أن الدولة اليهودية الحديثة هي انعكاس لاستمرار الميثاق بين الله والشعب اليهودي. ويمثل هذا التيار ثلثي التيارات الدينية وحوالي 8% من السكان.

(1) كميل منصور، دليل إسرائيل العام 2004م، مرجع سبق ذكره، ص 304-306.

(2) رشاد الشامي، القوى الدينية، مرجع سبق ذكره، ص 345-350.

الثاني: اليهودية الأصولية "الحريديم" وهم الذين يرفضون الدولة ويقولون بأنها غير دينية. ولا

يخدمون في القوات المسلحة ويطالبون بإعفاءات دينية للاستمرار في دراساتهم وتدريس

التوراة، وهم يمثلون ثلث التيارات الدينية، وحوالي 4.5% من السكان.

ويمارس التيار الأصولي نمطا من العمل السياسي الذي يتسم بعلاقة وثيقة ومباشرة بين

عقائد المرء الأساسية، وبين السلوك السياسي المصمم على تحقيق تغير جذري في المجتمع

والميل إلى عدم المساومة⁽¹⁾.

وينقسم المجمع الأصولي "الحريدي" بين مجموعتين رئيسيتين هما الحسيدية واللتوانية. أما

الحسيدية فهي حركة تعود جذورها إلى الحاخام يسريئيل شمطوف، الذي أكد أهمية وألوية الصلاة

والعبادة على مبدأ الدراسة والثقافة المتعمقتين في التوراة.

أما اللتوانية فتعود في أصولها إلى النخب التوراتية لعالم الحاخامات في أوروبا الشرقية،

وخاصة في ليتوانيا التي سموا باسمها.

ويلاحظ المتتبع للانقسام بين المجموعتين الحسيدية واللتوانية بأن الانفصال بينهما ما زال

مستمراً، حيث لكل جماعة مؤسسات تعليمية خاصة بها، وهناك تشجيع لزواج الأبناء داخل إطار

المجموعة نفسها، ولا زال أعضاء المجموعة اللتوانية يشددون على أهمية التعليم والمعرفة الدينية،

أما أعضاء المجموعة الحسيدية فيركّزون على أهمية خروج الشباب للعمل وكسب الرزق،

وحياتهم منظمة على أساس طائفي، حيث لكل جماعة كنسها ومدارسها ومؤسساتها بصورة

مستقلة عن الجماعات الحسيدية الأخرى.

(1) أيان لوستك، الأصولية اليهودية في إسرائيل، ترجمة حسني زينة (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية،

1991)، ص 10.

وقد امتد الخلاف بين المجموعتين الحسيدية والليتوانية إلى الاختلاف في أنماط السلوك والحياة، فأعضاء الحركة اللتوانية يلبسون بدلات عصرية ويميلون إلى تقبل حياة الرفاهية واغتنام ملذات الحياة العصرية، بينما أعضاء الحسيدية فيحافظون على اللباس التقليدي معاطف سوداء طويلة وخصلات شعر متدلّية، وغالباً ما يتجهون إلى الأعمال البسيطة، مما جعل أوضاعهم الاقتصادية صعبة⁽¹⁾.

الدين والصهيونية:

والدولة:

فيما يلي رصد علاقة الدين اليهودي بالحركة الصهيونية، ثم بعد ذلك علاقة الدين اليهودي بالدولة الإسرائيلية ومؤسساتها.

الدين والصهيونية:

سنبدأ أولاً باستعراض موجز لطبيعة الديانة اليهودية ثم بيان علاقتها بالصهيونية، ومدى مشاركة التيارات الدينية في الصهيونية.

تقوم الديانة اليهودية على مجموعة من الأسس العامة التي تميزها من بقية الديانات السماوية وغير السماوية نذكر منها⁽²⁾:

1. تتميز اليهودية بالذاتية والخصوصية: تتمثل هذه الخاصية بالتصور اليهودي للخالق فهو إله واحد، ولكنه مقصور على اليهود دون سواهم، أما الاغيار (الغوييم) بقية الشعوب فلها

(1) يائير شيلينغ، المتدينون الجدد، ترجمة سعيد عياش (رام الله: مدار للدراسات الإسرائيلية، 2002م)، صص 162-164.

(2) عبد الوهاب الميسيري، موسوعة المناهج والمصطلحات الصهيونية (القاهرة: مركز الدراسات الإستراتيجية بالأهرام، 1975م)، صص 455-458.

آلهتها، وهي تتكلم عن " شعب الله المختار " ليكون محط عناية الله الخاصة، وهو مرتبط بأرض خاصة تشكل مركز العالم وهي "أرض الميعاد".

2. تربط الديانة اليهودية بين مفهوم الدين والقومية: فالدين اليهودي دين شعب معين مرتبط بآرث عرقي وحضاري، فالمقدس في الدين اليهودي قومي، والقومي هو المقدس، لذلك لا يعتبر اليهود أنفسهم جماعة دينية فحسب، وإنما جماعة قومية لها لغتها الخاصة وتراثها الديني القومي، ولذلك فالديانة اليهودية ديانة خلقت لبني إسرائيل فقط ولا يوجد فيها تبشير أو نشر للديانة.

3. تتميز الديانة اليهودية بتعدد الأنبياء، فتقاليد النبوة مفتوحة لكل أفراد الشعب اليهودي وفي كل زمان ومكان، وأن الله يحل في الأمة، وأن الأمة امتداد للآلهة على الأرض، لذلك يربط اليهود بين أنبيائهم وملوكهم ويعدون جميع ملوكهم مقدسين، وهم يؤمنون بعودة المسيح الذي سيأتي في نهاية التاريخ لتحقيق الخلاصة اليهودية.

4. تعطي اليهودية أهمية رئيسية للتقاليد اليهودية والطقوس الدينية التي تميز اليهود من غيرهم، وجاءت لعزل اليهود عن غيرهم من خلال الشعائر والطقوس الدينية وليس عن طريق الإيمان والوعي الديني، لذلك تظهر هذه الديانة في الاحتفالات والأعياد وفي المناسبات الدينية. وتظهر هذه الطقوس الدينية بوضوح لدى الطوائف الأصولية الحريديم التي تؤمن بأن لليهود أكثر من 600 فريضة واجبة، مما يجعل اليهودية ديناً ونظام حياة⁽¹⁾.

إن أي تحليل للتعاليم الدينية اليهودية من خلال التوراة والتلمود لابد وأن يقود إلى أربعة عناصر فكرية تكون الإطار العام للديانة اليهودية⁽²⁾.

(1) رشاد الشامي، إشكالية الهوية في إسرائيل (الكويت: المجلس الوطني للثقافة، 1997م)، ص254.

(2) عبد الوهاب الميسيري، موسوعة المفاهيم والمصطلحات الصهيونية، مرجع سبق ذكره، ص455-458.

الأول: صهيون أي أرض إسرائيل وأرض الميعاد.

الثاني: بنو إسرائيل أي شعب الله المختار.

الثالث: التوراة التي تمثل الدعوة الفكرية.

الرابع: مجموعة من التقاليد والأعراف التي تمثل نمطا للسلوك اليهودي.

وتفرض الديانة اليهودية التلازم والتلاحم بين هذه العناصر الأربعة ولا معنى لأي من هذه العناصر مستقلا عن الآخر، فهي تفرض علاقة بين الوطن اليهودي والشعب اليهودي، وبين هذا الشعب والتعاليم الواردة في التوراة، وكل يهودي خارج إسرائيل لم يحقق مثاليته وكل تعاليم لا تتبع من التوراة غير مقبولة، وهناك علاقة لا تنفصم بين الأرض والتوراة وبين التوراة والتقاليد اليهودية.

لقد ظهرت عبر التاريخ اليهودي مجموعة من الحركات والجماعات اليهودية التي تدعو إلى التمسك بالدين اليهودي والتقاليد اليهودية باعتبارها الحافظ لنقاء الشعب اليهودي واستمراريته، وتؤكدت هذه المواقف في مؤتمرات الحاخامية وداخل المجتمعات اليهودية في العالم ومن خلال المدارس الفكرية والدينية لليهود.

وفيما يلي عرض موجز لأهم التيارات الدينية التي ظهرت بين الجماعات اليهودية وحتى ظهور الحركة الصهيونية⁽¹⁾.

1. ظهرت حركة قدرية انعزالية منذ 1516-1750م وهي تطالب بالاعتماد على المسيح المنتظر لتحقيق حلم العودة، وقد استندت هذه الحركة إلى آراء موسى بن ميمون 1135-1204م الذي يرى أن الله قادر على خلاص اليهودي وإعادة إقامة دولته وبناء الهيكل، وليس في استطاعة الإنسان احتساب زمان الخلاص ومكانه أو استعجاله، لذلك تبنت هذه

(1) محمد عبد الرؤوف سليم، تاريخ الحركة الصهيونية (القاهرة: معهد البحوث العربية، 1974م).

الحركة دعوة اليهود للانصياع لإرادة إله بني إسرائيل من خلال تحكيم نصوص التلموذ لتحقيق الوعد الإلهي بإنقاذ اليهود وإقامة مملكة بني إسرائيل، ويتوجب على اليهود الحفاظ على نقاء العنصر اليهودي لحين تحقيق الوعد الإلهي.

2. ظهرت حقبة التنوير اليهودية أو الهسكالاه وامتدت إلى حوالي مائة عام من 1780-1880م وقد رأس هذه الحركة موسى مندلسون، وهي تدعو إلى ضرورة اندماج اليهود في المجتمعات الأوروبية والتخلص من حياة الجيتو والاضطهاد الذي لحق باليهود.

3. ثم ظهرت الحركة الصهيونية في نهاية القرن التاسع عشر كحركة قومية لليهود تقوم على تمجيد الدين اليهودي، وتطالب بالاعتماد على قيادة بشرية لتحقيق الحلم اليهودي بالعودة إلى أرض الميعاد، وأبدت الصهيونية الأولى اهتمامات بالدعوات القومية لتسويق برنامجها والعمل على إنقاذ اليهود من الاضطهاد.

كما اعتمدت هذه الحركة على النصوص الدينية لإضفاء نوع من القدسية على أرض إسرائيل لجذب الجماهير اليهودية، واستندت إلى مجموعة من الفتاوى والآراء لعدد من الحاخامات والكتّاب اليهود من أمثال: يهودا القلعي وهيرش كاليشر وإفراهم كوك، وموسى هيس صاحب كتاب روما والقدس وليوبنسكي صاحب كتاب التحرر الذاتي وإحاهام مؤسس جماعة أعباء صهيون الذين وضعوا الأساس العقائدي للصهيونية⁽¹⁾.

وقد ركز زعماء الحركة الصهيونية على الاهتمام بالدين والتراث اليهودي باعتبارها تمثل الجانب الروحي للصهيونية. وحتى هرتزل مؤسس الحركة الصهيونية وبالرغم من كونه شخصية علمانية، فقد دعا إلى استخدام الدين كوسيلة لإنجاح المشروع الصهيوني.

(1) أنيس صايغ، الفكرة الصهيونية (بيروت: مركز الأبحاث الصهيونية، 1970م) ص34.

وقد حدد المؤتمر الصهيوني الأول في بال سنة 1897 الهدف الصهيوني في إقامة وطن

سياسي لليهود، يحقق البعث الروحي للحضارة والقومي لليهودية وذلك من خلال:

1. تطوير الاستيطان الصهيوني داخل فلسطين وتنظيم عمليات هجرة جماعية لليهود إلى فلسطين.

2. تنظيم يهود العالم وربطهم بمؤسسات وتنظيمات صهيونية.

3. بث الروح القومية وإحياء الوعي القومي اليهودي بين يهود العالم.

4. اتخاذ الخطوات اللازمة للحصول على تأييد الحكومات الأجنبية.

ولقد انقسمت حركة الجماعات اليهودية نحو الصهيونية بين ثلاثة تيارات رئيسة هي⁽¹⁾:

الأول: عارض الصهيونية باعتبارها سابقة لمجيء المسيح المنتظر وتجاوز على إرادة الله.

فقد رأى اليهود الإصلاحيين في تلك الفترة بأن تشتت اليهود في مختلف أرجاء العالم كان من إرادة الله، وأن أي محاولة لإعادة إقامة دولة يهودية ستكون مخالفة لإرادة الله ووعوده لليهود، كما أنها تهدد وضع اليهود وامتيازاتهم في بلدان إقامتهم.

الثاني: عارض اليهود الأصوليون الحركة الصهيونية وذلك لسببين هما:

أ. إن الغالبية الساحقة من قادة الصهيونية الأوائل كانوا من العلمانيين وأنهم منفصلون عن التقاليد اليهودية.

ب. يجب انتظار عودة المسيح المنتظر من أجل إعادة قيام الدولة اليهودية وتحقيق الخلاص اليهودي.

لكن بعض الحركات الأصولية أيدت الصهيونية باعتبارها مجهود إغاثة دنيوية لليهود يقوم على تعاظم الحاجة إلى ملاذ آمن، مع عدم الإيمان بمبادئها لأنها حركة علمانية.

(1) رشاد الشامي، إشكالية الهوية في إسرائيل، مرجع سبق ذكره، ص 255-258.

الثالث: أيد الصهيونية وطالب بدعمها والمساهمة فيها لأنها تتواءم مع التعاليم اليهودية الداعية إلى عودة شعب الله المختار إلى أرض الميعاد. وقد تمثل هذا التيار في أفكار حزب كل من افراهام كوك (1865-1935م) الذي أسس سنة 1924م مدرسة مركز هاراف الدينية ودعا إلى أهمية أرض إسرائيل والاستيطان فيها بالنسبة للصهيونية والديانة اليهودية. وكذلك في أفكار الحاخام حاييم لانداد (1882-1928م) الذي ركز على أهمية العمل الصهيوني في بناء الأمة اليهودية، وتبعه في ذلك الحاخام مائير برايلان 1880-1949م والذي طالب بالتحالف بين المعبد والدولة وركز على أهمية التوراة لتحقيق وحدة الشعب اليهودي⁽¹⁾.

وكذلك في أفكار "حزب المزراحي" و"هبوعيل مزراحي" حيث مثلا الجناح الديني في الحركة الصهيونية.

وقد استخدمت القيادة العمالية للمجتمع اليهودي في فلسطين بقيادة بن غور يون هذا التيار كأداة لتحارب بواسطتها التدين اليهودي المعادي للحركة الصهيونية، ولتبرير شرعية الحركة الصهيونية كقيادة ليهود العالم.

ولقد ظهر في الفترة الأخيرة في إسرائيل تيار جديد يعرف بالصهيونية الحديثة أو مرحلة ما بعد الصهيونية، ويعرفون أحيانا بالمؤرخين الجدد، على أساس أن الصهيونية أدت مهمتها بقيام إسرائيل وترسخ وجودها، ويطالب هذا التيار بشكل عام بضرورة خروج إسرائيل من عزلتها والانفتاح على المحيط الذي تعيش فيه من خلال السلام وتقديم تنازلات، والانفتاح على القيم العالمية والاتجاه نحو الاقتصاد الحر، وكذلك يطالب بشيوع مبادئ المساواة والقيم الديمقراطية

(1) رشاد الشامي، القوى الدينية، مرجع سبق ذكره، صص 88-93.

وحقوق الإنسان⁽¹⁾، وبشكل عام يمكن القول بأن هذا التيار يتعارض بشكل أساسي مع القيم اليهودية والدين اليهودي سواء المتعلقة بالسكان أم الأرض وغيرها، ويعيد مسألة الهوية والعلاقة بين الدين والصهيونية والدولة إلى مرحلة جديدة من الصراع.

(ب) إشكالية الدين والدولة:

تشكل العلاقة بين الدين والدولة واحدة من أهم القضايا الأساسية التي واجهت إسرائيل منذ قيامها، حيث نظر قادة إسرائيل منذ وجودها إلى أنها تشكل الجسر الذي يربط الشعب اليهودي بالأرض، وأن حدود إسرائيل السياسية مستمدة مما جاء في التوراة، حيث يذكر الرب بأن حدود إسرائيل حيث تطأ أقدام جنود إسرائيل، وقد حاول قادة إسرائيل ربط دولة إسرائيل الحالية بالتاريخ اليهودي ويدعون إلى إعادة بناء الدولة اليهودية، وأن التقاليد السياسية السائدة في إسرائيل تستمد جذورها من الحضارة والتاريخ اليهودي، وأن إسرائيل تمثل وطن اليهود والمسؤولة عن الجماعات اليهودية أينما وجدت. مما أثار الجدل حول الاعتراف بوجود أمة إسرائيلية أو أن إسرائيل تمثل أمة يهودية منتشرة في أنحاء العالم⁽²⁾.

وقد تم حسم هذه النظرة في وثيقة إعلان الدولة سنة 1948م إذ تحدثت وثيقة إعلان الدولة عن علاقة الشعب اليهودي بأرض إسرائيل التاريخية من النواحي التاريخية والثقافية والسياسية والروحية، وعن تجديد العلاقة بين الشعب اليهودي وأرض إسرائيل التاريخية وعن جمع شتات اليهودي المستند إلى التراث اليهودي، والحديث عن الشعب اليهودي في المهجر (الدياسبورا)⁽³⁾.

(1) أحمد جابر، المؤرخون الجدد في إسرائيل، القدس، العدد 30 (شهره، 1999م)، ص 26-31.

(2) رشاد الشامي، إشكالية الهوية في إسرائيل، مرجع سبق ذكره، ص 254-260.

(3) محمد أبو الهيجا، نظام الحكم الإسرائيلي ومؤسساته (حيفا: 1999م)، ص 39-45.

ونظراً لغياب دستور مكتوب في إسرائيل، تعد وثيقة إعلان الدولة مستندا تاريخيا وقانونيا يحدد شخصية الدولة وطابعها ومميزاتها العامة باعتبارها دولة يهودية.

وقد تم تجسيد العلاقة بين الدولة والدين اليهودي من خلال شعار الدولة ورموزها وعلمها، هذا بالإضافة إلى القوانين الخاصة بالجنسية وقانون العودة وامتلاك الأراضي وغيرها، ومن خلال فلسفة التعليم والثقافة التي ترسخ قيم الثقافة اليهودية، والمحافظة على التراث اليهودي ونشره استناداً إلى المقولات الدينية والتقاليد اليهودية.

أما بخصوص العلاقة بين القوى السياسية والدينية في إسرائيل فقد اتسمت هذه العلاقة بموجات من المد والجزر نوجزها فيما يلي:

توصلت النخبة الحاكمة في إسرائيل إلى اتفاق عملي مؤقت (Status quo) مع القوى الدينية في إسرائيل، تم بواسطته المحافظة على الوضع السائد إلى حين قيام الدولة، وتضمن ذلك الاتفاق على النقاط التالية⁽¹⁾:

- اعتبار يوم السبت عطلة رسمية للدولة.
- اعتماد طعام "الكوشير" المطابق للمواصفات الدينية في المطابخ الرسمية.
- الاعتراف بالتعليم الديني واعتباره مستقلاً.
- ضرورة انسجام قوانين الأحوال الشخصية مع الشريعة اليهودية "الهالاخاه".

وقد أقام هذا الاتفاق نوعاً من التوازن بين رغبات القوى الدينية والمؤسسة السياسية الحاكمة مما ساهم في احتواء المشكلة مؤقتاً، وأدى إلى تأجيل اتخاذ قرار نهائي بصدد علاقة الدين بالدولة إلى أجل غير مسمى، وقد ساعد في الوصول إلى هذا الاتفاق مجموعة من المتغيرات نذكر منها:

(1) رشاد الشامي، القوى الدينية، مرجع سبق ذكره، ص 58-76.

1. حالة الصراع العربي الإسرائيلي ووجود أخطار خارجية محدقة بالوجود اليهودي في فلسطين وعلى أمن الدولة ككل، مما استدعى التوحد وعدم إثارة المشكلة.
 2. مشاركة الأحزاب الدينية في الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة والعمل على تحقيق أهدافها في تأكيد الطابع الديني للدولة من خلال العمل داخل الحكومة ومؤسسات الدولة.
- وقد أثمرت الائتلافات الحكومية بين التيار العمالي والتيار الديني عن حصول القوى الدينية بقيادة المفدال على ضمانات بخصوص مكانة الدين في الدولة، والاحتفاظ بدور لرجال الدين اليهودي وإعطاء هذه القوى دوراً فعالاً في المجالات الداخلية مقابل تنازلات من القوى الدينية للحكومات المتعاقبة في مجال صناعة السياسات الأمنية والخارجية والاقتصادية، وقد أدت هذه المقايضة إلى قبول القوى الدينية العمل التدريجي من خلال المؤسسة السياسية الحاكمة لتحقيق أهدافها في إقامة دولة يهودية على أساس تعاليم التوراة، واستمر هذا الوضع فيما بعد.
- ولقد استطاعت القوى الدينية التي كانت شريكا في كل الحكومات الإسرائيلية تحقيق مجموعة من المطالب والأهداف بخصوص علاقة الدين بالدولة نذكر منها⁽¹⁾:

1. معارضة وجود دستور مكتوب في إسرائيل.
2. تمكنت القوى الدينية بالإضافة إلى عوامل أخرى من الحيلولة دون وضع دستور مكتوب لإسرائيل بحجة أن إسرائيل لم تكتمل أراضيها وشعبها، ولهذا يجب عدم تقييد أجيال المهاجرين الجدد بدستور لم يشاركوا في وضعه، كما ادعت هذه القوى بأن التعاليم الدينية اليهودية كافية كأساس دستوري للدولة باعتبار إسرائيل دولة يهودية وهي البديل عن وجود دستور علماني يؤدي لشق الأمة وإنشاء وزارة الأديان التي غالبا ما يتولاها وزير من

(1) أسعد رزوق، قضايا الدين والمجتمع الإسرائيلي، (القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية) ص54.

الأحزاب الدينية وهي المسؤولة عن إدارة الشؤون الدينية للطوائف اليهودية وغير اليهودية كافة.

3. الإقرار بوجود المحاكم الدينية التي تهتم بالأحوال الشخصية حسب القانون الديني
4. المبني على تعاليم الأرثوذكسية اليهودية فقط والذي يطبق على جميع اليهود من علمانيين ومتدينين وإصلاحيين وغيرهم.
5. الاعتراف بمجلس الحاخامات الذي ييثر في كل القضايا التي يدعي بأنها تتعلق بالدين ويتمتع هذا المجلس بتأييد ومساندة الدولة. ويتألف هذا المجلس من 10 حاخامات نصفهم من اليهود الغربيين والنصف الآخر من اليهود الشرقيين، ويتم انتخابهم كل 5 سنوات من قبل الجماعات الدينية، ويقع على رأس هذا المجلس منصب الحاخام الأكبر للدولة.
6. إقرار مجموعة من القوانين الدينية التي تتعلق بحرمة يوم السبت والأطعمة الحلال (الكوشير) وغيرها، والتزام الدولة بالتعاون مع الجهات الدينية بفرضها وإلزام السكان بها.
7. الحصول على نظام تعليمي يعترف بالمدارس الدينية والصرف عليها من ميزانية الدولة.
8. إقامة شبكة من المجالس الدينية المحلية خاصة في المستوطنات الدينية في المناطق المحتلة وتولي الحكومة الإنفاق عليها.
9. الحفاظ على الطابع اليهودي للدولة من خلال تشريع التمييز على أساس ديني لصالح اليهود في إسرائيل، وقد ظهر ذلك في بعض القوانين الإسرائيلية مثل قانون العودة
10. لليهود وقانون الجنسية وقوانين الأراضي وغيرها.

11. استمرارية العمل على ربط إسرائيل بالجماعات اليهودية في الخارج، وأن حدود الدولة لا تقف عند الحدود الجغرافية، بل تمتد لتشمل بولايتها الجماعات اليهودية أينما وجدت اليهودية ويزيد الخلافات الداخلية فيها⁽¹⁾.

وعليه يمكن القول بأن القوى الدينية قد لعبت دورا فعالا في تهويد الدولة وجعلها دولة عنصرية يصعب تصنيفها كدولة ديمقراطية تلتزم بالمساواة وحقوق الإنسان، فهذه الدولة تشرع التمييز على أساس ديني وتعطي امتيازات تشريعية لليهود والقيم اليهودية، وتعترف بمؤسسات ذات طابع عنصري مثل الوكالة اليهودية والصندوق القومي الذي يملك الأراضي ويستثني غير اليهود من ملكيتها. وأصدرت مجموعة من القوانين الأساسية التي تنم بصورة مباشرة عن روح عنصرية مثل قوانين العودة والجنسية وغيرها.

(1) عبد الرازق محمد الأسود، مبررات الأحزاب الدينية في رفض وجود دستور مكتوب (بيروت: الدار العربية للموسوعات، 1978م)، ص202.

المبحث الثاني

موقف القوى الدينية من المشاركة في مؤسسات الدولة

يمكن رصد ثلاثة تيارات دينية رئيسية داخل المجتمع الإسرائيلي بخصوص موقفهم من الدولة والمشاركة في مؤسساتها⁽¹⁾.

1. **الأول: الصهيونية الدينية:** يبدي هذا التيار استعداداً للاعتراف بشرعية الدولة استناداً إلى مقولات دينية، وقد ساهم هذا التيار داخل الحركة الصهيونية وفي النشاطات الاستيطانية والهجرة في مرحلة ما قبل الدولة. يؤدي هذا التيار المشاركة في الحياة السياسية بفعالية مثل حركة مزراحي وهابوعي المزراحي اللذين شكلا حزب المفدال، وكذلك حزب ميماد الذي انشق عن حزب المفدال مؤخراً، وقد اختار هذا التيار التكيف مع الوضع القائم في إسرائيل التي اعتبروها هدية معجزة من الله، لذلك يجب المشاركة في بناء الدولة ودفعها نحو مستويات دينية وروحية أعلى، من خلال تقديم بنية تحتية دينية تدعم الدولة القائمة، وقد تحالف هذا التيار تاريخياً مع حزب العمل حتى سنة 1997م.

2. **الثاني: اليهودية الأصولية (الحريديم)** رفض هذا التيار في البداية الاعتراف بالدولة وتكرار شرعيتها ولم يعترف بالحاخامية الرئيسية، لكنه عدل عن موقفه هذا فيما بعد وشارك في الحياة السياسية خوفاً من تحول الدول إلى العلمانية، وللاستفادة من الخدمات والامتيازات التي تقدمها الدولة، يمثل هذا التيار أحزاب: اغودات إسرائيل وديغل هتوراة وقد توحد الحزبان مؤخرًا في حزب يهودت هتوراة وكذلك حزب شاس. ولقد أبدت حركات الأصولية اليهودية تحفظاً على العمل السياسي وأظهرت غلوا في التمسك بالشرائع والتقاليد اليهودية

(1) رشاد الشامي، إشكالية الهوية في إسرائيل، مرجع سبق ذكره، صص 255-257.

فيهم ولا ينخرطون انخرطاً فاعلاً في الحياة السياسية وتدور حياتهم حول القيام بالفروض المنصوص عليها في الهالاخاه أي الشريعة اليهودية كما فسرهما حاخاماتهم، مما أدى إلى انعزالها.

3. **التيار الثالث:** عارض هذا التيار قيام الدولة ويدعو إلى الانسحاب من الحياة السياسية حرصاً على نقاء الأرثوذكسية والتزاماً بتعاليم الهالاخاه، ويطالب هذا التيار بالتمسك بالقيم الدينية وانتظار المسيح لتخليص اليهود، وأن دولة إسرائيل هي تحدّ لإرادة الخالق، ويمثل هذا التيار جماعات هامشية في المجتمع الإسرائيلي. ويمثل هذا التيار حركة ناطوري كارتا والطائفة الحريدية وحركة حسيدي سطمار.

ولمتابعة دور القوى الدينية في مجال صنع القرار الداخلي والمساهمة في مؤسسات الدولة، سوف نناقش أولاً دور الأحزاب السياسية في الحكومة والمؤسسات العسكرية ودورها في مجال القضاء، التمثيل داخل الكنيست.

المشاركة في الحكومات الإسرائيلية:

اتسمت الحياة السياسية في إسرائيل منذ نشأتها باستحالة تشكيل حزب واحد للحكومة بصورة منفردة، وذلك بسبب توازن القوى بين اليسار بقيادة الماباي واليمين بقيادة حيروت، وعجز أي من الحزبين الرئيسيين عن تشكيل أغلبية برلمانية قادرة على منح الثقة للحكومة المشكلة، مما أظهر الحاجة للبحث عن شريك ثالث كي يضمن هذه الأغلبية.

لذلك دعت الأحزاب الدينية إلى المشاركة في كل الحكومات الإسرائيلية منذ سنة 1948م ونشأت منذ البداية علاقة تكافلية بين الأحزاب الدينية والعمالية⁽¹⁾.

(1) صلاح الروز، المتدينون في المجتمع الإسرائيلي (الخليل: رابطة الجامعين، 1999م)، ص 105.

فقد انضم حزب الصهيونية الدينية مزراحي وهبوعيل مزراحي إلى الحكومة الإسرائيلية الأولى سنة 1948م بقيادة بن غوريون، واستمر الحزبان المشاركة في الائتلافات الحكومية حتى سنة 1956م، حيث اندمج الحزبان تحت اسم حزب المفدال (الحزب الديني القومي) الذي واصل الائتلاف مع الحكومة العمالية حتى سنة 1977م.

وفي الوقت نفسه انضم حزب اغودات إسرائيل إلى الحكومات الإسرائيلية الثلاث الأولى منذ 1948-1950م، لكنه عاد وانسحب من الحكومات الإسرائيلية منذ سنة 1950م إلى سنة 1977م بسبب معارضة مرجعه الديني مجلس كبار علماء التوراة المشاركة في الحكم وشغل مناصب وزارية، وعدم موافقة حزب الماباي على شروط الحزب، المتعلقة بالشؤون الدينية، مما جعله ينضم إلى المعارضة خلال هذه الفترة.

وقد ضمت الحكومات الإسرائيلية خلال هذه الفترة خليطاً من الأحزاب السياسية اليسارية مثل مابام والعمالية مثل ماباي والدينية، مما يضع علامات استفهام حول حقيقة الخلافات الإيديولوجية بين هذه الأحزاب وتصنيفاتها، ويظهر اتجاه براغماتي تميز به حزب المفدال.

وقد سيطرت الأحزاب الدينية خلال هذه الفترة على وزارة الأديان والداخلية والشؤون الاجتماعية، وتركت للأحزاب العمالية تقرير الشؤون الأمنية والخارجية والاقتصادية بشكل عام.

وقد استفادت الأحزاب العمالية من ائتلافها مع الأحزاب الدينية في الحكومة من تأكيد قيادتها للمجتمع اليهودي، والاستناد إلى قوى دينية تضمن الدعم الروحي لبرامجها.

وحين حصل الانقلاب اليميني سنة 1977م بسيطرة الليكود على الحكم لم يمانع حزب المفدال من الاشتراك في حكومة الليكود بقيادة مناحيم بيغن، وقد رافق ذلك تحول الأحزاب الدينية بشكل عام نحو اليمين، وظهور كتلة جديدة من الشباب داخل المفدال تطالب بتأييد توجهات

الليكود العنصرية والتوسعية⁽¹⁾. وقد أدى ائتلاف الحزب مع الليكود إلى حصول انشقاقات بداخله وتراجع قوته الانتخابية.

وقد دخل حكومة الليكود حزب تامي (تقاليد إسرائيل) منذ سنة 1981-1982م بقيادة أبو حصيرة الذي عهد إليه بوزارة العمل والرفاه.

كما وافق حزب اغودات إسرائيل على الانضمام للائتلاف الحكومي سنة 1977م، وبقي مسانداً لحكومات الليكود حتى سنة 1992م، دون أن يمثل في الحكومة تماشياً مع قرار مجلس كبار علماء التوراة بعدم السماح لزعمائه تولي المناصب السياسية، وقد ساعد انضمام اغودات إسرائيل إلى الائتلاف الحكومي على تسهيل مهمة الليكود في التخلص من سيطرة حزب المفدال على المؤسسات الدينية، وحصل حزب اغودات إسرائيل بالمقابل على إعفاء المدارس الدينية التابعة لمجلس كبار علماء التوراة من الخدمة العسكرية. كما استغل الحاخام مناحيم باروش منصبه كنائب لوزير العمل في حكمة الليكود لفرض أحكام الشريعة اليهودية في المجتمع مثل: وقف العمل والسفر في يوم السبت مما خلق أزمة داخلية وأثار قطاعات واسعة من العلمانيين داخل المجتمع.

وحين شكل إسحق رابين الحكومة سنة 1992م استبعد المفدال من الائتلاف الحكومي، وبالتالي فقد المفدال سيطرته على وزارة الأديان التي يحتفظ بها منذ سنة 1949م، واحتفظ رابين بهذه الوزارة وقام بتسيير دفتها من خلال نائب وزير من شاس.

شارك حزب ميماد في انتخابات سنة 1988م ولم يحصل على أي مقعد، وأحجم عن دخول الانتخابات اللاحقة حتى سنة 1999م، حيث دخل على قائمة إسرائيل واحدة مع حزبي

(1) موسوعة مقاتل الصحراء. www.mogatel.com

العمل وغيشر وهو أقرب إلى وجهة نظر حزب العمل في نظرتة للمؤسسات الدينية والسياسية الخارجية ويطالب بالمشاركة السياسية الواعية في بناء الدولة.

أما حركة شاس التي تشكلت سنة 1984م كممثلة للطائفة الشرقية فقد أبدت انفتاحاً واسعاً على الأحزاب العلمانية اليسارية واليمينية، وشاركت في حكومتي الوحدة الوطنية سنة 1984-1988م، وكذلك في حكومة إسحق رابين سنة 1992م، لكنها انسحبت منها سنة 1994 بعد بدء محاكمة زعيمها ارييه درعي بتهمة الاختلاس، وعادت وشاركت في حكومة نتنياهو سنة 1996م وكذلك حكومة باراك سنة 1999م، ثم عادت وانسحبت من الحكومة لاتهامها باراك بتقديم تنازلات للفلسطينيين، وانضمت إلى المعارضة وصوت أنصارها لصالح شارون في انتخابات رئاسة الوزارة سنة 2001م ضد باراك، وشاركت في حكومة شارون الأخيرة سنة 2003م بفعالية.

مشاركة الأحزاب الدينية في الحكومات الإسرائيلية.

1. شاركت الأحزاب الدينية في كل الحكومات الإسرائيلية منذ قيام إسرائيل وحتى اليوم، بغض النظر عن أسماء الأحزاب التي شاركت في الائتلافات الحكومية، مما أكد استمرارية وجودها قرب مراكز صنع القرار السياسي وإسهامها فيه بصورة أو أخرى، مما ساعدها بالحفاظ على الطابع اليهودي للدولة.

2. كانت مشاركة الأحزاب الدينية في الحكومات المختلفة من خلال توليها بعض الوزارات التي تبدو هامشية والتي لها علاقة بالتنشئة الثقافية والدين والشؤون الاجتماعية وكذلك المؤسسات التعليمية. لكن هذا الأمر هياً لها الفرصة للسيطرة على الثقافة السياسية السائدة في المجتمع ومكنها من فرض تصوراتها للهوية السياسية والروحية للدولة، ومكنها من المساهمة في تنشئة أجيال من الشباب اليهودي المتعصب، والذي قلب ميزان القوى السياسية لصالحها في المدى الطويل.

3. استفادت الأحزاب الدينية من سيطرتها على وزارة الداخلية والشؤون الاجتماعية في تقوية موقعها داخل المجتمع والدولة، وقد استغلت الأحزاب الدينية هذه الوزارات لتطبيق المعايير المتشددة للتهويد، وتقرير حقوق المواطنة والحصول على الدعم والمعونات.
4. أبدت الأحزاب الدينية بشكل عام درجة من الانفتاح السياسي على الحكومات الإسرائيلية سواء العمالية أو اليمينية التي شاركت فيها، مما يشير إلى نوع من الانتهازية السياسية والبراغماتية في تصرفاتها مما يتناقض مع مواقفها الدينية المتشددة.
5. ظهر اتجاه واضح لدى الأحزاب الدينية خاصة الحركة الحريدية نحو اليمين وتأييد الائتلاف مع الحكومات اليمينية بقيادة الليكود وتأييد انتخاب رئيس للوزراء منها نتياهو وشارون على حساب حكومات العمل. وذلك رغبة في التخلص والانتقام من التمييز ضد السفديم الذي مارسته القوى العمالية من الاشكنازيم في السنوات الأولى لقيام الدولة، ورفض التوجهات اليسارية لحزب العمل وتحالفه مع القوى العلمانية، فهم يرون بأن حزب الليكود أكثر تعاطفا مع الشؤون الدينية من حزب العمل، وكذلك بسبب الرشوات التي قدمها اليمين المتطرف إلى الجماعات الدينية في مجال زيادة عدد طلاب المدارس الدينية الذين تم إعفاؤهم من الخدمة العسكرية بسبب تكريس حياتهم لدراسة القانون اليهودي⁽¹⁾.

دور القوى الدينية في المؤسسة العسكرية:

تراوحت مواقف الأحزاب الدينية من المؤسسة العسكرية بين قبول الخدمة في هذه المؤسسة واعتبار ذلك واجباً على كل مواطن في إسرائيل، ولا مبرر للإعفاء من الخدمة العسكرية بسبب الدراسة في المعاهد التلمودية، ويمثل هذا التيار حزبا المفدال وميماد.

(1) مختارات إسرائيلية، العدد 117 (سبتمبر، 2004م) ص 133.

ويحاول هذا التيار المساهمة في التعبئة الروحية للجنود والضباط في المؤسسة العسكرية، وتشجيع الروح العسكرية بين الشباب الإسرائيلي استناداً إلى العقيدة العسكرية المستمدة من التعاليم الدينية، حيث يتم تدريس التوراة وتعاليمها في وحدات الناحال والجنداع التابعة لوزارة الدفاع.

كما يلحق بكل وحدة عسكرية حاخام عسكري لإعطاء المحاضرات الدينية. وعلى الجهة الأخرى وقفت الأحزاب الأصولية مثل اغودات إسرائيل وشاس موقفاً معارضاً للخدمة في المؤسسة العسكرية وقد بدأت المعارضة من قبل حزب اغودات إسرائيل حين أقر قانون الخدمة الإلزامية سنة 1950م، حيث طالب هذا الحزب بإعفاء طلاب المعاهد الدينية من الخدمة العسكرية بهدف إعداد جيل من الحاخامات لتعويض الذين قتلوا أبان الفترة النازية، وتزايدت ضغوط الأحزاب الدينية في هذا المجال حين استلم الليكود الحكم ومحاولته إرضاء الجماعات الدينية لكسب تأييدها لمشاريعه التوسعية، وظهر قوى دينية جديدة مثل غوش امونيم وحركة شاس التي تبنت المطالب نفسها وترجع أسباب معارضة هذه الجماعات للخدمة في المؤسسة العسكرية لعدة أسباب نذكر منها⁽¹⁾:

1. عدم اعتراف هذه القوى بشرعية الدولة لأنها قامت على أساس علماني، ولذلك يرفضون المساهمة في مؤسساتها بما فيها المؤسسة العسكرية.
2. ادعاء الجماعات الأصولية بأنها تؤدي واجبها تجاه الوطن من خلال مواظبتها على التعبد والدروس الدينية لحماية الوجود الروحي والأخلاقي للدولة ، كما يحارب الجنود بالسلح لحماية الدولة.

(1) نافذة أبو حسنة، المتدينون والعلمانيون في إسرائيل، مرجع سبق ذكره، صص 60-61.

3. التخوف من الابتعاد عن التعاليم الدينية خلال الخدمة العسكرية، خاصة وأن الخدمة في الجيش تفتح المجال للاختلاط مع فتيات غير محتشمتات.

وظهر في السنوات اللاحقة تيار من القوى الدينية الأصولية يطالب بالإعداد الديني والعسكري من خلال مدارس خاصة مثل مركز اراف والتي أنجبت غوش امونيم وكاخ وغيرها من الحركات المتطرفة، وتؤمن هذه الحركات بالعمل السري والإرهاب ضد السكان العرب وتعمل على حشد الشباب المسلح في المستوطنات القائمة في الضفة الغربية وقطاع غزة، وتطالب الجنود والضباط في الجيش الإسرائيلي بعدم الانصياع للأوامر العسكرية التي تطالبهم بوقف الاستيطان أو إخلاء المستوطنات.

علاقة التيارات الدينية بالمؤسسة العسكرية:

1. تقوم المؤسسة العسكرية في إسرائيل بمجموعة من الأدوار المركزية في الحياة السياسية والاجتماعية، فهي تمتد في نشاطها إلى مجالات التعليم والثقافة والزراعة والصناعة والسياسة الخارجية وغيرها، وتتقاطع جهودها في هذا المجال مع نشاطات القوى الدينية مما جعل الطرفين يتنافسان على الاستئثار بالميزانيات العامة للدولة.
2. ينظر للمؤسسة العسكرية باعتبارها رمزاً للوحدة الوطنية وأنها بمثابة بوتقة الانصهار لليهود القادمين من مختلف أنحاء العالم، ويتناقض هذا الدور في أحد أوجهه مع توجهات بعض الأحزاب الدينية الرئيسية مثل شاس على استثارة الروح الطائفية والعرقية لدى اليهود الشرقيين، وتقديم نفسها كممثل ومدافع عن حقوق الطبقات الفقيرة في المجتمع ضد الاستغلال الذي تقوم به قيادة الدولة من الاشكنازيم.

3. تركز الأحزاب الدينية على الأمور الدينية وقضايا الرفاه الاجتماعي في برامجها ومرشحيها على حساب قضايا الأمن، وأبدى زعمائها جهلاً في الأمور الأمنية مما أسهم في أبعادها

عن النفوذ في المؤسسة العسكرية، وكذلك غيابها عن مراكز صنع القرار التي لها علاقة بالأمن والسياسة الخارجية، فقد أبعدت الأحزاب الدينية عن المشاركة في مجلس الوزراء المصغر ولجنة الخارجية والأمن في الكنيست، مما يضعف دورها في الحياة السياسية. تشكل العقيدة القتالية للمؤسسة العسكرية المستندة إلى التراث التاريخي لليهود، والمستمدة من الشرائع اليهودية في قتال الأعداء، والتركيز على الجوانب الروحية في إعداد القوات المسلحة نقطة التقاء بين مواقف الأحزاب الدينية والمؤسسة العسكرية، وساعد على قيام تعاون بين الطرفين في هذا المجال.

كما اشترك الطرفان في استبعاد الأقلية العربية من مؤسساتهما استناداً إلى المقولات الدينية والعنصرية، وأظهر عداً شديداً للعرب بشكل عام.

دور القوى الدينية في مجال السلطة القضائية:

تتكون السلطة القضائية في إسرائيل من نوعين من المحاكم هما⁽¹⁾:

الأول: المحاكم المدنية العادية وهي التي تدير وفق قوانين مدنية سنتها السلطة التشريعية، وهي ذات صلاحيات غير مقيدة للبت في قضايا ذات موضوعات متنوعة، وتنقسم إلى ثلاثة مستويات وعلى رأسها محكمة العدل العليا.

الثاني: المحاكم الخاصة أو المتخصصة وهي التي تقام بناء على قوانين خاصة ولأهداف معينة، ويقتصر دورها على البت في قضايا محددة ومنها: المحاكم الدينية والعسكرية والبلدية ومحاكم العمل والمرور وغيرها.

(1) محمد أبو الهيجاء، نظام الحكم الإسرائيلي ومؤسساته، مرجع سبق ذكره، ص 191-192.

وسوف نبدأ أولاً بمعالجة موقف القوى الدينية من محكمة العدل العليا، ثم يكون تركيزنا على المحاكم الدينية بشكل خاص نظراً لارتباطها بالقوى الدينية أكثر من غيرها، ويلاحظ هنا بأن المحاكم الدينية على مختلف أنواعها تخضع لإشراف وزارة الأديان وليس لوزارة العدل.

محكمة العدل العليا:

بقيت محكمة العدل العليا حتى العقدتين الأخيرتين تتمتع عن التدخل في القضايا السياسية. لكن بدأ التغيير في سلطة المحكمة ودورها منذ انتخاب اهارون باراك رئيساً للمحكمة الذي قاد ثورة دستورية عن طريق التحول عن المنهج التقليدي للمحكمة وإعطائها حق التدخل في الأمور السياسية، وأنه يمكن وضع كل شيء أمام المحكمة خاصة تلك المواضيع التي تخص علاقة الدين بالدولة، وأجبرت الكنيست على الأخذ بأرائها كما أثر في تشكيل المحكمة وتقرير دورها من خلال استبعاد التيارات الدينية عن تركيبة المحكمة بحيث يصفها الأصوليون المتدينون بأنها أصبحت مجلساً للحكام العلمانيين مقابل مجلس الحكماء اليهود للأصوليين، وتم وصف رئيسها بأنه الحاخام الرئيس لإسرائيل العلمانية⁽¹⁾. وتشعر التيارات الدينية في إسرائيل بنقص تأثيرها في المحكمة رغم أهميتها في وضع معايير القيم للمجتمع الإسرائيلي. وقد أظهرت محكمة العدل العليا في الفترة الأخيرة مواقف كثيرة معادية للتيارات الدينية سواء فيما يتعلق بمسألة الهوية وشروط الانتخابات.

(1) كميل منصور، دليل إسرائيل عام 2004م، مرجع سبق ذكره، ص 100-101.

المحاكم الدينية:

هناك في إسرائيل أربعة أنواع من المحاكم الدينية: الأولى لليهود والثانية للدروز والثالثة للمسلمين والرابعة للمسيحيين وسوف تقتصر الدراسة هنا على المحاكم الدينية لليهود.

تسير هذه المحاكم حسب القوانين الدينية الواردة في الكتب السماوية لمختلف الطوائف وهي تقسم إلى محاكم بدائية ومحاكم استئناف، ويقع مقر محكمة الاستئناف الدينية في القدس، وتسهم المؤسسة الدينية في اختبار قضاة هذه المحكمة من خلال عضوية الحاخامين الأكبرين لإسرائيل في لجنة تعيين القضاة بالإضافة إلى قاضيين من المحكمة الدينية القائمة ووزير الأديان ووزير آخر تنتدبه الحكومة، بالإضافة إلى عضوين من الكنيست وعضوين من نقابة المحامين.

وبحكم منصبهما يكون الحاخامان الأكبران في إسرائيل وكذلك عدة حاخامات محليين أعضاء في المحكمة، مما يجعل هناك علاقة بين تدرج المناصب الدينية والمناصب القضائية في المحكمة الدينية⁽¹⁾. تختص المحاكم الدينية بسلطة البت في القضايا الشخصية كالزواج والطلاق.

كما أنها تشارك المحاكم المركزية البت في بقية القضايا الشخصية مثل التبني والوصاية والنفقة والإرث إذا رأى أصحاب هذه القضايا عرضها على المحاكم الدينية وإلا فإنها تعرض على المحاكم المدنية، وتحكم المحاكم الدينية اليهودية بموجب الشرائع اليهودية، وقضاتها وموظفوها يتقاضون رواتبهم من الدولة ويعتبرون موظفي دولة.

أما علاقة القوى الدينية بالسلطة القضائية فتتمثل بمجموعة من المتغيرات أهمها:

1. إن حكم المحاكم الدينية يكون وفق الشرائع اليهودية والتعليمات الدينية التي يكون للقوى

والمرجعية الدينية تحديدها وشرحها.

(1) المرجع السابق، ص 100-102.

2. يشارك الحاخامان الأكبران اللذان يمثلان المرجعية الدينية للطوائف الشرقية والغربية في محكمة الاستئناف الدينية العليا، وقضاة المحاكم الدينية من رجال الدين اليهودي، ويتم تعيينهم من قبل رئيس الدولة وفق قانون خاص لذلك.
3. تتحكم وزارة الأديان التي يرأسها غالباً أحد حاخامات الأحزاب الدينية في عمل المحاكم الدينية وهي التي تدفع رواتب قضاة هذه المحاكم.
4. تساهم الأحزاب الدينية من خلال عملها في الحكومة والكنيسة في اختيار أعضاء محكمة العدل العليا، وقد جرى العرف على أن يمثل اثنان من رجال الدين ضمن محكمة العدل العليا.
5. لا تنتظر محكمة العدل العليا، في القضايا المعروضة أمام المحاكم الدينية، ولا تملك حق استئناف القضايا المقدمة للمحاكم الدينية.

التمثيل في الكنيسة:

تملك الأحزاب الدينية وزناً وتأثيراً في النظام السياسي يفوق كثيراً ما تملكه من مقاعد في الكنيسة، فهي تمارس نشاطات واسعة في المجالات: الدينية والثقافية والاجتماعية على حساب النشاطات السياسية كما سبق ذكره.

وبلاحظ المراقب لعملية تمثيل الأحزاب الدينية في إسرائيل أن هذه العملية قد مرت بمراحل مميزة كانت في أغلبها تسير نحو تصاعد قوة الأحزاب الدينية، وكانت أعلى نسبة تمثيل سنة 1999م حيث وصلت إلى 27% ويليها سنة 1996م حيث وصلت إلى 23% وكانت أقل نسبة تمثيل سنة 1951 وسنة 1981م حيث وصلت النسبة إلى 13% وقد خضعت هذه النسبة لتأثير

عدد من العوامل المتعلقة بطبيعة الحكم ونوعية المهاجرين وكذلك طبيعة الصراع والسلام من المنطقة ويمكن تقسيم هذه المراحل على النحو التالي⁽¹⁾:

1. المرحلة الأولى منذ 1948-1977م:

حصلت الأحزاب الدينية خلال هذه الفترة على حوالي 16 مقعداً من مقاعد الكنيست كمعدل وقد برزت سيطرة حزب المفدال على المقاعد التي حصلت عليها المعسكر الديني خلال هذه الفترة، ووصلت نسبة مقاعده إلى 70%، بينما شاركه حزب اغودات إسرائيل في اقتسام بقية المقاعد وبلغت نسبة تمثيله حوالي 30% من أصوات المعسكر الديني.

2. المرحلة الثانية منذ 1981-1984م:

تراجع تمثيل الأحزاب الدينية في إسرائيل في بداية هذه الفترة في انتخابات 1981م ووصل إلى 8 مقاعد توزعت بين 6 مقاعد للمفدال و 4 مقاعد لحزب اغودات إسرائيل، ووالت نسبة تمثيل الأحزاب الدينية في التراجع في الانتخابات اللاحقة سنة 1984م، حيث وصلت إلى 6 مقاعد توزعت بين 4 مقاعد للمفدال ومقعدين لاغودات إسرائيل.

وتعكس هذه المرحلة تقلصاً لنفوذ المعسكر الديني بشكل عام وانخفاً واضحاً في شعبيتها. ويمكن تفسير هذا التراجع في قوة المعسكر الديني إلى صعود معسكر اليمين بقيادة الليكود وسيطرته على الحكم وطرحه مجموعات من التصورات الدينية البديلة لمقولات الأحزاب الدينية وعدم ثقة كثير من الجماعات المتدينة للتحويل الذي أبداه المفدال نحو اليمين والائتلاف مع الليكود⁽²⁾.

(1) عماد جاد (محرر) الانتخابات الإسرائيلية 2003م، (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، 2003م).

(2) عزمي بشارة، دوامة الدين والدولة في إسرائيل، (عمان: مركز الدراسات الإستراتيجية، 1996م).

3. المرحلة الثالثة منذ 1988م وحتى الآن:

شهدت بداية هذه الفترة صعود حركة شاس كممثلة للتيار الأصولي الحريدي والطوائف الشرقية، وفي الوقت نفسه بدأ تمثيل المعسكر الديني بالتعاظم حتى وصل إلى حوالي 17.5% من إجمالي الأصوات الانتخابية.

وقد تراوح تمثيل المعسكر الديني خلال هذه الفترة ما بين 18 مقعداً سنة 1988م حتى وصل إلى 27 مقعداً سنة 1999م، وحصلت شاس على الجزء الأكبر من التمثيل من بين الأحزاب الدينية ووصلت نسبة تمثيلها في الكنيست الأخير سنة 1999م إلى 17 مقعداً، وبالتالي أصبحت ثالث كتلة حزبية في الكنيست بعد العمل 24 مقعداً والليكود 19 مقعداً أما الأحزاب الدينية الأخرى فقد حافظت على نسبة أقل من شاس، فبقي حزب أغودات إسرائيل الذي شكل حزباً جديداً باسم يهودات هتורה يتراوح تمثيله بين 4-5 مقاعد بين سنة 1988-1999م، أما حزب المفدال فتراوح تمثيله بين 5-9 مقاعد خلال هذه الفترة.

وترجع أسباب تعاظم قوة القوى الدينية في إسرائيل في الانتخابات والكنيست في السنوات الأخيرة إلى جملة أسباب نذكر منها:

1. أسلوب الانتخاب الجديد الذي أتاح للناخبين المتدينين تقسيم أصواتهم في الانتخابات لمصلحة حزب ديني ولمصلحة زعيم الليكود.
2. الإحساس أن الهوية اليهودية مهددة بعد ردود الفعل العنيفة ضد الجماعات الدينية بعد اغتيال رابين، مما دفع نحو زيادة إقبال الجماعات الدينية على التصويت في الانتخابات.
3. تزايد حجم الجماعات الدينية نتيجة الزيادة الطبيعية في عدد المتدينين بسبب كثرة الإنجاب لديهم.

4. تأييد الجماعات الفقيرة في مدن التنمية والأحياء الفقيرة الأحزاب الدينية نتيجة توسيع الأحزاب الدينية لنشاطها في خدمة هؤلاء.

5. الاستفادة من التجارب السابقة في اكتشاف عجز الأحزاب الدينية وضعفها حين خرجت من الوزارة من 92-96، والعمل على إدارة الحملات الانتخابية بكفاءة أكثر والعمل على توفير شخصيات قيادية أفضل.

وقد أدى ازدياد قوة الأحزاب الدينية في إسرائيل في الفترة الأخيرة إلى انتشار نمط جديد من الدعاية الانتخابية يقوم على استخدام التعاويذ واللغات وكتب الحجب، والتبرك بالأولياء مما جعل الزعماء والمرشحين للكنيسة يحرصون على زيارة المقامات المقدسة والمشاركة في الاحتفالات الدينية⁽¹⁾.

(1) موسوعة مقاتل الصحراء. www.mogatel.com.

خلاصة الفصل الثاني:

لعبت الديانة اليهودية والقوى الدينية دوراً بارزاً في قيام إسرائيل، وقد أعطى الصهاينة المتدينون ولاءهم للدولة انطلاقاً مع معتقداتهم الدينية، فهم يؤمنون بأن الدولة الإسرائيلية ما هي إلا انعكاس لاستمرارية العلاقة والميثاق بين الله والشعب اليهودي، وهم يدعون إلى إعادة دمج الدولة في الدين، أما الجناح الأصولي ومع تحفظه على علمانية الدولة فإنه قبل بها وشارك في بعض مؤسساتها خاصة الكنيس.

وعرفت وثيقة إعلان الدولة في إسرائيل بأنها دولة يهودية وبررت قيامها على أسس تاريخية ودينية معاً، وكانت المشاعر الدينية موجودة باستمرار بين كبار القادة الإسرائيلية وإن كانوا يتبنون العلمانية كموقف سياسي، ومنذ البداية سادت حالة من الغموض في علاقة الديانة والصهيونية والدولة ومسألة الهوية الوطنية، وتم تجميد إثارة هذه المسائل لصالح حشد الطاقات للصراع الخارجي ضد العرب.

وبلاحظ المتتبع لدور القوى الدينية في إسرائيل بأن هذا الدور مرّ بعدة مراحل بين الشد والجذب، وحدثت تحولات جذرية على مواقف ودور القوى الدينية، فقد بدأت المرحلة الأولى منذ قيام إسرائيل وحتى سنة 1977 أما المرحلة الثانية فقد تمثلت بزيادة نفوذ القوى الدينية وقدرتها على المناورة من خلال تحالفها مع الليكود سنة 1977 وإسقاط حزب العمل، وقد استفادت القوى الدينية من ذلك في تحقيق إنجازات لصالح تجنيد القوى الشعبية من السفرديم لصالحها، ومحاولة وضع معايير دينية للسلوك الاجتماعي خاصة في مجال التعليم وسن القوانين والحصول على التمويل لمؤسساتهم.

أما المرحلة الثالثة فقد شهدت حالة من التآزم بين القوى الدينية والعلمانية خاصة بعد مقتل رابين سنة 1995، وما زالت هذه المرحلة مستمرة، ووصلت إلى درجة استخدام القوة ضد الطرف الآخر.

الفصل الثالث

موقف حزبي الليكود والعمل
من قيام الدولة الفلسطينية

المبحث الأول

موقف الليكود من قيام الدولة الفلسطينية

تعود الأصول التاريخية والفكرية لحزب الليكود إلى فترة الانتداب البريطاني على فلسطين عام 1925م، عندما أنشق اليهودي الروسي فلاديمير جابو تتسكي عن المنظمة الصهيونية العالمية التي كانت تحت سيطرة الصهيونية العمالية، ليشكل إتحاد الصهيونيين أو ما يعرف بالحركة التصحيحية⁽¹⁾

وقد جاءت هذه الحركة في الأساس كما ذهب إلى ذلك منظرها ومؤسسها من أجل إعادة تصحيح برنامج بال ليصبح البرنامج الجديد يقوم في راية على أن غاية الصهيونية هي تحويل فلسطين تدريجيا مع شرقي الأردن إلى كومنولث يهودي، أي كومنولث يحكم نفسه بنفسه في ظل أغلبية يهودية قائمة، وكل تفسير آخر للصهيونية خصوصا ما ورد في الكتاب البيض عام 1922م، لا بد من اعتباره غير صحيح⁽²⁾

أولا: برنامج الحزب الانتخابي بين عام 1977م - 1987م.

تشكل حزب الليكود الإسرائيلي في 30/سبتمبر 1973م، نتيجة تكتل عدة أحزاب يمينية متطرفة، وهي "حزب المركز الحر، وحزب جاحال، وحركة أرض إسرائيل الكاملة، والقائمة الرسمية" وقد اشتملت مبادئ تكتل الليكود على: أن لإسرائيل كامل الحق في "أرض إسرائيل التاريخية" فلسطين وشرق الأردن واعتبر تكتل الليكود أن السلام مع العرب لا يكون إلا عبر مفاوضات مباشرة معهم، وبأن الاستيطان عصب الدولة العبرية، ولا بد من ضمان استمراره بشكل واسع النطاق في كل أرض إسرائيل المحررة⁽³⁾

بعد النجاح الذي حققه حزب الليكود في انتخابات عام 1973م وحصوله على 39 مقعدا في الكنيست الإسرائيلي، مما اعتبره انجازا كبيرا في حينه، وبالرغم من أن هذا النجاح لم يقبل حزب الليكود تشكيل حكومة ائتلافية مع ألما بأي مفصلا البقاء في المعارضة، حيث أصبح اليمين الإسرائيلي متمثلا في الليكود أكثرا تشددا في قضايا الأمن الإسرائيلي، وحق إسرائيل بكامل أرض إسرائيل، ورفض الانسحاب من الأراضي الفلسطينية التي أحتلتها عام 1967م⁽⁴⁾

¹ - كولن شيندلر، إسرائيل والليكود والحكم الصهيوني: السلطة والسياسات من يبحث إلى نتائها، مرجع سبق ذكره، ص 300.

² - أسعد زروق، إسرائيل والليكود دراسة في الفكر التوسعي الإسرائيلي (لبنان: منظمة التحرير الفلسطينية)، ص 468.

³ - نرمين يوسف غوانمة، حزب الليكود ودوره في السياسة الإسرائيلية (عمان: دار الفكر، 2002)، ص 13.

⁴ - المرجع السابق، ص 187 - 188.

وقد انضمت مواقفه المتشددة تجاه قيام الدولة الفلسطينية، في أكثر من مناسبة قبل نجاحه في انتخابات يونيو 1977م، ففي يناير عام 1977م، وخلال المؤتمر الثالث عشر لحزب الليكود اعتبر "بيغن" في الخطاب الذي ألقاه في المؤتمر أنه من الخطر إقامة دولة فلسطينية، تضم الضفة الغربية وقطاع غزة⁽¹⁾

وفي انتخابات عام 1977م خاص الحزب الانتخابي بثلاثة مبادئ هامة تتعلق بمستقبل إسرائيل على صعيد الصراع العربي الإسرائيلي، تتمثل بأحقية الشعب اليهودي في أرض إسرائيل وعدم إمكانية الموافقة على أي مشروع قد يسفر عن تقسيم أرض إسرائيل، أما فيما يتعلق بالسلام مع العرب فيكون بالتفاوض المباشر مع ضمان أمن إسرائيل كجزء لا يتجزأ من أي معاهدة توقع من أي طرف عربي، والنقطة الأخيرة تتعلق بالاستيطان في الأراضي العربية المحتلة عام 1967م، كونه ذو أهمية حيوية لإسرائيل⁽²⁾

وفي العام 1977/ خاض حزب الليكود الإسرائيلي انتخابات الدورة التاسعة للكنيست ببرنامج انتخابي لم يختلف كثيرا عن الدورة التي سبقتها وقد كان برنامج حزب الليكود الإسرائيلي كالتالي:

- السيادة على الأراضي الواقعة بين نهر الأردن والبحر المتوسط تكون فقط لإسرائيل دون غيرها.
- تبقى القدس العاصمة الموحدة والأبدية لشعب إسرائيل.
- يقدم حزب الليكود مبادرة سلام خلال مفاوضات مباشرة وبدون شروط مسبقة.
- التوقيع على معاهدات سلام تضع حد للحرب.
- استمرار الاستيطان في كامل أرض إسرائيل.
- لعرب أرض إسرائيل طالبي الجنسية الإسرائيلية المساواة في الحقوق والواجبات دون تمييز⁽³⁾

وهكذا فإن برنامج حزب الليكود الإسرائيلي ما هو إلا تأكيد لمواقفه الراضية لقيام الدولة الفلسطينية، على أساس أن قيام مثل هذه الدولة يعد بمثابة تسليم أرض إسرائيل إلي حكم أجنبي، وقد جاء في برنامجه: "حق الشعب اليهودي في أرض إسرائيل أبدي، وهو جزء لا يتجزأ من حقه في الأمن والسلام لذلك لا ينبغي التخلي عنها لحكم أجنبي، وبين البحر والأردن يجب إن تكون هناك سيادة واحدة، وأية خطة تتضمن التنازل عن أرض إسرائيل الغربية تعمل ضد حقنا في

¹ - أحمد الجابر، موقف إسرائيل من المؤتمر الدولي، مجلة دراسات فلسطينية، العدد 33 (ديسمبر، 1977)، ص 25.

² - محمد حسنين هيكل، حديث في المبادرة (القاهرة: دار الشروق، 1998)، ص 164.

³ - نرمين يوسف غوانمة، حزب الليكود ودوره في السياسة الإسرائيلية، مرجع سبق ذكره، ص 188.

الأرض من شأنها أن تقود على نحو حتمي إلى قيام دولة فلسطينية، وتهديد أمن السكان المدنيين، وتعرض وجود دولة إسرائيل للخطر، وإفشال كل احتمالات السلام⁽¹⁾

ويتضح من نص البرنامج الانتخابي لحزب الليكود لعام 1977م بأنه يتعامل مع الأرض العربية الفلسطينية بأنها أرض إسرائيل الغربية، وهذا يعني أن أرض الأردن هي أرض إسرائيل الشرقية، مما يدل على أن الفكر الليكود المتطرف يقوم على أساس قيام إسرائيل الكبرى الواقعة بين نهري النيل والفرات، ويعتبر الليكود أن الأمن والسلام حق الشعب اليهودي، ولكن بدون ثمن، وهذا ما ظهر جليا في مفاوضات مؤتمر مدريد في أكتوبر 1991م عندما أوضح إسحاق شامير رئيس الوزراء الإسرائيلي آنذاك - الذي ترأس وفد بلاده - بأن إسرائيل أتت لصنع السلام مع العرب، ولكن السلام مقابل السلام، وليس الأرض مقابل السلام، يعتبر الليكود أن تنازل عن أرض إسرائيل سيؤدي حتما لقيام دولة فلسطينية، وهو مرفوض من وجهة نظرة، لأنه يعتبر تهديدا لأمن إسرائيل ويعد إفشالا للسلام.

أن المدقق في برنامج حزب الليكود لخوض انتخابات الكنيست في الدورة التاسعة، يجد أن برنامجه بسلب الحقوق الوطنية الفلسطينية، وحق الشعب الفلسطيني في إقامة دولته المستقلة، حيث يرفض وجود أي سيادة بين النهر والبحر غير السيادة الإسرائيلية، وبقي على وحدة القدس تحت سيادة إسرائيل من أراضي 1967م، مع تبني حزب الليكود الإسرائيلي للاستيطان في الأراضي العربية، كما عارض البرنامج إجراء أي مفاوضات مع منظمة التحرير الفلسطينية حتى لو اعترفت بحق إسرائيل في الوجود وعارض قيام دولة فلسطينية، وهكذا فإن البرنامج الانتخابي لحزب الليكود لعام 1977م يعب عن توجهات اليمين الإسرائيلي الرفض لتقسيم أرض إسرائيل، أيضا يعبر اليمين الإسرائيلي المتطرف أن أراضي شرق نهر الأردن تقع ضمن أرض إسرائيل الكاملة، داعيا إلى توطين عرب فلسطين فيها، بعد ما حاول اليمين الإسرائيلي مرارا إنكار الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني بإقامة الدولة الفلسطينية، ورفض عودة اللاجئين الفلسطينيين لديارهم، بل مارس سياسة التهجير و اقتلاع الفلسطينيين من أرضهم⁽²⁾

وفي الجلسة الافتتاحية لنيل حكومة بيغن ثقة الكنيست في 21/ يونيو 1977م بعد فوزه في الانتخابات أشار إلي أن حكومة إسرائيل لم تطلب من أي أمة كبيرة أو صغيرة أن تعترف بحقها في الوجود، وذلك لأن هذا الحق موجود فعلا، وإنما طالب بيغن الاعتراف بسيادة إسرائيل على أرض إسرائيل وعلى صعيد آخر أعلن بيغن في نفس الجلسة ردا على إمكانية الانسحاب الإسرائيلي من الأراضي التي احتلتها بعد حرب عام 1967م وخاصة أراضي الضفة الغربية

¹ - كولن شندلر، إسرائيل والليكود والحكم الصهيوني، مرجع سبق ذكره، ص 154 - ص 155.

² - حسن نافعة، وآخرون، انتفاضة الأقصى وقرن من الصراع (القاهرة: دار الشرق، 2002)، ص 7.

وقطاع غزة، أجاز بأن أرض إسرائيل غير قابلة للمناقشة⁽¹⁾ ففي الخطاب الذي ألقاه بيغن أمام الكنيست في 21/ يونيو 1977م اقترح بيغن رؤية حزب الليكود حيال تسوية القضية الفلسطينية، على أساس عدد من المبادئ أهمها التالية:

- إلغاء الحكم العسكري الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية المحتلة بعد عام 1967م، وإقامة حكم ذاتي إداري فيها.
 - ينتخب السكان الفلسطينيون مجلس إداري يتكون من 11 عضو، مدة ولايته أربع سنوات، وتكون المسائل المتعلقة بالحياة اليومية للسكان الفلسطينيين من صلاحيات هذا المجلس الإداري.
 - يبقى الأمن والنظام العام في الأراضي الفلسطينية المحتلة بعد عام 1967م بيد السلطات الإسرائيلية.
 - تتمسك إسرائيل بحقها في السيادة على الأراضي الفلسطينية المحتلة بعد عام 1967م، ولا ترفض في هذا السياق إبقاء السيادة في هذه الأراضي مفتوحة.
 - حرية وصول أبناء جميع الديانات إلى الأماكن المقدسة الخاصة بهم.
 - القدس العاصمة الأبدية لإسرائيل.
 - حرية الاستيطان في الأراضي الفلسطينية المحتلة بعد عام 1967م⁽²⁾.
- وهنا يتعين استعراض مواقف بعض الأحزاب التي تشكل منها تكتل الليكود من مشروع الحكم الذاتي، وسنقتصر في هذا العرض على إبراز مواقف كل من حزبي حيروت والأحرار بوصفهم الحزبين الكبيرين والاهم في تكتل الليكود.

حزب حيروت:

قوبل مشروع بيغن للحكم الذاتي بمعارضة من داخل تكتل الليكود وتحديدا من حزب حيروت الإسرائيلي فقد وصفت "غيئولا كوهين" بيغن بأنه خان أرض إسرائيل لأن الحكم الذاتي لن يؤدي ألا إلى قيام دولة فلسطينية رغم معارضة بيغن لها، ولنفرض أنه لا يريد دولة فلسطينية، ولكنة يعمل على إقامتها⁽³⁾.

حزب الأحرار:

¹ - محمد حسنين هيكل، حديث في المبادرة، مرجع سبق ذكره، ص 65.

² - محمد قاسم القريوتي، مشروع الحكم الذاتي في الضفة الغربية وقطاع غزة، مجلة شؤون فلسطين، عدد 24 (أكتوبر، 1983)، ص 33- ص 34.

³ - أحمد شاهين، المفهوم الإسرائيلي للحكم الذاتي، مجلة شؤون فلسطينية، العدد 19 (يونيو، 1979)، ص 81- 102.

دعا زعيم حزب الأحرار "سيمحا إرليج" ووزير المالية في حكومة الليكود للوقوف بجانب مبادرة بيغن ودعمها قولاً وفعلاً، بعد أن تأكد من أن مشروع بيغن لا يقضي لقيام دولة فلسطينية وطالب بدفع عجلة السلام مع العرب⁽¹⁾

بعد الزيارة التي قام بها الرئيس المصري الراحل محمد أنور السادات لإسرائيل، أدت هذه الزيارة إلى تطورات سياسية على مسرح المنطقة العربية، وألقت بظلالها على مسار الصراع العربي الإسرائيلي فقد كانت المفاوضات المصرية الإسرائيلية على أوجها في منتجع كامب ديفيد، وقد كان الجزء الخاص بالقضية الفلسطينية لم يبحث بعد على طاولة المفاوضات الثنائية بين المصريين والإسرائيليين، وقد أستعد الإسرائيليون لهذه القضية والخاصة فيما يتعلق بالحكم الذاتي الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة، وقد تضمن العديد من النقاط منها، بعد أن يتم الانسحاب الإسرائيلي من أراضي الحكم الذاتي يتم تشكيل سلطة الإدارة الذاتية وإحالة الصلاحيات إليها، تتولى السلطات الإسرائيلية مسؤولية الأمن في أراضي الإدارة الذاتية وأن تخضع المستوطنات في مناطق الحكم الذاتي، للقضاء الإسرائيلي، ويكون تركز القوات الإسرائيلية في مناطق محددة من مناطق الحكم الذاتي، وضرورة السيطرة على ما يزيد عن سبعمائة ألف دونم من مناطق الحكم الذاتي للأغراض العسكرية والتدريبية، و يحق لمواطني إسرائيل امتلاك أراضي في مناطق الحكم الذاتي أما الفلسطينيون فلا يحق لهم امتلاك أرض، في أراضي إسرائيل إلا بعد حصولهم على الجنسية، إما الإسرائيلية أو الأردنية، وبعد انقضاء سنوات الحكم الذاتي الخمس يحق لإسرائيل أن تطالب بإحلال السيادة على أراضي الضفة الغربية وقطاع غزة، وقد تضمن بندا نصه "لن تسمح إسرائيل أبدا بإقامة دولة فلسطينية في يهودا والسامرة" وغزة لأنها ستشكل خطراً على وجودها وأمنها، وعلى الصعيد الحزبي لإسرائيل أبدي حزب "المفدال" الإسرائيلي تخوفاً من المشروع حيث شعر حزب المفدال الإسرائيلي بأن مثل هذا المشروع للحكم الذاتي الفلسطينيين سوف يؤدي إلى قيام دولة فلسطينية، وتبديد المخاوف حزب المفدال تعهد بيغن بأنه لن تكون هناك دولة فلسطينية، وأن أي مفاوضات حول الحكم الذاتي سوف يديرها هو بنفسه، وأن الحكم الذاتي هو الضمان لعدم قيام دولة فلسطينية، وحتى لو انتهت الفترة الزمنية للحكم الذاتي للفلسطينيين المحددة بخمسة سنوات، فإنه لن يكون هناك انفصال بين إسرائيل والضفة الغربية وقطاع غزة⁽²⁾

¹ - كاميليا عراف بدر، نظرة على الأحزاب والتحركات الإسرائيلية (القدس، جمعية الدراسات العربية، 1981)، ص 114.

² - أحمد عبد العليم، أبعاد الحكم الذاتي في التصور الإسرائيلي، مجلة السياسة الدولية، العدد 60 (أبريل، 1980)، ص 8-9.

ثانيا: برنامج الحزب الانتخابي بين عام 1981 - 1984م.

رغم توقيع حكومة حزب الليكود السابقة اتفاق السلام مع جمهورية مصر العربية لم تقدم هذه الحكومة أية مساعي حقيقية لإحلال السلام خاصة مع الطرف الفلسطيني، بل أصرت حكومة الليكود على مشروع الحكم الذاتي الذي تقدمت به الحكومة الأولي 1977_ 1981م، وسنتابع موقف حزب الليكود من قيام الدولة الفلسطينية، على ضوء النجاح الذي حققه الحزب في انتخابات الكنيست العاشر 1981 - 1984م للمرة الثانية على التوالي، وعلى ضوء برنامج الحزب الانتخابي.

بعد انقضاء دورة الكنيست التاسعة خاض حزب الليكود الانتخابات بقيادة مناحيم بيغن وفق برنامج انتخابي لا يختلف كثيرا عن برنامجه في الانتخابات السابقة، وهذا يتضح من خلال التطرف لبرنامج الانتخابي، لانتخابات الكنيست العاشرة 1981م تجاه القضية الفلسطينية وخاصة موقفه من قيام الدولة الفلسطينية.

- الإدراك بوحدة المصير والنضال المشترك من أجل وجود الشعب اليهودي في أرض إسرائيل وفي شتات المهجر.
- أن حق الشعب اليهودي في أرض إسرائيل هو حق أبدي وخالد، غير قابل للطعن وهو مترابط مع حقه في الأرض والسلام.
- الحرص والمحافظة على اتفاقية كامب ديفيد، والسعي لاستئناف المفاوضات بشأن تنفيذ الحكم الذاتي الكامل للسكان العرب في يهودا والسامرة وقطاع غزة.
- أن الحكم الذاتي الذي تم الاتفاق عليه في كامب ديفيد، لا يعني السيادة ولا حق تقرير المصير، فترتيبات، الحكم الذاتي التي تحددت في كامب ديفيد هي الضمان لعدم قيام دولة فلسطينية في أرض إسرائيل، الغربية، أو أي طرف منها.
- مواصلة السعي نحو السلام سيبقي على رأس اهتماماتنا معاهدة السلام بين إسرائيل ومصر، هي تحول تاريخي لمكانة إسرائيل في الشرق الأوسط.
- أن الاستيطان في أرض إسرائيل هو حق وجزء لا يتجزأ من الأمة وسنعمل على تعزيزه وتوسيعه وتطويره.
- أن القدس هي العاصمة الأبدية لإسرائيل، وهي مدينة لا يمكن تقسيمها، وستبقي كلها تحت السيادة الإسرائيلية، وسيتم ضمان العبور الحر لأبناء كافة الأديان إلى أماكنهم المقدسة⁽¹⁾

¹ - برنامج حزب الليكود، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، العدد 8 (أغسطس، 1981)، ص 496 ص 498.

يلاحظ على برنامج حزب الليكود أنه ينال من الحقوق الوطنية الفلسطينية، لرفضه قيام دولة فلسطينية، كما أكد على وحدة مدينة القدس، في سعي الليكود لإبقاء الفلسطينيين خارج إطار التسوية السلمية، لتيقنه بأنهم لن يقبلوا تسوية بدون القدس وقيام دولة فلسطينية، فقد أثبتت انتخابات الكنيست العاشر عام 1981م وفوز حزب الليكود للمرة الثانية بأن الأحزاب اليمينية تسعى لضم الضفة الغربية وقطاع غزة، وذلك تماشياً مع الزعيم الذي يردده أعضاء حكومة الليكود، بأن الدولة الفلسطينية هي الأردن وليس فلسطين⁽¹⁾، وفي 5 آب/أغسطس 1981م شكل مناحيم بيغن الحكومة الإسرائيلية التاسعة عشر، على أثر فوز حزب الليكود بعدد 48 مقعداً في انتخابات الكنيست العاشرة، بفارق ثلاثة مقاعد عن الانتخابات السابقة⁽²⁾.

حكومة إسحاق شامير 10 أكتوبر 1983م - 13 سبتمبر 1984م:

تولي إسحاق شامير تشكيل الحكومة العشرين في أعقاب تنحي مناحيم بيغن عن زعامة حزب الليكود طوعاً بسبب سوء حالته الصحية، وخاصة بعد وفاة زوجته، فنجح إسحاق شامير في نيل ثقة الكنيست، سار شامير على نفس النهج التي أنتهجها سلفه في رئاسته للحكومة السابقة، وخاصة فيما يتعلق بموضوع الاستيطان، وقيام الدولة الفلسطينية، فقد في أحد المقابلات معه بأنه يوحد أغلبية في إسرائيل تتجاوز الشعوب بالمائة رافضين لسياسة منظمة التحرير الفلسطينية، والتي تدعو إلى قيام دولة فلسطينية، التي قد تتحول إلى قاعدة سوفياتية، مخاطباً بذلك الدول الغربية للتحريض على منظمة التحرير الفلسطينية، ودعواتها لقيام دولة فلسطينية، أما فيما يتعلق بالاستيطان فقد أكد على ضرورة استمراره كونه عمل مقدس وأساس وجود إسرائيل، وبالنسبة لموقف حكومة شامير من منظمة التحرير الفلسطينية تري بأنه لا يوجد معتدلون ومتطرفون داخل منظمة التحرير الفلسطينية، ولا يوجد بداخلها أحد يمكن التفاوض معه كونهم (إرهابيون).⁽³⁾

¹ - جيفري أرونسون، سياسة الأمر الواقع في الضفة الغربية، ترجمة حسني زينة (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1991)، ص 245.

² - المرجع السابق، ص 245.

³ - حسين أغا، "شامير والحكومة الإسرائيلية الجديدة"، مجلة السياسة الدولية العدد 100 (يناير، 1984)، ص 180-ص 184.

موقف قادة من حزب الليكود من قيام الدولة الفلسطينية:

بنيامين نتيناهو:

كان بنيامين نتيناهو موظفا دبلوماسيا في سفارة إسرائيل لدى الولايات المتحدة الأمريكية، ولظروف خاصة في نشأته وتعليمه أتخذ نتيناهو خطا يمينيا متطرفا تجاه الحقوق الوطنية الفلسطينية، فكان دبلوماسيا محترفا، لذا أوصي "موشي أرنس" الذي كان سفيراً لإسرائيل في الولايات المتحدة الأمريكية بأن يكون نتيناهو خليفة له وهذا ما تم بالفعل، فقد كان يجيد لعبة الأعلام، وكان ناشطا فاعلا في إبراز الصورة الحسنة لإسرائيل لدى الشعب الأمريكي، ولتسليط الضوء بصورة أوضح عن موقف نتيناهو تجاه الحقوق الوطنية الفلسطينية، فقد أبلغ الأمريكيين بأنه لو انسحبت إسرائيل من الأرض المحتلة في الضفة الغربية، سيعد انتحارا سياسيا لها، وأن الضفة الغربية تشكل قبلة موقوتة ستنفجر في حال انسحاب إسرائيل منها، أن أفكار نتيناهو هذه هي دعوة منه لتجديد التزام الولايات المتحدة الأمريكية بأمن إسرائيل ودعوة لها للتنازل عن أي موقف عكس ذلك، كي لا يتعرض أمن إسرائيل للخطر، كما سعي نتيناهو لتطوير فكرة الوطن البديل للفلسطينيين، فبث برنامجا تلفزيونيا في الولايات المتحدة الأمريكية باسم (الأردن هو فلسطين)، وفي حديث له مع جريدة "وول ستريت جورنال" "The wall street Journal".

أشار إلى أن الأردن هو أرض إسرائيل الشرقية، أما بالنسبة لحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره فأشار إلى أن الشعب لا علاقة له في أرض إسرائيل، وفيما يتعلق بالخيار الأردني فإن العديد من زعماء إسرائيل تري بأن حوالي 60% من سكان الأردن هم من الفلسطينيين، فلماذا إذن يجادلون الفلسطينيون بدولة فلسطينية ثانية، وفي نظره يعد طعما من الفلسطينيين، ويذكر الصهاينة هنا بأن التخلي عن أرض إسرائيل الشرقية يعد كرها منهم، وهو بالتالي تنازل عن أراضي إسرائيل التاريخية، وبالرغم من الكرم الذي قدمه الصهاينة بالتخلي عن أرض إسرائيل الشرقية، ألا أن هناك فريقا منهم لم يوافق على هذا التخلي لأن ذلك سوف يؤدي إلى قيام دولة فلسطينية في عمان وهذا من شأنه أن يهدد أمن إسرائيل في حال تحالف هذه الدولة مع صدام حسين آنذاك⁽¹⁾

أرنيل شارون:

كان شارون في حكومة مناحيم بيغن الثانية وزيرا للدفاع وقد كان شديد التطرف تجاه كل ما هو فلسطيني، فهو الذي اجتاح بيروت عام 1982م لتصفية منظمة التحرير، والقضاء على المقاومة الفلسطينية، وهو الذي وفر الحماية لقوات الكتائب بزعامة سمير جعجع، وإيلي حبيقة لارتكاب مجازر صبرا وشاتيلا ضد الفلسطينيين، أما بالنسبة لأية فكرة لانسحاب من الأرض

¹ - كولن شندلر، إسرائيل والليكود والحكم الصهيوني، مرجع سبق ذكره، ص 341.

الفلسطينية المحتلة فقد كانت مواقفه أكثر تشدداً، حيث قام بتشجيع فكرة أن للفلسطينيين وطناً قومياً وهو الأردن، على اعتبار أن موقفه يعد تأييداً وامتداداً لموقف رئيسة الوزراء السابقة غولدامائير⁽¹⁾

ثالثاً: البرنامج الانتخابي لحكومة الوحدة الوطنية بين عام 1984 - 1990م

شهدت هذه المرحلة الممتدة من عام 1984م إلى غاية عام 1990م، إجراء دورتين انتخابيتين إلى الكنيست، الأولى عام 1984م والثانية عام 1988م ولعل أهم ما يميز هذه المرحلة فشل حزب العمل بعد سبع سنوات قضاها في المعارضة من تشكيل حكومة ائتلافية لوحدة بمعزل عن الليكود، تعيد له مكانته التاريخية والسياسية باعتبارها الحزب الحاكم في إسرائيل وهذا الفشل هو الذي دفعه إلى الاشتراك مع حزب الليكود في حكومة وحدة وطنية⁽²⁾ أسفرت نتائج انتخابات الكنيست الحادية عشر في 23 يوليو 1984م عن تقارب كبير في اعداد أصوات اليمين، واليسار، حيث حصل حزب الليكود بقيادة إسحاق شامير على 44 مقعداً، أما العمل بقيادة شمعون بيرس فحصل على 41 مقعداً، لذا لم يكن أي خيار أمام الحزبين الكبيرين في إسرائيل سوي الاشتراك في حكومة وحدة وطنية، وقد اتفقا على تقاسم السلطة فبدأ حزب العمل بتولي رئاسة الحكومة الحادية والعشرين بتاريخ 13 أيلول/سبتمبر 1984م حتى 20 تشرين الثاني/أكتوبر 1986م، وتولي أثناءها زعيم حزب الليكود إسحاق شامير وزارة الخارجية⁽³⁾.

1. حكومة الوحدة الوطنية الأولى 1984م - 1988م.

- شارك حزب العمل في هذه الحكومة مع حزب الليكود، وهذا نتيجة عدة أسباب أهمها:
- تعادل عدد مقاعد الحزبين في الكنيست العمل 41 مقعد والليكود 41 مقعداً في ضوء نتائج انتخابات الكنيست 1984.
 - فشل حزب العمل في تشكيل ائتلاف حكومي يحظى بالأغلبية التمثيلية في الكنيست.
 - تنامي الصراع الداخلي في إسرائيل بين المتدينين والعلمانيين، ورغبة حزب العمل في الحد من تداعيات هذا الصراع، بتشكيل حكومة وحدة وطنية.
 - رفض حزب العمل تشكيل حكومة ائتلافية ضيقة يشترك فيها الشيوعيون والعرب.
 - تجاوز الخلافات بين الليكود والعمل، وهذا بعد اتفاق الحزبين على حلول وسط فيما يتعلق بالقضايا المتعلقة بالسياسة الخارجية والأمن، والاقتصاد، ومسألة الوضع في لبنان⁽⁴⁾

¹ - المرجع السابق، ص 343.

² - سعيد تيم، النظام السياسي الإسرائيلي، مرجع سبق ذكره، ص 144 - ص 145.

³ الكنيست الإسرائيلي (1984)، تركيب الكتل وتركيب الحكومات.

⁴ <http://www.knesset.gov.il/history/art/hustle-s.htm>.

⁴ - سعيد تيم، النظام السياسي الإسرائيلي، مرجع سبق ذكره، ص 144 - ص 145.

وقد كشفت تجربة حكومة الوحدة الوطنية في هذه المرحلة، التي شارك فيها حزب العمل مع حزب الليكود في حكومة الوحدة الوطنية، عن تراجع الدور السياسي والتاريخي لحزب العمل في صناعة القرار السياسي في إسرائيل ولعل ما يؤكد هذا الرأي:

- التنازلات الكبيرة التي قدمها حزب العمل، أما حزب الليكود، في مسائل السياسة الخارجية والأمن والاستيطان والانسحاب من لبنان، في سبيل تشكيل حكومة وحدة وطنية.
- الصعوبات الكبيرة التي واجهها رئيس الحكومة بيريز في تمرير القرار الذي أتخذه 1985م، والقاضي بسرعة انسحاب الجيش الإسرائيلي من لبنان، وهذا نتيجة معارضة شامير لهذا القرار.

- فشل بيريز أثناء توليه وزارة الخارجية في تمرير ما يعرف بوثيقة لندن عام 1987م التي شارك في إعدادها مع الملك حسين والتي تهدف إلى إيجاد تسوية للقضية الفلسطينية⁽¹⁾

برنامج الحزب الانتخابي بين عام 1986 - 1988م:

خاص حزب الليكود الإسرائيلي انتخابات الكنيست الحادية عشر بمبادئه السابقة تجاه قيام دولة فلسطينية، والتي تمثلت في المطالبة بسيطرة إسرائيلية كاملة على كامل أرض فلسطين، وتوسيع وتطوير الاستيطان في الضفة الغربية وقطاع غزة، وتنفيذ اتفاق الإدارة الذاتية على الفلسطيني، كما تم الاتفاق عليها في كامب ديفيد، على اعتبار أن تنفيذ الإدارة الذاتية يشكل ضمانه بعدم تقسيم أرض إسرائيل وبالتالي يؤدي إلى عدم قيام دولة فلسطينية، أما بالنسبة لموضوع القدس فقد تمسك برنامج حزب الليكود ببقاء القدس العاصمة الموحدة والأبدية لإسرائيل وغير قابلة للتقسيم، وبالرغم من أن برنامج حزب الليكود خاص به، ألا أنه كان هناك خطوط عريضة تحكم الائتلاف الوطني بين معسكري اليمين، واليسار الإسرائيليين، حيث حكم مسار حكومة الوحدة الوطنية خطوط عريضة حتى نهاية الدورة الانتخابية الحادية عشرة للكنيست الإسرائيلي، وبالنظر لهذه الخطوط العريضة نجدها تحمل قواسم مشتركة بالنسبة لبرنامج العسكريين اليساري واليميني، ومن ضمنها ما يتعلق بالقضية الفلسطينية، وبقاء القدس كاملة وأبدية غير مجزأة، وعاصمة لدولة إسرائيل، أيضا عارضت حكومة الوحدة الوطنية بمعسريها قيام دولة فلسطينية في أي منطقة واقعة بين النهر والبحر، ومعارضة التفاوض مع منظمة التحرير الفلسطينية، والالتزام خلال حكومة الوحدة الوطنية بعدم تغيير معالم السيادة الإسرائيلية في الضفة الغربية، وقطاع غزة ألا بموافقة الحزبين، والعمل على زيادة الهجرة اليهودية لإسرائيل والاستمرار في عملية السلام لإنشاء الحكم الذاتي⁽²⁾.

¹ - المرجع السابق، ص 146.

² - نرمين يوسف غوانمة، حزب الليكود ودوره في السياسة الإسرائيلية، مرجع سبق ذكره، ص 190.

وقد طرح الليكود برنامجا سياسيا تجاه القضية الفلسطينية في نقطتين:

1. حق دولة إسرائيل في السيادة على يهودا والسامرة وغزة في الوقت المناسب ستطرح إسرائيل مطالباتها بها، وستعمل على تطبيق هذا الحق.
2. أن الحكم الذاتي، الذي اتفق عليه في كامب ديفيد، هو الضمان لعدم حدوث أي تقسيم إقليمي لأرض إسرائيل الغربية، وعدم قيام دولة فلسطينية تحت أي ظروف⁽¹⁾

الأهداف المركزية لحزب الليكود في حكومة الوحدة الوطنية:

أنتهج حزب الليكود سياسته الجديدة في هذه الحكومة فيما يتعلق بالصراع العربي الإسرائيلي، فأولي اهتماما بما يتعلق بمسيرة السلام، وركز على ضمان أمن إسرائيل وسكانها، ودعم السلام مع جمهورية مصر العربية، وتعزيز الاستيطان، أما في الموضوع الفلسطيني حدد الليكود رفضه لإقامة دولة فلسطينية في الأراضي التي احتلت عام 1967م وفيما يتعلق بمسيرة السلام فقد أكد على استمرارها، ودعم مصر لقيام بدورها في السلام داعيا مصر إلى الاستمرار في استئناف المحادثات لإقرار الحكم الذاتي الفلسطيني، في الأماكن المأهولة بالفلسطينيين، وهذا يعني أن موقف حزب الليكود تجاه الحكم الذاتي الفلسطيني لم يكتمل بعد فهو يري بأن الحكم الذاتي للمناطق المأهولة بالسكان الفلسطينيين في أراضي الضفة الغربية، وقطاع غزة، وبقاء باقي الأراضي في الضفة والقطاع عرضة للاستيطان، وفيما يتعلق بمنطقة التحرير الفلسطينية، فإنه حدد رفضه للتفاوض معها، أما موضوع القدس فأكد الحزب على تمسكه بها كعاصمة أبدية لإسرائيل وعدم قابليتها للتقسيم⁽²⁾

وفي 20 أكتوبر 1986م، تبادل حزب الليكود الإسرائيلي السلطة مع حزب العمل الإسرائيلي، تم خلالها إعادة فكرة عقد مؤتمر دولي للسلام، وخلال حكومة الوحدة الوطنية 1984-1986م حدث خلافات بين شمعون بيرس وإسحاق شامير حول القبول بفكرة المؤتمر الدولي، فعندما كان وزيرا للخارجية الإسرائيلي إبان حكومة مناحيم بيغن أتمم موقفه بالرفض الشديد لفكرة المؤتمر الدولي، وفي حديث له قال "أن المؤتمر الدولي فخ منصوب للإيقاع بإسرائيل، لأن هذا المؤتمر لو عقد فسوف تسيطر عليه الدول العربية الراديكالية بمساعدة الاتحاد السوفيتي، ومن ثم فهو يمثل كارثة لإسرائيل لأنه سوف يجبرها على التخلي عن الضفة الغربية، وقطاع غزة والقدس الشرقية"⁽³⁾

¹ - يارا السيد، الليكود تنظيمًا وممارسة، مجلة شؤون فلسطينية، مرجع سبق ذكره، ص 44- ص 64.

² - سعيد تيم، النظام السياسي الإسرائيلي (بيروت، دار الجليل، 1989)، ص 405- ص 406.

³ - عماد جاد، موقف إسرائيل من المؤتمر الدولي، مجلة السياسة الدولية، العدد 90 (أكتوبر، 1987)، ص 70- ص 77.

وخلال فترة حكومة الليكود حدثت لقاءات متكررة بين الإسرائيليين وأعضاء من منظمة التحرير الفلسطينية سواء في مؤتمرات أم ندوات عقدت في أوروبا فعلى أثر هذه اللقاءات قررت حكومة الليكود أن تكون أكثر صرامة تجاه هذه اللقاءات، وقد قامت بتنفيذ قرار مكافحة الإرهاب، الذي يحرم على الإسرائيليين مقابلة أعضاء من منظمة التحرير، مما أتاح له شن حملة واسعة على من يخرق هذا القانون، وعندما تولي شامير رئاسة الوزراء جدد رفضه لفكرة المؤتمر الدولي، بل وحاربها، ورفض التنازل، ولو عن شبر واحد من أرض إسرائيل لأسباب عقائدية، وعسكرية، فاليكود رأي دائما ضرورة عدم التنازل عن أجزاء من أراضي إسرائيل، وخاصة الضفة الغربية كون جغرافيتها تتمتع ببعد إستراتيجي⁽¹⁾.

2. حكومة الوحدة الوطنية الثانية 1988م - 1990م.

شارك حزب العمل من جديد في هذه المرحلة مع حزب الليكود في حكومة الوحدة الوطنية وهذا نتيجة عدة أسباب أهمها:

- التقارب الشديد في عدد مقاعد حزب العمل والليكود في الكنيست في ضوء انتخابات عام 1988م حيث تحصل حزب العمل على 31 مقعد في حين تحصل حزب الليكود على 40 مقعدا.
- فشل حزب العمل في تشكيل حكومة ائتلافية بأغلبية تمثيلية في الكنيست.
- الضغوط الخارجية من يهود الولايات المتحدة الأمريكية، ومن الإدارة الأمريكية في اتجاه تشكيل حكومة وحدة وطنية، تضع حدا لا ابتزاز الأحزاب الدينية، وتعمل على توفير الاستقرار السياسي في إسرائيل بهدف القضاء على الانتفاضة ومواجهة الأزمة الاقتصادية التي تعرفها إسرائيل.
- شهدت إسرائيل مظاهرات ضخمة آنذاك تطالب بإصلاح النظام الانتخابي للحد من نفوذ الأحزاب اليهودية.
- وقد استمرت هذه الحكومة في عملها إلى غاية عام 1992م، أما حزب العمل فقد انسحب من الحكومة عام 1990م.
- وقد أثبتت هذه المرحلة تراجع حزب العمل في إسرائيل، وعن دورة التاريخي والسياسي في صناعة القرار السياسي ولعل مما يؤكد ذلك الرأي:
- فشل حزب العمل في تشكيل حكومة ائتلافية بمعزل عن الليكود.

¹ - دان هورفينس وآخرون، الثابت والمتغير في الإستراتيجية الإسرائيلية، مترجم (قبرص: وكالة المنار للصحافة والنشر، 1986)، ص 55.

- فشل بيريز في الحصول على منصب وزير الخارجية في الحكومة بعد أن رفض شامير منحه هذا المنصب.
- انسحاب حزب العمل من الحكومة بعد فشله في التأثير على شامير فيما يتعلق بموقف الحكومة من مبادرات التسوية التي شهدتها القضية الفلسطينية آنذاك⁽¹⁾.

برنامج الحزب الانتخابي بين عام 1988 - 1992م:

خاض حزب الليكود الإسرائيلي انتخابات الكنيست الثانية عشر عام 1988م ببرنامج شأنه شأن البرامج التي خاض بها الانتخابات الإسرائيلية السابقة، وفيما يتعلق بالقضية الفلسطينية، أو مسألة قيام الدولة الفلسطينية فقد جاء في برنامجه أن أرض إسرائيل حق أبدي للشعب اليهودي، وأنه سوف تقوم حكومة الليكود في الاستمرار في تطبيق القانون الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية التي احتلتها عام 1967م، وذلك من أجل عدم تسليمها لأيه سلطة غير السلطة إسرائيلي، كما أوضح البرنامج بأن الحكم الذاتي الذي سوف يمنح للفلسطينيين، لا يشمل صلاحيات سياسية أو تنفيذية، وأكد الحزب على استمرار الاستيطان وتوسيعه، والاستمرار في ضرب الانتفاضة للقضاء عليها، كما أكد استعداد الحزب للتفاوض مع ممثلين عن الشعب الفلسطيني شريطة ألا يكونوا على صلة بمنظمة التحرير الفلسطينية⁽²⁾.

موقف حزب الليكود من قيام الدولة الفلسطينية 1988. 1990م

عقدت الحكومة الإسرائيلية الثانية والعشرين جلستها الأخيرة في 18 كانون أول/ ديسمبر عام 1988م، وخلال هذه الجلسة اتفق حزب الليكود والعمل على معارضة قيام دولة فلسطينية، بين النهر والبحر، وأن على إسرائيل بذل كل الجهود الممكنة لمنع قيامها وإلا أنه طرحت عدة أفكار خلال هذه الجلسة، تمحورت بالمجمل حول إطار الحكم الذاتي، وبعد الانتخابات الإسرائيلية وتحديدا في 20 كانون أول/ ديسمبر 1988م، أدى استمرار الانتفاضة الفلسطينية، إلى توحيد الجبهة الداخلية في إسرائيل، حيث دخل الحزبان الكبيران في إسرائيل في تشكيل حكومة وحدة وطنية، وقد اتفق حزب الليكود بزعامة إسحاق شامير وحزب العمل بزعامة شمعون بيرس على اقتسام السلطة، يتراأس على أثرها الليكود السنتين الأولى والثانية ويليه العمل في رئاسة الحكومة الإسرائيلية، ألا أنه حدثت خلافات حادة بين الحزبين بعد عام ونصف تقريبا،

¹ - عبد الفتاح محمد ماضي، الدين والسياسة في إسرائيل دراسة في الأحزاب والجماعات الدينية في إسرائيل ودورها في الحياة السياسية، مرجع سبق ذكره، ص 370 - 373.

² - نرمين يوسف غوانمة، حزب الليكود ودوره في السياسة الإسرائيلية، مرجع سبق ذكره، ص 190.

أدت لانسحاب العمل من الحكومة، حيث صوت حزب العمل إلى جانب مشروع حجب الثقة عن الحكومة، مما أدى إلى تقديم الحكومة الإسرائيلية لاستقالتها في مارس 1990م⁽¹⁾

وبالرجوع إلى الاتفاق على تشكيل حكومة الوحدة الوطنية، اتفقت حكومة الوحدة الوطنية على خطوط عريضة فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية، منها الاتفاق على تسريع الهجرة اليهودية إلى فلسطين، وبقاء مدينة القدس الكاملة والموحدة عاصمة أبدية لإسرائيل، وتحت السيادة الإسرائيلية بدون تجزئة، ونص البند رقم (11) للاتفاق على مواصلة عملية السلام وفق إطار اتفاق "كامب ديفيد" لإنشاء إدارة ذاتية للسكان العرب في الضفة الغربية وقطاع غزة، أما البند (12) فنص على أن تعارض إسرائيل قيام دولة فلسطينية في المنطقة الواقعة بين النهر والبحر، أما البند رقم (13) فقد نص على أنه لن تتفاوض إسرائيل مع منظمة التحرير الفلسطينية، واتفق حزب الليكود حزب العمل على أنه لن يحدث أي تغيير في السيادة في الضفة الغربية إلا بموافقة الحزبين مجتمعين مع ضمان استمرار وتطوير الاستيطان⁽²⁾

ومن خلال التدقيق في برنامج حكومة الوحدة للحزبين نجد أن هناك تطابق، واضحا في برنامج ومواقف الحزبين من حيث رفض قيام الدولة الفلسطينية، ووحدة القدس، واستمرار الاستيطان، وبناء على الاتفاق السابق الذكر بينهما تشكلت حكومة الوحدة الوطنية، قادت الفترة الأولى حسب الاتفاق حزب الليكود الإسرائيلي بزعامة إسحاق شامير، وفي الكنيست 22 كانون أول/ ديسمبر عام 1988م، القى إسحاق شامير خطابا بمناسبة نيته للحكومة الثالثة والعشرين، وقد تحدث إسحاق شامير فيه عن مسيرة إسرائيل خلال أربعين عاما، وأستعرض نحاج إسرائيل في أنجاز الأمن، والاستيطان، والسلام، وفيما يتعلق بالحملة الضخمة التي شنتها مؤسسات منظمة التحرير الفلسطيني، بسبب الإجراءات القمعية التي انتهجتها إسرائيل ضد الفلسطينيين خلال اندلاع الانتفاضة الفلسطينية، أوضح إسحاق شامير بأن هذه الحملة قائمة على التضليل وهدفها الحصول على دعم دولي لقياد دولة فلسطينية على الأراضي الفلسطينية التي احتلت عام 1967م، فقد طالب شامير بتوحيد الصفوف لمواجهة هذه الضغوط، داعيا إلى دفع عجلة السلام، كما دعا العرب إلى السلام، كما توجه بمخاطبة سكان الضفة الغربية، وقطاع غزة حاثا إياهم للإصغاء إليه للعيش بسلام واستعداد إسرائيل لتوفير جو العيش السلمي معهم، فحرض شامير أهالي الضفة الغربية، وقطاع غزة على منظمة التحرير الفلسطينية، ودعاهم للخروج عن نداءاتها، لأن الإصغاء لهم لم يجلب لهم سوي المعاناة (في إشارة لاستخدام العصا والجزرة)، كما دعا إلى مفاوضات مباشرة مع ممثلين عن الشعب الفلسطيني، ليس له علاقة بمنظمة التحرير

¹ - الكنيست الإسرائيلي (1988): الكنيست الثانية عشرة . تركيب الكتل وتركيب الحكومات.

<http://www.knesset.gov.il/history/arb/hist12-s.htm> 2010

² - الخطوط الأساسية لبرنامج الحكومة، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، العدد 12 (ديسمبر 1988)، ص 933 935.

الفلسطينية، وأكمل شامير خطابه قائلاً "ليس هناك مجال لإقامة دولة عربية ثانية داخل أرض إسرائيل، ولن تقوم مثل هذه الدولة"، كما تطرق شامير إلى الأهمية الإستراتيجية للمستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية، وقطاع غزة، كون وجود مثل هذه البؤرة يمنع قيام دولة فلسطينية، وعبر أيضاً عن موقف الحكومة تجاه مدينة القدس المحتلة، فأكد على وحدتها وبقائها تحت السيادة الإسرائيلية، أما موقف الحكومة الإسرائيلية تجاه ما عبرت عنه الولايات المتحدة الأمريكية دخولها في حوار مع منظمة التحرير الفلسطينية، عارضها شامير وأبدي أسفه على هذا الحوار، ودعاها إلى إعادة النظر في قرارها، ودعا في خطابه على تشجيع يهودا الاتحاد السوفيتي على الهجرة إلى فلسطين بهدف تطوير الاستيطان في الأراضي المحتلة عام 1967م، ودعا لفتح أبواب الهجرة اليهودية⁽¹⁾.

موقف حزب الليكود من قضية القدس في عهد حكومة الوحدة الوطنية:

أن المواقف الإسرائيلية بصورة عامة متطابقة تجاه قضية القدس ولكن خلال فترة حكومة الوحدة الوطنية تعددت مواقفها، ويذكر هنا أن البند السادس من الوثيقة التي وقعها حزب الليكود والعمل للائتلاف الحكومي، قد نص على أن القدس عاصمة إسرائيل الأبدية مدينة موحدة بسيادة إسرائيلية غير قابلة للتقسيم، ويتم تأمين التوجه الحر للاماكن المقدسة وحرية العبادة لجميع أبناء الديانات⁽²⁾

هذا ما أكد عليه أعضاء حزب الليكود مرارا في عدة مناسبات، ففي 5 أبريل عام 1989م، وأما حشد من يهود نيويورك Network أثناء زيارته للولايات المتحدة الأمريكية قال إسحاق شامير "لا يمكن تقسيم القدس، فستبقى موحدة تحت السيادة الإسرائيلية وستبقى عاصمة لإسرائيل للأبد"⁽³⁾

وفي كلمة ألقاها شامير أمام اللجنة المركزية لحزب الليكود في 5 تموز/يوليو عام 1989م، صرح: "بأن مدينة القدس ليست جزءاً من مبادرته الخاصة، وأنها عاصمة الشعب الإسرائيلي، وعاصمة دولته الأبدية، وأنه بخصوص اشتراك عرب القدس الشرقية في الانتخابات، قد حدده قرار الحكومة التاسعة عشر بزعامة مناحيم بيغن والذي صدر في 5 سبتمبر 1982م.

¹ - غازي السعدي، الأحزاب والحكم في إسرائيل (الأردن: دار الجليل للنشر والأبحاث الفلسطينية، 1989)، ص

² - نرمين يوسف غوانمة، حزب الليكود ودوره في السياسة الإسرائيلية، مرجع سبق ذكره، ص 191.

³ - شامير أمام اللجنة المركزية أحزاب الليكود، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد 1 (شتاء، 1990)، ص 166 - ص 170.

أما أرئيل شارون فقد ركز في مشروعه على عدة قضايا منها القدس فقال: "يجب أن نوضح للعالم بأن هناك دولة فلسطينية قائمة في الأردن، وأن القدس ستبقى موحدة تحت السيادة الإسرائيلية ودون أية مكانة للآخرين فيها في أي تسوية، وأن الأمن سيبقى بأيدي إسرائيل"

خامساً: برنامج الحزب الانتخابي بين عام 1990م - 1992م

خاض حزب الليكود الإسرائيلي الانتخابات الإسرائيلية لانتخابات الكنيست الثاني عشر عام 1988م، والتي على أثرها تشكلت حكومة الوحدة الوطنية، انتهت بانسحاب حزب العمل منها وبعدها شكل شامير حكومة الائتلافية حتى العام 1992، وبالرجوع إلي البرنامج الانتخابي لحزب الليكود عام 1988م، فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية محددا كالتالي في:

- تشديد العقوبات في المناطق المحتلة، واستخدام المزيد من القوة لقمع الانتفاضة.
- إقامة المستوطنات وتوسيعها في المناطق المحتلة.
- لدولة إسرائيل الحق في المطالبة بالسيادة على "يهودا والسامرة" وغزة، وهي سوف تطالب بذلك، وتعمل من أجل تحقيق حقها هذا.
- لا يمكن تقسيم الأراضي في "يهودا والسامرة" وأن الدولة الفلسطينية لم تقم بأية شروط كانت.
- الحل الأكثر ملائمة هو إجراء مفاوضات بين إسرائيل وبين سكان المناطق للتوصل إلى تسويات سلمية، تؤدي للحكم الذاتي.
- رفض الاشتراك في المؤتمر الدولي، لأن إسرائيل مستعدة لإجراء مفاوضات مباشرة مع الدول العربية، بهدف التوقيع على اتفاقية سلام⁽¹⁾

يلاحظ على برنامج الليكود السابق الذكر، أنه فيما يتعلق برفض قيام الدولة الفلسطينية هو رفض مطلق، فلم يتغير الموقف، وتضمن البرنامج كذلك التشديد على حق إسرائيل في أرض إسرائيل التاريخية، أما الجديد في هذا البرنامج هو إضافة بندا يتضمن تشديد العقوبات على الفلسطينيين في الضفة الغربية، وقطاع غزة للقضاء على الانتفاضة، أما فيما يتعلق بالحل مع الفلسطينيين فقد فضل الليكود التفاوض مع الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة دون غيرهم، ويعتبر هذا إقصاء لمنظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي، والوحيد للشعب الفلسطيني، ويلاحظ من البرنامج كذلك أن الحزب تراجع عن فكرة الحكم الذاتي على أساس اتفاقية كامب ديفيد عقب فشل الخيار الأردني الذي طالما طرحته إسرائيل، كما رفض الحزب فكرة المؤتمر الدولي، وذلك تحاشيا لتورط إسرائيل في مؤتمر دولي قد يحرجهادوليا، فشامير يرى بأن تدخل المجتمع الدولي من شأنه أن ينشي دولة فلسطينية في أرض إسرائيل وهذا حسب

¹ - يارا السيد، الليكود تنظيما وممارسة، مجلة شؤون فلسطينية، العدد 208 (مايو، 1990)، ص 44 - ص 64.

نظرته نهاية العالم، كومه يري بهذا قيام حزب عالمية، وليس هذا أقضي ما يراه شامير إذا قامت دولة فلسطينية⁽¹⁾

شكل حزب الليكود الإسرائيلي الحكومة بعد أن اضطرت حكومة الوحدة الوطنية إلى تقديم استقالتها، وذلك عقب تقديم مشروع حجب الثقة عن الحكومة الذي قدم للكنيست الإسرائيلي، في 15 آذار/مارس 1990م وصوت عليه حزب العمل، أحد أقطاب حكومة الوحدة الوطنية التي كانت قد تشكلت في 22 كانون أول/ديسمبر 1988م، حيث حدث الخلاف بين حزبي الليكود والعمل حول طريقة إجراء المفاوضات السلمية مع الفلسطينيين، وعقب التصويت بحجب الثقة عن الحكومة نجح حزب الليكود بزعامة إسحاق شامير بتشكيل حكومة ضيقة بزعامة⁽²⁾

وأثناء جهود شامير بتشكيل حكومة الوحدة الوطنية يشترك فيها حزب العمل مجدداً، حدث شجار بين حزبي الليكود والعمل حول دخول إسرائيل في إطار حل سلمي مع العرب، فقد أكد شمعون بيرس أن السلام يجنب إسرائيل مخاطر فذكرها لشامير بأنه في نهاية القرن العشرين، سوف يكون بإمكان العرب امتلاك سلاح غير تقليدي الأمر الذي يعرض إسرائيل للخطر، وقد رد عليه إسحاق شامير بأنه لا يتوجب عليه قول ذلك لأنه لو حدث فعلاً فإن العرب لن يحترموا السلام أيضاً وتبقى مواقف شامير متطرفة وتزيد بالتطرف فيما يخص صنع السلام⁽³⁾

وقد شكل حزب الليكود الإسرائيلي الحكومة الرابعة والعشرين لإسرائيل بتاريخ 11 حزيران/يونيو 1990، ونجح في الحصول على تأييد 62 عضو كنيست من اليمين الإسرائيلي، والمتدينين، وعارضها 57 عضواً، فيما امتنع عضو كنيست قد انشق عن "أغودات إسرائيل" وهو أبراهام فيردغير وقد حصل حزب الليكود في هذه الحكومة على اثنتي عشر حقبة وزارية، بالإضافة لمنصب رئيس الوزراء، ومن هنا فإن من أهم الخطوط الأساسية لحكومة حزب الليكود الائتلافية مدي أدراك تطرف هذه الحكومة كونها في مجملها يمينية، ودينية، وجميع الأحزاب المؤلفة لها متسلطة منذ نشأتها على الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني، ففي النقطة (ب) من البند (1) من النظام الائتلافي تنص على أن الحكومة ستبذل وتوفر كل الجهود من أجل تسريع تهجير اليهود لفلسطين، وهذا من شأنه أن يؤثر على التركيبة الديموغرافية والجغرافية، حيث أن زيادة الهجرة ترفع من معدل الاستيطان على الأراضي الفلسطينية، وخاصة في أراضي الضفة الغربية، وقطاع غزة، وهذا يشكل عقبة كبيرة أمام أي مبادرة لقيام دولة فلسطينية، أما البند الثاني فقد أعطي حقا أزليا لليهود في أرض فلسطين، وهذا الحق مقترن أيضاً بالأمن والسلام، أما

¹ - المرجع السابق، ص 44 - 64.

² - الكنيست الإسرائيلي (1988): الكنيست الثانية عشرة تركيب الكتل وتركيب الحكومات، مرجع سبق ذكره، موقع الانترنت.

³ - موسوعة مقاتل من الصحراء: <http://www.moqatel.com> /openshare/Behoth/siasia21/Etefakats

النقطة (و) من البند(3)، فقد نصت صراحة على أن إسرائيل: "ستعارض إقامة دولة فلسطينية إضافية في قطاع غزة، وفي هذه المنطقة الواقعة بين إسرائيل والأردن⁽¹⁾، ومن أهم ما تعرضت إليه هذه النقطة أن إسرائيل تعارض قيام دولة فلسطينية إضافية، والمقصود هنا بدولة إضافية على اعتبار أن الأردن هي دولة الفلسطينيين، وأيضاً في وثيقة الائتلاف وفي موقف متجدد هو الإصرار على عدم الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية كممثل شرعي للشعب الفلسطيني، وعدم التفاوض معها بأي حال، وجدد الليكود موقفه من خلال وجوده بالحكومة من مدينة القدس كعاصمة موحدة لإسرائيل، وغير مقسمة، وتحت السيادة الإسرائيلية، وبأنها غير مشمولة في إطار الحكم الذاتي، ولا حتي في الانتخابات التي ستجري لسكان الضفة الغربية، وقطاع غزة، أما البند الرابع من نظام الائتلاف الذي شكله اليهود، فقد أهتم بموضوع الاستيطان حيث أعتبر أن الاستيطان في أرض فلسطين حق للشعب اليهودي، وأن الاستيطان جزء لا يتجزأ من الأمن القومي الإسرائيلي، وأن حكومة الائتلاف سوف تعمل على تطويره، وتعزيزه، وتوسعه في الأراضي الفلسطينية، وبالفعل ما تم الحديث به عن الاستيطان، حيث شهد عهد "أريئيل شارون" الذي عين وزيراً للبناء والإسكان، أكبر عمليات الهجرة لليهود شهدتها حكومة حزب الليكود منذ حكومة مناحيم بيغن الأولى في 20 يونيو 1977⁽²⁾.

وعندما انفرد حزب الليكود بالحكم في ما بين الفترة 11 يونيو 1990م، وحتى 13 يوليو 1992م، كانت الظروف الإقليمية، والدولية تسمح لليكود بتصعيد الاستيطان، وفرض سياسة الأمر الواقع خاصة في القدس، وذلك قبل أن يتم البدء في أي حديث عن عملية السلام، خاصة وأن هذه الفترة كانت يسودها حالة من التشردم العربي بعد حرب تحرير الكويت، والقضاء على قدرات الطرق العسكرية، أيضاً شهدت هذه الفترة انهيار الاتحاد السوفيتي، مما أي إلى إلقاء أية قيود مفروضة على هجرة اليهود الوفيات، وفيما يختص بالقدس فقد كشفت الحكومة من أنشطتها الاستيطانية فيها، فقد طرح حزب الليكود العديد من خطط الاستيطان التي تهدف إلى تعزيز مكانة مدينة القدس كعاصمة أبدية لإسرائيل، حيث اعد أريئيل شارون وزير البناء والإسكان في حكومة الليكود خطة لبناء 26 حياً استيطانياً بالقدس وقد أعلن عن نيته في توطين مليون يهودي في مدينة القدس، أما رئيس الحكومة إسحاق شامير وفي الاحتفال بمرور خمسة وعشرين عاماً على احتلال القدس قال "بأن القدس ليست موضوع مساومة"، وفي حديث آخر له أمام

¹ - الاتفاق الائتلافي والخطوط الأساسية، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد3(صيف، 1990)، ص 147 - 153.

² - المرجع السابق، ص 147 - 153.

المهاجرين الروس قال أن عاصمتنا الأبدية ستكون مدينة السلام التي تستوعب السكان اليهود من جميع الطوائف الدينية أو علمانية⁽¹⁾

وقد شكل الليكود هذه الحكومة اليمنية، وكانت بدون شك حكومة راديكالية، حيث أقدم اليمين على إبلاغ الكنيست الإسرائيلي أن حكومته تشمل كافة الأطياف الوطنية الإسرائيلية، وقد عين شامير، أرئيل شارون في منصب وزير الإسكان وهذا التعيين له دلالات واضحة المدلول لتنفيذ برامج الليكود، وخاصة فيما يتعلق بالاستيطان في الأراضي الفلسطينية المحتلة، حيث أنه وضع في يد شارون ميزانية ضخمة لتمويل مشاريع الاستيطان وقد اعتبر ذلك تحدياً واضحاً لرغبة الولايات المتحدة الأمريكية، التي كانت قد ضغطت من قبل لإحلال مشروع سلام في الشرق الأوسط، أما وزارة الخارجية فقد أسندتها إلى "ديفيد ليفي" وهو من أصول شرقية وقد كان لا يتقن اللغة الإنجليزية، وهو أول وزير خارجية إسرائيلي لا يتقن أكثر من لغة، وقد أرجع بعض المحللين تعيينه، وبصورة طريفة إلى أن شامير قد قصد من تعيينه في هذا المنصب كونه لا يتحدث الإنجليزية، وبالتالي لا يمكنه إعطاء الرد إلى وزير الخارجية الأمريكي جيمس بيكر، أما وزارة الدفاع فقد أسندتها لصديقه موشيه أرنس، وقد كان شامير لا يزال متمسكاً بخبطته للسلام التي أعلنها في آيار/مايو 1989م على أساس اتفاق كامب ديفيد وكان شامير قد أعترف بأنه سوف يرد على خطة بيكر للسلام بصورة غير مباشرة حيث قال: ((إننا بهذه الطريقة منعنا من تفسخ مبادرتنا... فعلى المرء أن يعرف كيف يبطل مفعول الألغام ويتجنب الأخطار ويتفحص أي تحرك مقترح من قبل الآخرين وفقاً لذلك))⁽²⁾.

سادساً: برنامج الحزب الانتخابي بين عام 1996م - 1999م:

- ما أن وقع حزب العمل الإسرائيلي اتفاق أوسلو مع منظمة التحرير الفلسطينية بصفتها الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني، حتى ثار اليمين الإسرائيلي المعارض لأية تسوية مع الفلسطينيين، إلى أن وصلت نتيجة التحريض إلى ذروتها حيث أقدم مستوطن يدعي "إيغال عمير" على قتل رابين في احتفال وسط مدينة تل أبيب حينها تسلم وزير خارجية إسرائيل شمعون بيرس الحكم آنذاك لاستكمال الفترة المتبقية لقيادة الحكومة الإسرائيلية، حيث يمكن ذكر جملة من الأسباب والعوامل التي أدت إلى هزيمة حزب العمل في الانتخابات المزدوجة عام 1996م لعل أهمها:
- انحسار التأييد الداخلي لاتفاقية أوسلو التي وقعتها حكومة رابين - بيريز مع منظمة التحرير الفلسطينية.

¹ - نرمين يوسف غوانة، حزب الليكود ودوره في السياسة الإسرائيلية، مرجع سبق ذكره، ص 279.

² - كوهين شندلر، إسرائيل والليكود والحلم الصهيوني، مرجع سبق ذكره، ص 309.

- انحصار التأييد الداخلي لسياسة بيريز الأمنية، بسبب العملية الاستشهادية التي وقعت في القدس وتلك أبيب وعسقلان بين فبراير ومارس 1996م.
- عودة المهاجرين الروس إلى التصويت لصالح حزب الليكود، وذلك بسبب مطالبهم الاجتماعية والاقتصادية التي وعد بها حزب العمل في برنامجه الانتخابي عام 1992م، ولم ينفذها أثناء فترة حكمه.
- ثبات أغلبية الناخبين من أبناء الطوائف الشرقية والطبقة الفقيرة وسكان البلدان الهامشية على التصويت لصالح حزب الليكود.
- الأخطاء التي ارتكبها بيريز أثناء حملته الانتخابية التي كانت دفاعية وسلبية، حيث ركز على شعارات إسرائيل قوية مع بيريز، بينما كانت الدعاية الانتخابية لمنافسة نتنياهو عن حزب الليكود هجومية، صورت حزب العمل بأنه سيقسم القدس وسيسيء إلى أمن إسرائيل الداخلي وسيضع الأمن في يد ياسر عرفات⁽¹⁾.
- أنانية بيريز التي جعلته يخوض الانتخابات وهو يخطط لانتخابات عام 2000م.
- امتناع فئة من العرب عن التصويت لصالح بيريز واقتراعهم لصالح نتنياهو وهذا احتجاجاً على سياسة بيريز الأمنية المتطرفة سواء في الأراضي الفلسطينية المحتلة أو العدوان الإسرائيلي على لبنان عام 1996م.
- النظام الانتخابي الجديد الذي مكن الإسرائيليين من الاقتراع المباشر لرئيس الوزراء، والذي حصر المناقشة بين بيريز ونتنياهو، وجعل مؤيدي الأحزاب، وخاصة الصغيرة منها يصوتون لأحد المرشحين وفقاً لقناعتهم، دون أن يؤثر ذلك في تصويتهم لمرشحي أحزابهم في الانتخابات البرلمانية إلى الكنيست.
- نجاح حزب الطريقة الثالث الذي أنشق عن حزب العمل عام 1994م، في جذب أصوات الناخبين المتشددون الذين كانوا في السابق من مؤيدي حزب العمل.
- وضع 70 ألف ناخب يهودي بطاقة بيضاء في صناديق الانتخابات، وهو ما يمثل احتجاجاً يهودياً على سياسة بيريز، وقد أظهر نتائج الانتخابات أن الوسط اليهودي قد منح نتنياهو 53 بالمئة من الأصوات مقابل 44.3 بالمئة لبيريز، أما الوسط العربي فقد منح 94.3 بالمئة لبيريز مقابل 5.2 بالمئة لنتنياهو⁽²⁾.

¹ - عبدالفتاح محمد مافي، الدين والسياسة في إسرائيل، دراسة في الأحزاب والجماعات الدينية في إسرائيل ودورها في الحياة السياسية، مرجع سبق ذكره، ص 405.

² - هيثم أحمد مزاحم، حزب العمل الإسرائيلي، مرجع سابق ذكره، ص 75.

في حين تزعم بنيامين نتنياهو قيادة حزب الليكود الإسرائيلي لخوض المعركة الانتخابية الرابعة عشر للكنيست الإسرائيلي بتاريخ 29 أيار/مايو 1996م، حيث تم انتخاب رئيس الوزراء بصورة مباشرة على مستوى دولة إسرائيل كمنطقة انتخابية واحدة⁽¹⁾.

حيث فاز بها زعيم حزب الليكود بنيامين نتنياهو بعد ما فشل شمعون بيرس في الحصول على أصوات الناخبين العرب نتيجة ارتكابه لمجزرة قانا في جنوب لبنان وكان نتنياهو حدد مهماته كرئيس وزراء عندما فاز بالانتخابات الداخلية لحزب الليكود وهي توفير الأمن لمواطني إسرائيل، والعمل على إسقاط حكومة رابين التي عقدت سلام مع الفلسطينيين وكذلك رفض الالتزام بتنفيذ الاتفاقيات التي وقعتها الحكومة السابقة مع الفلسطينيين ورفض اقتراح "روني ميلو" الخاص بالحكم الذاتي عزة أولاً الذي أطلقه في أيار/مايو 1993م⁽²⁾، وبعد أن فاز حزب الليكود في الانتخابات الإسرائيلية، التي جرى على انتخاب رئيس الوزراء بصورة مباشرة للدورة الرابعة عشر للكنيست الإسرائيلي، شكل بنيامين نتنياهو حكومته الائتلافية بقاعدة برلمانية بلغت ستة وستين عضواً، وثمانية عشر وزيراً، وقد كان الائتلاف مكوناً من عدة أحزاب وهي : الليكود، وجيشر، وتسومت، والمفدال، وشاس، وإسرائيل يعلياه، يعودث هتوراه، وحركة الطريق الثالث⁽³⁾.

الجدول

الأحزاب والقوائم التي شكلت الائتلاف الحكومي الثلاثين من يونيو 1998

الحزب أو القائمة	نسبة الأصوات	عدد المقاعد
الليكود/ جيشر/ تسوميت	25.1	32
شاس	8.5	10
المفدال	7.9	9
يهودت هيتوراة	3.2	4
إسرائيل بعاليا	5.7	7
الطريق الثالث	3.1	7
	53.5%	66

المصدر: عبد الفتاح محمد ماضي، الدين والسياسة في إسرائيل، ص44.

¹ - فتحي الوحيدي، نظام الحكم في إسرائيل، (فلسطين: 1997)، ص 82.

² - جيري جريس، الليكود، تغيير في الشكل وثبات في المضمون، مجلة شؤون فلسطينية، العدد 249، (مايو، 1993)، ص173، ص188.

³ - وزارة الخارجية الإسرائيلية (2002) وزارة خارجية إسرائيل

<http://www.altawasul.com/MFAAR/arabicthe+minsitry+arab/2010>.

أهمية الأحزاب الدينية في إئتلاف يونيو 1996

الأحزاب الدينية	الأحزاب المشاركة في الائتلاف	عدد مقاعد الأحزاب الدينية في الائتلاف	عدد مقاعد الائتلاف	السنوات	الحكومة	الكنيست
نعم	شاس، المفدال، يهودا هيتوراه	23	66	يونيو 96	30	14

المصدر: عبد الفتاح محمد ماضي

برنامج حزب الليكود الانتخابي عام 1996:

خاص حزب الليكود الإسرائيلي انتخابات الدورة الرابعة عشر للكنيست التي أجريت عام 1996م، ببرنامج عمل عبر فيه عن كافة توجهات اليمين الإسرائيلي، مستغلاً تقلبات الرأي العام بسبب العمليات الفدائية التي حدثت داخل إسرائيل، وقد حدد الحزب برنامجه الانتخابي عام 1996م في الآتي:

- متابعة الفلسطينيين لالتزاماتهم ، بما في ذلك الإلغاء الحقيقي للميثاق، وقمع الإرهاب، وهو ما حدث لاحقاً بحضور الرئيس الأمريكي بيل كلينتون.
- حرية الحركة للجيش الإسرائيلي في جميع المناطق لمحاربة الإرهاب.
- حكم ذاتي للفلسطينيين ما عدا شئون الخارجية والأمن.
- القدس موحدة تحت السيادة الإسرائيلية، وأغلق مؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية بالمدينة⁽¹⁾.

نجد في هذا الإطار بأن برنامج حزب الليكود الإسرائيلي فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية، بأنه يمثل اليمين الإسرائيلي كافة، فهذا البرنامج يعتبر برنامجاً أمنياً وليس سياسياً، كونه يتسلط على الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني، فهو يعطي الفلسطينيين حكماً ذاتياً فقط، بمعنى الرجوع للخلف عشرين عاماً، ويذكرنا بالطرح الذي طرحه بيغن في مفاوضات كامب، أما القدس فقد حدد مصيرها لليكود كباقي حكومات إسرائيل وأراد الليكود من خلال برنامجه الانتقاص من هيئة السلطة الفلسطينية، بالسماح للجيش الإسرائيلي بحرية الحركة في أي مكان من أراضي السلطة الفلسطينية، وأكد على شرعية الاستيطان وبقائه تحت السيطرة الإسرائيلية بمعنى عدم احتمالية إخلاء المستوطنات في المستقبل، علماً بأن الاستيطان قابع على الأراضي الفلسطينية التي يتطلع الفلسطينيون لإقامة دولتهم عليها، وبالتالي فليكود رافض لقيام دولة فلسطينية مستقلة،

¹ - أبو طالب، جولة شولتز ومستقبل التسوية ، مجلة السياسة الدولية ، العدد، 93 (يوليو، 1988)، ص 127 - 134.

وقدمت نتتياهو أثناء حملته الانتخابية، الإسرائيليون إلى عدم الثقة بالفلسطينيين، وكذلك عدم الاستمرار في عملية السلام، لأن ذلك يشكل وبالأعلى على إسرائيل، وأركز نتتياهو بتصريحاته هذه إلى مقاله نشرتها صحيفة يديعوت أحرنت، عام 1993م جاء فيها بأن الرئيس ياسر عرفات قال: ((بأن اتفاق أوسلو ليس إلا جزءاً من خطة تسير على مراحل تبنتها منظمة التحرير لإبادة إسرائيل))⁽¹⁾.

برنامج حكومة الليكود عام 1996م - 1999م:

في 16 سبتمبر فاز حزب الليكود الإسرائيلي بالانتخابات الإسرائيلية، فتقدم رئيس الوزراء الإسرائيلي المنتخب بنيامين نتتياهو ببرنامج حكومته إلى الكنيست في الجلسة الاقتصادية للدورة الرابعة عشر للكنيست لنيل ثقته، وقد نص برنامج الحكومة على أهمية السلام، وضرورة توسيعه مع جيرانها العرب، بما يضمن أمن إسرائيل ومواطنيها، أما فيما يتعلق بموضوع القدس فقد أكد برنامج حكومة الليكود على أهمية تقوية مركزها كعاصمة أبدية للشعب اليهودي نحو العمل على ضرورة زيادة حركة الهجرة اليهودية إلى إسرائيل. وتطوير الاستيطان وتوسيعه في الأراضي العربية، هذا فيما يلي بالتوجهات السياسية لحزب الليكود فقد ركز على مسألتي السلام والأرض، وحق الشعب اليهودي في أرض إسرائيل والاعتراف بالاتفاقيات الموقعة واحترامها، ومعارضة قيام دولة فلسطينية ، أما فيما يتعلق بالحدود فتعتبر حكومة الليكود بأن حدود إسرائيل الشرقية مع الأردن هي حدود إسرائيل، وبقاء القدس موحدة، وكذلك السيطرة على مصادر المياه في مناطق الاستيطان⁽²⁾.

يتضح من الخطوط الرئيسية لسياسة حكومة الليكود ومنذ بداية عملها معارضة قيام دولة فلسطينية هذا بخلاف ما نص عليه البرنامج من وضع العراقيل التي يستحيل معها قيام دولة فلسطينية، كونه يضع الأسس المجهضة لقيام الكيان الفلسطيني، وخاصة فيما يتعلق بمسألة الحدود والتي تعتبر إن وقعت اتفاقية أوسلو من المسائل المعقدة والتي تم إرجاؤها إلى المرحلة النهائية من المفاوضات أما الاستيطان الإسرائيلي في المناطق الفلسطينية، فوضع نبداً الإجازة السيطرة على مصادر المياه في مناطق الاستيطان، ومسألة أخرى أيضاً اعتبرت عقبة في وجه المفاوضات، التي تمت في أوسلو، وهي القدس فقد أبقى الحزب على أهمية القدس للشعب اليهودي كعاصمة له، غير مجزأة ، وبهذه يصبح موقف برنامج حكومة نتتياهو متشابهاً مع البرامج التي سبقت لحزب الليكود، فبرنامج نتتياهو كان متشدداً وخاصة في موضوع القدس،

1 - عزمي بشارة ، هزيمة بيرس هزيمة لأوسلو، مجلة السياسة الفلسطينية، العدد 10 (ربيع، 1996)، ص 35-45 .

2 - <http://www.alsaher.com/vb2/showthread.php?t=77354/20/> /

وإبقائها على وضعها الحالي، كما يسعى إلى زيادة إمدد التفاوض وكسب الوقت وأن ما يعرضه الليكود على الفلسطينيين هو لإدارة حياتهم في إطار حكم ذاتي⁽¹⁾.

إن موقف الليكود فيما يتعلق بالفلسطينيين يستند إلى سياسة الأمر الواقع التي كانت موجودة على الأرض بعد احتلال الضفة الغربية وقطاع غزة عام 1967م، وبهذا ومن ضمن خطوط عمل حكومته فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية، قضيتي الدولة الفلسطينية واللجوء الفلسطينيين، فتضمنت معارضة قيام دولة فلسطينية، أو حتى أي وجود لأية سيادة غرب النهر، وعارضت حق العودة اللاجئين الفلسطينيين إلى أرض إسرائيل⁽²⁾.

موقف حكومة نتنياهو من قيام الدولة الفلسطينية:

إن عودة حزب الليكود للحكم بعد انتخابات عام 1996م، وخاصة بعد أن أبرمت حكومة حزب العمل "اتفاق أوسلو" مع الفلسطينيين، قد شكل عقبة كبيرة أمام التقدم في عملية السلام التي من شأنها أن تؤدي إلى قيام دولة فلسطينية، فقد لاقت هذه الاتفاقية الكثير من الاستخفاف من حزب الليكود، أدى هذا إلى تحول في شعور الفلسطينيين إلى حالة من الإحباط والقلق على مستقبل دولتهم المنتظرة، وهو ما عبر عنه الصحفي الإسرائيلي "أوري أفنيري" حيث قال "إن عدم احترام اتفاق أوسلو، وإهانة رئيس السلطة الفلسطينية في كل مناسبة... والمماثلة في الانسحاب من الخليل وتوسيع المستوطنات القائمة وبناء مستوطنات جديد.. كل ذلك يعزي للشعور بالإحباط"⁽³⁾.

ومع تولي الليكود الحكم تغيرت معالم معادلة إسرائيل نحو السلام، وقد حل مفهوم الأرض مقابل الأمن، بدلاً من الأرض مقابل السلام، وهو تصنيف إسرائيلي بعد أن كان مفهوماً مادياً، وقد واجهت عملية السلام مع الفلسطينيين عثرات كثيرة مع تولي حزب الليكود الإسرائيلي الحكم في إسرائيل، وهذا التعثر ترجم نوايا حزب الليكود إلى معارضة أي تقدم نحو قيام كيان فلسطيني على الأرض الفلسطينية التي احتلت عام 1967، خاصة وأن رئيس الحزب نتنياهو له أفكار خاصة وخطابه إبان الحملة الانتخابية وبعدها، ومن ممارسات تؤكد بأن مشكلة الليكود لم تكن حول تفاصيل عملية السلام، بل حول مبدأ السلام نفسه، وكذلك فإن القوى التي أوصلته إلى السلطة حدث من تصرفاته، واضحة جداً لأي خروج عن حدود الفكر اليميني المتطرف⁽⁴⁾، فالكتاب الذي ألفه نتنياهو بعنوان (مكان بين الاسم - إسرائيل والعالم) يحتوي على منطلقات

¹ - عزيز حيدر، الانتخابات الإسرائيلية 1996، مجلة المستقبل العربي، العدد 10 (صيف، 1996)، ص 43-ص 48.

² - خالد عايد، قراءة في برنامج حزب الليكود لانتخابات 1996، مجلة المستقبل العربي، العدد 219، ص 43-ص 48.

³ - أحمد الهواري، الانتفاضة الفلسطينية الممكن والمستحيل، مجلة السياسة الدولية، العدد 126 (أكتوبر، 1996)، ص 75 - ص 87.

⁴ - محمد عبد السلام، وآخرون، القضية الفلسطينية وآفاق التسوية (القاهرة: مكتبة مدبولي، 1998)، ص 156.

ومعتقدات تؤدي إلى هدم أية عملية سلام مع العرب، أما المشكلة الرئيسية التي يراها منتقياها، وخاصة في منطقة الشرق الأوسط هي انعدام الديمقراطية، ويرى بأنه لا بد من إضعاف الدول العربية، وعدم تقديم أي تنازلات للأنظمة الدكتاتورية في الشرق الأوسط أما الشق الآخر لنظرة منتقياها للشرق الأوسط والمتعلقة بالسلام مع العرب، فكرة الأمن مقابل السلام وليس الأرض مقابل السلام، ومؤدي هذا الفكرة بأنه لا يوجد سلام مع وجود (عمليات إرهابية)، وأن السلام لا يمنعها، وأنه لا سلام بدون أمن، وقد خلص منتقياها في النهاية إلى نتيجة عدم قبول فكرة قيام دولة فلسطينية في الضفة والقطاع باسم السلام لأن تلك الدولة سوف تكون مصدر لتهديد أمن إسرائيل، ويلاحظ أن منتقياها لم يشر إلى السلام مع الدول العربية بل أشار إلى التعاون مع العالم العربي، فالسلام الذي يريده منتقياها هو سلام قائم على هيمنة إسرائيل وحدها على الأرض العربية، وبالفعل فإن منتقياها ومنذ اليوم لتوليها لرئاسة الوزراء أعلن رفضه لأي انسحاب بعدما كان مجمداً، وقامت حكومته بأعمال مطاردة داخل مدينة الخليل، وفرض السيادة الإسرائيلية عليها، هذا أدى إلى حرمان السلطة من القيام بمهامها، ويعتبر هذا جوهر الرفض لأية مطالبة فلسطينية لاحقة بإنشاء دولة فلسطينية، وخاصة وأن استحقاق قيام دولة فلسطينية قد حددتها اتفاقية أوسلو في 4 مايو 1999 م كأعلى سقف زمني⁽¹⁾.

سابعاً: حكومة باراك الائتلافية 1999 - 2000م:

بعد حوالي ثلاث سنوات قضاهها حزب العمل في المعارضة ما بين 1996م و 1999م، تمكن الحزب من العودة إلى السلطة، وهذا بعد فوزه على حزب الليكود في الانتخابات عام 1999م.

أ. عوامل وأسباب عودة حزب العمل إلى السلطة عام 1999م:

- ساهمت عدة عوامل وأسباب في عودة حزب العمل إلى السلطة عام 1999م لعل أهمها⁽²⁾:
 - ساهمت شخصية باراك، بوصفه رئيساً سابقاً لأركان الجيش الإسرائيلي، وهو الجندي الذي حاز أكبر عدد من الأوسمة في تاريخ الجيش الإسرائيلي، وهو الذي يعتبر نفسه الوريث الشرعي لرابين.
 - وعودة باراك للناخبين باستئناف المفاوضات الإسرائيلية - العربية، التي كان توقفت في فترة حكم الليكود، كما وعد بانسحاب الجيش الإسرائيلي من جنوب لبنان، وكذلك التوصل إلى تسوية دائمة مع الفلسطينيين.

¹ - محمد عبد السلام، وآخرون، القضية الفلسطينية وآفاق التسوية، (القاهرة: مكتبة مدبولي، 1998)، ص 156.

² - هيثم أحمد مزاحم، حزب العمل الإسرائيلي، مرجع سبق ذكره، ص 75.

- تصويت فلسطيني الداخل، والذين يشكلون 12 بالمائة من مجموع الأصوات الانتخابية لصالح باراك، حيث حصل على 94.3 بالمائة من الأصوات العربية في مقابل حصول نتنياهو على 5 بالمائة⁽¹⁾.
- دعم الإدارة الأمريكية لحزب العمل في الانتخابات، وجاء هذا الدعم نتيجة رغبة الإدارة في استكمال المفاوضات الإسرائيلية - العربية التي انطلقت في عهد حكومة رابين - بيريز ، وتوقفت في فترة حكم الليكود.
- تصويت الإسرائيليين لصالح باراك باعتباره خليفة رئيس الوزراء السابق رابين، الذي بدأ مسيرة المفاوضات الإسرائيلية العربية، وفتح الطريق أمام إسرائيل لإقامة علاقات سياسية واقتصادية بين إسرائيل والدول العربية، وكانت المفاوضات قد توقفت في عهد حكومة الليكود بسبب مواقف الحزب المتطرفة، الأمر الذي وضع إسرائيل في عزلة دولية واثّر على علاقتها مع الدول الأوروبية، وجاء تصويت الإسرائيليين في هذا السياق على باراك بهدف استكمال المسيرة التي بدأها رابين⁽²⁾.

ب. تشكيل حكومة باراك:

سعى باراك بعد فوزه في الانتخابات لتشكيل حكومة إسرائيلية تعكس الاجتماع القومي لإسرائيل وهذا تحت الشعار الذي رفعه في الحملة الانتخابية إسرائيل واحدة من ناحية، كما سعى إلى إيجاد أغلبية تمثيلية للحكومة في الكنيست من ناحية أخرى⁽³⁾.

وقد نجح باراك بعد مفاوضات شاقة في تشكيل حكومة ائتلافية ، تتألف من قائمة إسرائيل واحدة "العمل - جيشر - ميماد" وحزب شاش، وحزب ميرتس، والحزب القومي الديني المفدال، وإسرائيل بعاليا، ويهود التوراة، وقد حظيت هذه الحكومة آنذاك بقوة تمثيلية في الكنيست بلغت 75 مقعداً، إلى جانب حصولها على تأييد أعضاء الأحزاب العربية في أعضاء حزب شينوي 18 مقعداً، وبذلك أصبح تمثيل الحكومة في الكنيست 93 مقعداً على حساب المعارضة التي أصبحت تمثل سوى 27 مقعداً في الكنيست أصل 120 مقعداً⁽⁴⁾.

¹ - إيمان حمدي، الانتخابات الإسرائيلية محددات ومؤشرات التصويت، السياسة الدولية، العدد 144، (أبريل، 2001)، ص 82.

² - المرجع السابق ، ص 83

³ - شاكر الجوهري، مستقبل المشروع الصهيوني، ضد نتائج الانتخابات الإسرائيلية ، مرجع سبق ذكره، ص 4.

⁴ - المرجع السابق، ص 4.

ومن خلال هذا الائتلاف الحكومي نجح باراك في ضم ممثلين عن كافة القوى السياسية والاجتماعية الهامة في إسرائيل، من علمانيين ودينيين واشكناز وسفارديم ومهاجرين روس ، مما كان من شأنه أن يجعله مؤهلاً لتوحيد غالبية الشعب الإسرائيلي خلف حكومته، ولقد راهن بعض الخبراء الإسرائيليين على أن انتخاب " رئيساً للحكومة أوجد فرصة فريدة لدفع مصالح إسرائيل إلى الأمام بصورة درامية، سواءً في الحلبة الإقليمية أو الدولية، وذلك من جراء خيبة الأمل الكبيرة التي أحدثتها حكومة نتنياهو في الشرق الأوسط والولايات المتحدة الأمريكية، وفي أوروبا... إن حكومة باراك ستحقق إنجازاً ما على صعيد عملية السلام العربي الإسرائيلي، وإذا ما حدث مثل هذا الإنجاز فإن عهداً سيبدأ بين إسرائيل وعدد كبير من الدول، كما سيفضي إلى تحسن في الاقتصاد الإسرائيلي " .

إلا أنهم أضافوا في مقابل هذا التفاؤل الكبير الذي سيتحقق بفضل حكومة باراك الائتلافية، إن باراك لا يتمتع بوقت غير محدد لإطلاق هذه المبادرات المتعددة، وغياب تقدم سريع سيخيب آمال المنطقة ويثير مجدداً الشكوك التي يثيرها البعض في المنطقة وبخاصة الفلسطينيين حيال نوايا باراك⁽¹⁾.

ج. أزمات حكومة باراك الائتلافية:

واجهت حكومة باراك الائتلافية عدة أزمات أدت في النهاية إلى تقديم باراك استقالته، ولعل من أهم هذه الأزمات:

1- على مستوى الحكومة:

ضمت حكومة باراك كما أشرنا من قبل عدة أحزاب، ليست جميعها على وفاق مع منظوره للتسوية مع الفلسطينيين، ولا هي أيضاً على انسجام في قضايا الإصلاح الاجتماعي والاقتصادي والثقافي، الأمر الذي أفقد باراك القاعدة الصلبة لاتخاذ القرارات سواءً في الشأن الداخلي أو الخارجي⁽²⁾.

وقد بدأت أزمة الأزمة السياسية لحكومة باراك بانسحاب كتلة يهود هتورا مع أعضائها بسبب نقل مولد كهربائي على أحد الطرق الرئيسية يوم السبت المقدس عند اليهود، وبانسحاب هذا الحزب تقلص تمثيل الحكومة في الكنيست من 73 مقعداً إلى 68 مقعداً، وفي 21 يوليو 2000م انسحبت كتلة ميرتس من الائتلاف احتجاجاً على تعيين عضو من حزب شاس وزيراً للتعليم، فتقلص بذلك تمثيل الحكومة في الكنيست إلى 58 مقعداً، وتلى ذلك انسحاب حزب شاس

1- شاي قلدان، جدول أعمال حكومة باراك، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد 40 (خريف، 1999)، ص 156-159.

2- صبحي عسيلة، الأزمة الداخلية في إسرائيل ومستقبل عملية السلام، السياسة الدولية، العدد 140 (أبريل، 2000)، ص 120-121.

وحزب إسرائيل بعاليا من الحكومة احتجاجاً على مشاركة باراك في قمة كامب ديفيد التي كان هدفها إيجاد تسوية دائمة لقضايا الوضع الدائم مع الفلسطينيين، وبانسحاب حزب شاس وحزب إسرائيل بعاليا تقلص تمثيل الحكومة في الكنيست إلى 37 مقعداً، وكانت كتلة الحزب القومي الديني المفدال آخر الكتل التي انسحبت من حكومة باراك التي تقلص تمثيلها في الكنيست إلى 32 مقعداً فقط.

2- على مستوى الكنيست:

واجهت حكومة باراك عدة اقتراحات بحجب الثقة، وكانت هذه الاقتراحات في الأساس احتجاجاً على سياسة باراك فيما يتعلق بالمفاوضات الإسرائيلية- الفلسطينية.

3- المعارضة خارج الكنيست:

واجهت حكومة باراك معارضة قوية خارج الحكومة والكنيست نتيجة سياسة باراك فيما يتعلق بالمفاوضات الإسرائيلية- الفلسطينية، وقد استطاع حزب الليكود استغلال الانسحابات المتتالية من الحكومة من ناحية ومعارضة بعض الأحزاب الأخرى لسياسة باراك من ناحية أخرى، في ابتزاز باراك وممارسة الضغوطات عليه، وقد تمكن شارون رئيس حزب الليكود من ابتزاز باراك من خلال الحصول على موافقته في زيارة المسجد الأقصى، وهذا في وقت حساس من المفاوضات الإسرائيلية- الفلسطينية التي كانت تهدف إلى إيجاد تسوية لقضية القدس، وقد كان من نتائج هذه الزيارة الاستفزازية اندلاع الانتفاضة الفلسطينية الثانية في الأراضي الفلسطينية كرد فعل على زيارة شارون، وهذا ما دفع باراك إلى استخدام الحل العسكري لإخمادها، إلا أن فشله كانت له آثار عكسية سواء في تدهور شعبيته في إسرائيل أو فقدان تأييده في الوسط العربي في الكنيست، وقد ساهمت الأزمات السابقة بشكل أساسي في دفع باراك إلى تقديم استقالته من رئاسة الحكومة وحزب العمل، وإعلانه عن تقديم انتخابات الكنيست التي كانت مقررة عام 2000م إلى غاية عام 2001م⁽¹⁾.

ثامناً: برنامج حزب الليكود الانتخابي بين عامي 2001م- 2003م:

أدت الزيارة التي قام بها زعيم حزب الليكود المعارض آرييل شارون إلى باحة المسجد الأقصى في 28 سبتمبر عام 2000م إلى اندلاع انتفاضة الأقصى، فقد كانت هذه الزيارة عقب مفاوضات كامب ديفيد التي انتهت بتاريخ 25 سبتمبر عام 2000م في واشنطن بين الرئيس الفلسطيني الراحل ياسر عرفات وبين رئيس الوزراء الإسرائيلي يهود باراك برعاية أمريكية، أدت

1- المرجع السابق، ص ص 122- 123.

هذه الزيارة وما نتج عنها وتعثّر مفاوضات كامب ديفيد إلى خلق أزمة سياسية عصفت بإسرائيل وحكومتها، حيث واجه باراك هجوماً عنيفاً من كافة التيارات السياسية في إسرائيل نتيجة تصاعد الانتفاضة وفشله في تحقيق سلام مع الفلسطينيين في كامب ديفيد والضغوطات الإسرائيلية، مما أضطره إلى تقديم استقالته مما أتاح الفرصة أمام اليمين الإسرائيلي وخاصةً حزب الليكود بزعامة أرئيل شارون للصعود مرة أخرى إلى سدة الحكم في إسرائيل لمواجهة الواقع الفلسطيني المتأمل باستقلاله وقيام دولته المستقلة التي أصبحت أكثر واقعية وحتمية، حيث جرت الانتخابات الإسرائيلية لمنصب رئيس الوزراء في 6 شباط/ فبراير عام 2001م انتهت بفوز ساحق لحزب الليكود حيث تقدم شارون على باراك بنحو عشرين نقطة وأصبح أرئيل شارون لأول مرة في حياته رئيساً للوزراء⁽¹⁾.

يرجع البعض بأن انتخاب أرئيل شارون رئيساً للوزراء كان بمثابة انعكاس لواقع استراتيجي واجتماعي تعيشه إسرائيل، كون أن الإسرائيليين يرغبون على الدوام في فرض سيادتهم على الفلسطينيين والسيطرة عليهم، وكذلك الاستمرار في الحلم الصهيوني بأن أرض إسرائيل التاريخية هي من النيل إلى الفرات، وبأن ما يدور الحديث عنه في إسرائيل حول التسوية ما هو إلا وهم وتظاهر بالسلام.

من ناحية أخرى يرى البعض بأن انتخاب شارون بأغلبية غير مسبقة يدل على أنه سيقوم بفرض النموذج الخاص به في تسوية القضية الفلسطينية المتمثل بكسر إرادة الطرف الفلسطيني، ففي عهد حكومته ماتت أية فرصة للحل السلمي وأدت عملية الجدار الواقي التي تبناها للعديد من المخاطر نتيجة استعماله القوة المفرطة، بل وإعلان الحرب على السلطة الفلسطينية ورئيسها، الأمر الذي دفع مجلس الأمن الدولي لإصدار القرار 1397، والذي يقضي بقيام دولة فلسطينية، وقد اعتبر هذا القرار الأول من نوعه بعد صدور قرار التقسيم عام 1947م⁽²⁾.

أولاً: برنامج حزب الليكود في الدورة الخامسة عشرة 2001م - 2003م:

خاض حزب الليكود انتخابات الكنيست الخامسة عشرة ببرنامج انتخابات لم يختلف كثيراً عن برامجه السابقة، فقد روج شارون خلال حملته الانتخابية لشعار صنع الأمن متناسياً أي ذكر لصنع السلام، هذا في الوقت الذي كانت فيه عملية السلام تمر بأخطر مراحلها، فحديث شارون في حملته الانتخابية يعيد للأذهان شعارات بنيامين نتنياهو إبان حملته الانتخابية عام 1996م،

¹ - التقرير الاستراتيجي العربي، إسرائيل ومعادلة الأمن المطلق، (القاهرة، مركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية، 2001).

² - أحمد عبد العليم، الدلالات الإستراتيجية لوصول شارون إلى رئاسة الوزراء في إسرائيل، مجلة السياسة الدولية، العدد 144 (أبريل،

2001)، ص 226 - 229

فالرأي العام الإسرائيلي منقلب ولديه حساسية مفرطة تجاه الأمن، وقد استغل شارون هذه التقلبات التي كانت مترامنة مع الانتخابات الإسرائيلية كما فعل نتنياهو من قبله، مما ساعد شارون على حصد أصوات الناخبين الإسرائيليين، أيضاً الشعارات التي أطلقها خلال حملته الانتخابية منها الأمن والسلام للصهاينة، تعليم أجيال الصهاينة حب الأرض، جلب مليون مهاجر إلى فلسطين، ولا تفاوض تحت النار، ودعوا الجيش ينتصر، ولا تفاوض قبل إصلاح السلطة، فشعار الأمن والسلام تم اقتصره على الصهاينة دون غيرهم، والمعروف أن الصهاينة هم الذين تبنا فكرة قيام دولة إسرائيل، ويدلل أيضاً على أن السلام والأمن لن يكون للأغيار (غير اليهود)، وفيما يتعلق بـجلب مليون مهاجر صهيوني لفلسطين فإن ذلك يدل على أن حكومة الليكود لن تتخلى عن الاستيطان مطلقاً، فالاستيطان يقوم على الأراضي الفلسطينية وخاصة أراضي الضفة الغربية، ويعتبر الاستيطان استقطاعاً من الأرض الفلسطينية التي ستقام عليها الدولة الفلسطينية المنشودة، وهذا تدمير لأحلام الفلسطينيين بإقامة دولتهم، فشعار دعوا الجيش ينتصر دلالة على انحسار اليسار الإسرائيلي المؤيد للسلام⁽¹⁾.

ثانياً: البرنامج السياسي لحزب الليكود 2001م - 2003م:

- التوصل إلى اتفاق مرحلي طويل الأمد مع الفلسطينيين والذي سينفذ على مراحل عديدة.
- تكون الدولة الفلسطينية على مساحة 42% من الأراضي الفلسطينية.
- لن تعطى أراضي إضافية للفلسطينيين.
- ينتشر الجيش الإسرائيلي على طول الحدود الشرقية مع الأردن.
- لن تُقلع ولن تُخلى أية مستوطنة في الضفة الغربية وقطاع غزة.
- سيتم محاربة الإرهاب بصورة مركزة ودقيقة ولن تمارس سياسة الإغلاق.
- سيتم بناء مجموعة مستوطنات في المنطقة التي اقترحها الجانب الأمريكي على الفلسطينيين مقابل إبقاء المستوطنات في الأراضي الفلسطينية.
- كل ما تم الاتفاق عليه والحديث عنه في فترة باراك مع الفلسطينيين باطل⁽²⁾.

¹ - المركز الفلسطيني للإعلام (2004)، سياسات شارون إلى أين.

<http://www.Palestine-info/arabic/analysis/2004/11-7-04.htm>.

2 - عمر مصالحة (2001)، الانتفاضة تهز القناعات الشعبية في إسرائيل.

أحدث برنامج الليكود الذي خاض به الانتخابات عام 2001م نقلاً في المفاهيم الخاصة حول السلام وخاصةً فيما يتعلق بإبطال الاتفاقات الفلسطينية الإسرائيلية السابقة، وهذا مخالف للقوانين الدولية، حيث أن القانون الدولي يلزم أية حكومات تتولى الحكم في أية دولة بالاتفاقات التي وقعتها الحكومة السابقة، حتى لو جاءت للحكم عن طريق الانقلاب العسكري، وبهذا البرنامج يضرب شارون بعرض الحائط مبادئ القانون الدولي، وفيما يتعلق بقيام الدولة الفلسطينية فقد حددها بدون اتفاق نهائي مع الفلسطينيين وأعطاهم نسبة 42% من مساحة الأراضي الفلسطينية المحتلة، وأعتبر نهر الأردن حدود إسرائيل الشرقية، وتشير مبادئ برنامج حزب الليكود إلى أنه غير جاد للسلام، كون تصوره الخاص للدولة الفلسطينية يدفع بالفلسطينيين نحو الرفض، وتحميلهم مسؤولية تدهور عملية السلام، وخلال احتفال الليكود بالفوز بالانتخابات حدد أرئيل شارون مسار سياسته فيما يتعلق بالسلام مع الفلسطينيين فأعلن استعداده للسلام مع جيرانه العرب، دون ذكر السلام مع الفلسطينيين، وجدد رفضه لاستئناف المفاوضات مع الفلسطينيين قبل وقف الانتفاضة، وأتهم الرئيس الفلسطيني مجدداً بالإرهاب، ولن يتم عقد أي لقاء فلسطيني إسرائيلي قبل تنفيذ شرطة بوقف الانتفاضة، وبخصوص علاقته بالرئيس الفلسطيني عرفات قال: (بأنه لن يقابله حتى يحين الوقت)، أي بعد أن يوقف الرئيس عرفات الإرهاب، وكان موقفه ثابتاً من إخلاء المستوطنان، كونه لم يقيم بإخلاء أية مستوطنة يهودية، وبالنسبة للنشاط الاستيطاني قارنه بالتطور العمراني الطبيعي الحاصل في المدن الفلسطينية، كما ألتزم بعدم تطبيق أي التزامات وقعتها حكومة باراك مع الفلسطينيين، وبشأن المفاوضات مع الفلسطينيين، أوضح شارون بأن وقف العنف لا يعني استمرار التفاوض حول قضايا الوضع النهائي، المتعلقة بالقدس، والاستيطان، واللاجئين.⁽¹⁾

نجح أرئيل شارون بتشكيل حكومة وحدة وطنية من ستة وسبعون عضواً مما أتاح له قاعدة برلمانية صلبة، تتيح له مواجهة تحديات الوضع الملتهب مع الفلسطينيين، وتم الاتفاق مع الأحزاب الإسرائيلية على برنامج عمل الحكومة لتحقيق الأهداف الوطنية الإسرائيلية، وهي التي تتعلق بالتعامل مع القضية الفلسطينية:

- تحقيق الأمن الوطني والأمن الفردي لكل مواطن الدولة.
- تحقيق السلام والأمن الحقيقي بين إسرائيل وبين جيرانها على أساس اتفاقيات ثابتة.
- دعم مكانة القدس عاصمة لإسرائيل.
- زيادة الهجرة إلى إسرائيل.

<http://www.aljazeera.net/NR/exeres/08659F1C-FF14-4F19-87FC-1FB5965.htm>.

¹ - ممدوح نوفل، انفجار عملية السلام (الأردن: دار الأهلية للطباعة والنشر، 2002)، ص

- دعم الاستيطان في كل أنحاء البلاد وتوسيع المستوطنات وتطويرها.⁽¹⁾

ثالثاً: موقف حزب الليكود من الدولة الفلسطينية بين عام 2001م - 2003م:

إن مواقف رئيس الحزب هي انعكاس لمواقف حزبه كونه منتخب من حزبه عبر الانتخابات التمهيدية للحزب، وعلى هذا الأساس فإن أي موقف لحزب الليكود من قيام الدولة الفلسطينية .

يتجسد في أرئيل شارون كونه زعيماً للحزب ورئيساً للوزراء في تلك الفترة، وتجدر الإشارة إلى أن البحث في موقف حزب الليكود من قيام الدولة الفلسطينية، خاصة أثناء الحكومة التاسعة والعشرين، للدورة الخامس للكنيسة، قد بدأ من اليوم الأول لنجاح شارون في انتخابات عام 2001م، فأثناء مداوالات مؤتمر هرتزليا عام 2000م حول التطور السكاني في إسرائيل- أرض فلسطين التاريخية، قدم البروفسور أرنون سوفير بحثاً ملخص فيه إلى أن الزيادة السكانية سوف تكون في صالح العرب حتى العام 2020م حيث سيبلغ عدد السكان العرب حوالي 58% مقابل 42% لليهود، وعرض سيناريو لعملية النقل الديموغرافي للسكان الفلسطينيين في (أرض إسرائيل)، ونبه أنه في حال عدم اتخاذ قرار حكومي بعملية النقل الديموغرافي للفلسطينيين، فإنه يتوجب تبني نموذج سنغافورة في تحديد نسبة الإنجاب المسموح بها بطفلين فقط، ومن يجنب أكثر من ذلك فليتحمل نفقات الولادة والعلاج والتعليم على نفقته الخاصة⁽¹⁾.

وكما نبه بنيامين نتنياهو في كلمة أمام المؤتمر من الخطر الديموغرافي الفلسطيني داخل إسرائيل قائلًا: (إذا صار العرب يشكلون 40% من السكان، فإن هذا سيكون نهاية الدولة اليهودية) مما أثار مخاوف شارون في حينه، لذا فعقب فوزه مباشرة، طلب الاجتماع به لمناقشة الموضوع، وفكرة الفصل⁽²⁾

ومما يدل على فكرة الفصل عن الفلسطينيين مترسخة في الفكر الشاروني ما ذكره "رون نخمان" عمدة مستعمرة أرئيل بوجود خرائط لدى شارون منذ عام 1978م، مماثلة لخرائط سوفير التي عرضها في الاجتماع على شارون⁽²⁾ وتنفيذاً لما طمح إليه أرئيل شارون فقد لجأ إلى وسيلتين : الأولى عسكرية والثانية سياسية.

¹ - التقرير السنوي للمركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية : حكومة الوحدة الوطنية الثالث في تاريخ إسرائيل، 2001، رام الله.

¹ - أرنون سوفير: الوضع الديموغرافي والجغرافي في أرض إسرائيل، ترجمة محمد غنايم (فلسطين : مدرسة رام الله، 2001، ص80.

² - الآن مينارغ ، (2004) : جدار شارون.

- <http://www.alzaytouna.Net/Arabic/?c=138&a=2310/2010/4/>

² - المرجع السابق ، موقع الانترنت.

أولاً: الوسيلة العسكرية وتنقسم إلى شقين:

الشق الأول: يتمثل في القضاء على السلطة الفلسطينية وعلى رئيسها ياسر عرفات خلق فراغ سياسي، وتم تكليف الجنرال "مئير داغمان" بوضع خطة عسكرية للقضاء على السلطة الفلسطينية⁽¹⁾ وبتاريخ 8 يوليو عام 2001م قدم رئيس الأركان شاول موفاز الخطة لشارون، على أن يبدأ تنفيذها عقب أول هجوم استشهادي تقوم به الفصائل الفلسطينية يسفر عن وقوع عدد كبير من القتلى والجرحى الإسرائيليين، ولقد ساعد على تنفيذ هذا المخطط حدثين الأول: يتمثل بأحداث 11 سبتمبر عام 2001م، وما أعقبها من حرب الولايات المتحدة الأمريكية على الإرهاب، والثاني: اغتيال الجبهة الشعبية لوزير السياحة الإسرائيلي "رجب عام زئيفي" 17 أكتوبر عام 2001م، مما أعطى لإسرائيل مبرراً لاجتياح دباباتها أراضي السلطة الفلسطينية، ووصف شارون حملته بأنها حرب على الإرهاب، وتم خلال الحملة محاصرة الرئيس ياسر عرفات في مقر إقامته في مقاطعة رام الله، بحجة حمايته للذين قتلوا "زئيفي" وطالبة شارون بالرحيل، وإلا فإن مصيره سيكون القتل أو السجن، وبدأ شارون يروج سياسياً بأنه لا يوجد شريك فلسطيني للسلام، وأنه غير ملزم بالتفاوض مع الفلسطينيين قائلًا: (أما بشأن مخططات السلام فسوف نرى لاحقاً. أما الشيء الأكيد فهو أننا لن نقبل أبداً بوجود دولة فلسطينية، فذلك سيكون كارثة).

إن شارون قد نجح نجاحاً كبيراً في خلط الأوراق، وفيما يتعلق بالإعلام الإسرائيلي ومثابته الحالة الإسرائيلية بالحالة الأمريكية، قال البروفسور "غاندي الغزي" أستاذ التاريخ بجامعة تل أبيب: (ليست هذه المرة الأولى التي يستخدم فيها الخوف لتبرير مشروع سياسي يخلق باسم الأمن... وليست المرة الأولى التي يخلط فيها الإسرائيليون ما بين الأمن والحياة وراء الأسلاك الشائكة)⁽²⁾

أما الشق الثاني: من مخطط أرئيل شارون فهو بناء الجدار الفاصل بين الفلسطينيين والإسرائيليين بحجة وقف الإرهاب الفلسطيني على حد قوله، فمع استمرار العمليات الاستشهادية داخل إسرائيل قدم وزير الدفاع الإسرائيلي بنيامين بن اليعازر اقتراحاً لشارون بضرورة إقامة جدار بطول 350 كم إلا أنه رفض هذا الاقتراح قائلًا: (إن حزب الاستقلال لم تنته، ولم تكن حرب عام 1948م سوى الفصل الأول، فكل متر نكسبه يضاف إلى إسرائيل، ولسوف تتواصل الحرب مادامت المعارك لم تنته امتلاك الأرض الإسرائيلية كلها)⁽³⁾.

¹ - المرجع السابق - موقع الانترنت. <http://www.alzaytouna.net/Arabic/?c=138&a=2310/2010/4>

² - المرجع السابق - موقع الانترنت.

³ - المرجع السابق - موقع الانترنت.

إن هدف شارون ليست فقط بناء جدار فاصل بين الفلسطينيين، بهدف منع قيام عمليات استشهادية داخل إسرائيل فقط ، وإنما القضاء نهائياً على كل مقومات ممكنة قد تؤدي إلى قيام دولة فلسطينية ، فالجنرال القديم لازال متمسكاً بأفكار أسلافه القدماء ، وخاصة " جابو تنسكي " صاحب فكرة الجدار الحديدي فقط أعلن الأخير في مقالة نشرت له عام 1929: " يستحيل على المرء أن يحلم باتفاق طوعي بيننا وبين العرب لا الآن ولا في مستقبل منظور... فكل أمة متحضرة كانت أم بدائية تنظر إلى أرضها على أنها موطنها القومي التي تريد البقاء فيه مالكة وحدها، فلن تقبل مثل تلك الأمة أبداً بملء إرادتها مالكين جدد ، ولسوف تظل تقاتل المستعمرين ما دامت تأمل في التخلص منهم ، وعلى هذا النحو سيتصرف العرب، وعلى هذا النحو سيواصلون التصرف مادامت في قلوبهم ومضة أمل تمنع من أن تتحول إلى أرض إسرائيل وحده الجدار الحديدي من الحراب اليهودية قادر على إرغام العرب على القبول بما ليس منه بد".

إن هذه الثقافة هي المسيطرة على فكر ونهج شارون في تعامله مع الفلسطينيين سواءً في حالة الحرب أم في حالة السلام، وليس ولوحده، وإنما على أعضاء حكومته فقد ذكر "عوزي دايان" في تقرير سلمه لشارون، عضو في مجلس الأمن القومي - التابع لحكومة شارون بأنه يجب على الإسرائيليين بناء جدار فصل على الأسس الديموغرافية، فوافق الأخير على اقتراحه، أوكل لوزراء الدفاع بناء الجزء الأول من جدار الفصل، وهذا الجزء بطول 110 كم يمتد من شمال الضفة الغربية حتى الحدود الشمالية للقدس، فبدأت وزارة الدفاع ببناء الجدار مستخدمة حوالي خمسمائة جرافة لبناء الجزء الأول من الجدار الذي يعد المشروع الأضخم في تاريخ إسرائيل، إن الإعلام الإسرائيلي قد ركز على احتلال الضفة الغربية فقط ، لإقناع العالم بأن بناء الجدار هو إجراء أمني لحماية المدنيين الإسرائيليين من العمليات الإرهابية، وبقيت أعمال بناء الجدار تقضم أراضي الضفة الغربية قطعة تلو الأخرى، لخلق واقع على الأرض، وتحويلها على كانتونات يستحيل معها قيام دولة فلسطينية متواصلة⁽¹⁾.

ثانياً: الوسيلة السياسية:

والتي اخذ أرئيل شارون على عاتقه تنفيذها لتحقيق أهدافه، بإيهام العالم بأنه رجل سلام، ويسعى لتحقيق تسوية نهائية مع الفلسطينيين، وتأييده لقيام دولة فلسطينية، بشرط استمرار سيطرة إسرائيل على الأرض وبقاء المستوطنات على التلال المطلة على المناطق الفلسطينية المأهولة بالسكان، ومفترقات الطرق الرئيسية بهدف تفتيت الوجود الفلسطيني جغرافياً وديموغرافياً⁽²⁾.

¹ - المرجع السابق - موقع الانترنت.

² - يوسي ألفر (2003) : الأمن لا المفاوضات ، وجهة نظر إسرائيلية.

<http://www.bitterlemons.org/Arabic/previous/b1172ed53.html/2010/4/16>

وبالفعل فإن أول تصريح بعد توليه الحكم أكد بأن موقفه لم يتغير من القضية الفلسطينية قائلاً: "لم أغير وجهة نظري ... الأمر الوحيد الذي غيرته هو رأيي أن الأردن هي فلسطين، وقد حصل هذا التغير فقط لأنه تطورت حقائق على الأرض، لم أرغب أن تكون هناك دولتان للفلسطينيين"⁽¹⁾

قرار الليكود يرفض قيام دولة فلسطينية 12 مايو 2002:

بعد أن قبلت المبادرة المصرية الأردنية بالرفض، أو بالأحرى بالإجهاض من جانب حكومة إسرائيل بزعامة أرئيل شارون تقدم جرب الليكود بخطوة اعتبرت الأسوأ ضد عملية السلام برمتها، وخاصة مع الجانب الفلسطيني، ففي 12 مايو 2002م أجمعت اللجنة المركزية لحرب الليكود للتصويت على قرار رفض قيام الدولة الفلسطينية، خاصة وأن العالم العربي دارت به نقاشات مثيرة للجدل حول القمة العربية الثلاثية - مصر، سوريا المملكة العربية السعودية في شرم الشيخ، فقد قدم عضو الكنيسيت بنيامين نتيناهو بالتزامن معها مذكرة للجنة المركزية لحرب الليكود طالب فيها عدم الموافقة على قيام دولة فلسطينية، وفي كلمة لشارون أمام اللجنة المركزية طالب أعضاء الليكود بتفادي أي قرار بخصوص قيام الدولة الفلسطينية⁽²⁾

أما بنيامين نتيناهو أعرب عن استحالة قيام دولة فلسطينية، وتحدث عن إمكانية قيام حكومة فلسطينية: "ولا يمكن إقامة دولة فلسطينية تتمتع بكل حقوق الدولة لا في ظل عرفات، ولا في ظل قيادة أخرى لا اليوم ولا غداً"⁽³⁾.

وجرى الاقتراح على هذه المذكرة في اجتماع اللجنة المركزية لحرب الليكود وقد شمل الاقتراح حوالي 2600 عضو، وكانت نتيجة الاقتراح أن صوت حوالي 59% لصالح الاقتراح الذي تقدم به نتيناهو، وقد اعتبر هذا القرار إلزاماً واضحاً لـ أرئيل شارون بعدم الموافقة على قيام دولة فلسطينية، بالرغم من عدم وجود دلائل تشير لذلك، وقد اعتبر هذا القرار بمثابة تفويض لحجم الهامش السياسي لحكومة شارون، فمذ أن تسلم مقاليد الحكم في إسرائيل كان مناوئاً جيداً لفكرة إعلان قيام دولة فلسطينية، وذلك على طريقته الخاصة، بقوله في مناسبات عديدة بأنه سوف يقدم تنازلات مؤلمة، ومن ناحية أخرى كان يسعى في مناورات هذه للحفاظ على الائتلاف المكون لحكومته، فقد ساعدت مناورات شارون في الحفاظ على تسويق مواقفه السياسية دولياً

¹ - الزيتونة (2006) شارون صورة السياسي، لبنان

تاريخ الدخول <http://www.alzaytouna.net/Arabic/?c=199&=2837/2010/4/8>

² - حمدي الحسيني (2002): قرار الليكود يجرج دعاة السلام

<http://www.islamonline.net/Arabic/news/2010/4/18>.

³ - الجزيرة نت (2002) واشنطن تتجاهل الليكود بتأييدها للدولة الفلسطينية.

<http://www.aljazeera.net/news/archive/archive?archiveld=13921/2010/4/18>.

خاصة في الولايات المتحدة الأمريكية⁽¹⁾، ومن ناحية أخرى فإن قرار اللجنة المركزية لحزب الليكود، سيلزم بالفعل أي قائد لليكود في المستقبل بقراره، برفض قيام دولة فلسطينية كحل للقضية الفلسطينية، ويبرهن هذا الموقف الخاص لحزب الليكود على مصداقية كل ما تم سابقاً، بأن الليكود لم ولن يقبل يوماً بقيام دولة فلسطينية، وأن أقصى ما سيقدمه هو حكم ذاتي بدون سيادة للفلسطينيين: وقد كان هذا القرار بمثابة انهيار لعملية التسوية في أواخر عهد حكومة شارون الأولى وهو نمط لم يكن قد وصل إليه الليكود خلال حكوماته السابقة منذ العام 1977م⁽²⁾.

وقد توالى العديد من ردود الأفعال على هذا القرار فأرئيل شارون عبر عن احترامه لقرار اللجنة المركزية لحزب الليكود بالرغم من السلبيات التي سببها هذا القرار ففي تصريح له قال أنني سوف: "احترم أي قرار ديمقراطي تتخذه اللجنة المركزية للحزب، ولكنني سأواصل إدارة البلاد معتمداً على المبادئ التي اعتمدها دوماً، وهي توفير الأمن للإسرائيليين والطموح إلى السلام"⁽³⁾ وعلى صعيد الائتلاف الحكومي وضع القرار شارون في حالة إحراج مع حزب العمل فقد وصفت "تسبي ليفني" الوزير في حكومة الليكود في مقابلة أجرتها مع التلفزيون الإسرائيلي قرار مركز الليكود قائلة: "لقد ارتكب زملائي خطأ تاريخياً غير مسبوق، إن كل صوت لصالح القرار يعي أنه قد قيد أيدي وأرجل رئيس الوزراء الحالي، ورؤساء الوزراء القادمين في الدولة، بشكل يمثل قمة انعدام المسؤولية التاريخية تجاه الدولة والشعب"⁽⁴⁾

إن معارضة "ليفني" لقرار الليكود ينبع من إدراكها بأنه يمثل إحراجاً صريحاً لكل قادة حزب الساحة الإقليمية، والدولية، ويجعل الكرة دائماً في الملعب الإسرائيلي، إذ كان الليكود هو من يقود أية حكومة إسرائيلية قادمة، أما عضو الكنيست "ميخائيل إيتان" عن حزب الليكود فقد وصف القرار بأنه إطلاق رصاصة الرحمة على المبادرة السعودية التي تنتهها القمة العربية في

¹ - ستيفن إيرلانغر (2002) الحزب ينكر نظرة شارون لرفضه دولة فلسطينية بحلول 2002
<http://www.state.com/id/2065722>.

² - التقرير الاستراتيجي العربي، بيئة الصراع العربي الإسرائيلي، من الاضطرابات إلى تحولات درامية، القاهرة: مركز الأهرام للدراسات الاستراتيجية، 2002، 2003.

³ - إسلام أون لاين (2002): الليكود يرفض إقامة دولة فلسطينية.
<http://www.islamonline.net/arabic/politics/2002/05113articl01.shtml/2010/4/20>.

⁴ - صالح محمد النعامي (2002)، الليكود يرفض الدولة الفلسطينية، قمة شرم الشيخ.
<http://www.islamonline.net/arabic/politics/2002/05/article11.shtml/2010/4/20>.

قمة بيروت مارس 2002، قائلاً: "بعد ما نرفض أية دولة فلسطينية، فكيف بإمكاننا أن نقنع العرب بأننا جادون في التوصل للسلام⁽¹⁾."

أما عضو الكنسيت "تسامي هنغبي" عن حزب الليكود ووزير في حكومته، ورئيس اللجنة المركزية للحزب قال: "القرار يعني تفويض شارون وإلزامه بمواصلة ما اسماه (الحرب العادلة ضد الإرهاب الفلسطيني) حتى اجتثاثه من جذوره"⁽²⁾.

وبالرغم من أن قرار ضرب الليكود يعارض قيام دولة فلسطينية كونها تهدد أمن إسرائيل، إلا أن بعض أعضاء حزب الليكود، اعتبروا قيام دولة فلسطينية حسب تصوراتهم الخاصة، بشكل محدد وبمساحة معينة للدولة الفلسطينية، يعد إنقاذاً لإسرائيل كدولة يهودية⁽³⁾.

إن ردود أفعال حزب الليكود المناهضة لقرار اللجنة المركزية لحزب الليكود برفض قيام دولة فلسطينية لا يمثل موافقة صريحة على قيام دولة فلسطينية، وإنما تعبر هذه المواقف عن ضرورة وجوب وجود هامش واسع من المناورات السياسية لدى الحزب، كي يقارب بها على الساحة الدولية، خاصة وإن ما يقوم به شارون في الأرض الفلسطينية من حصار للرئيس عرفات واستمرار الاستيطان، واحتلال الأراضي التي تسيطر عليها السلطة الفلسطينية تحت شعار ما يسمى بمحاربة الإرهاب واجتثاثه، قد أخرج إسرائيل دولياً، ويعتبر هذا القرار تحذيراً لرئيس الوزراء الإسرائيلي شارون، كونه قد وافق على قيام دولة فلسطينية حسب تصوراته الخاصة، وعليه فقد يواجه الفلسطينيون ثلاثة احتمالات بناءً على هذا القرار وهي: الاحتلال الدائم، أو الطرد القسري، أو استمرار رحالة العنف والعنف المتبادل⁽⁴⁾.

وعلى الصعيد الفلسطيني توالى ردود الأفعال على قرار اللجنة المركزية لحزب الليكود برفض قيام دولة فلسطينية، فقد عبر رئيس اللجنة السياسية للمجلس الوطني الفلسطيني الدكتور عبد الله الحوراني عن ديمومة مواقف حزب الليكود الراضية لقيام دولة فلسطينية، وإن الخلاف الذي حدث بين أرئيل شارون وبنيامين نتنياهو يرجع في الأساس إلى أن الأول: يريد ما مش من المنارة السياسية، أما الآخر: فهو يسعى إلى قيادة الحزب: "إن موقف الليكود رافض على الدوام لقيام دولة فلسطينية، موضحاً إن الخلاف ليس خلافاً على الجوهر، وإنما هو خلاف بين رجل

¹ - المرجع السابق.

² - المرجع السابق، موقع الانترنت.

³ - جيمس بنيت (2003)، مناقشات الليكود وإقامة دولة فلسطينية لإنقاذ إسرائيل.

⁴ - مقتدر خان (2002): الليكود حزب إسرائيلي. <http://www.query.nytimes.com/2003/12/13/international/middeest/13m/DE.htm/2010/4/21>.

⁴ - مقتدر خان (2002): الليكود حزب إسرائيلي. <http://www.query.nytimes.com/gst/Fullpage.html?res=9DOOEI/2010/4/21>.

في السلطة يريد أن يبقى لنفسه هامشاً من المناورة السياسية، وبين رجل يسعى إلى السلطة بأي ثمن حتى لو كان الثمن المزايدة على شارون⁽¹⁾

فقرار اللجنة المركزية هذا جاء ضمن الصراعات على زعامة الليكود، بعد أن استطاع بنيامين نتنياهو حشد القوى داخل حزب الليكود، للوقوف ضد شارون في قرار الفصل مع الفلسطينيين⁽²⁾ ووصف الدكتور غسان الخطيب القرار بقوله: "هذا القرار يثبت مجدداً استحالة التوصل لاتفاق ينص على إقامة دولة فلسطينية مع حكومة ليكودية، لأن لديهم موقفاً أيديولوجياً من هذه القضية، وبالتالي فغن شارون و نتنياهو وجهان لعملة واحدة أساسها التكرار لحقوق الشعب الفلسطيني⁽³⁾."

أما على الصعيد الرسمي الفلسطيني، فقد اعتبر وزير الحكم المحلي الدكتور صائب عريقات بأن قرار الليكود يعتبر ضربة كبيرة عرقلت كل الجهود الدولية لإحياء عملية السلام بقوله : "لقد أتضح أن شارون لا يريد مناقشة فكرة إقامة دولة فلسطينية ... وأن اللعبة اتضحت، وهي أن الحرب التي يشنها الإسرائيليون ليست حرب ضد الإرهاب، وإنما هي حرب تهدف إلى استمرار إخضاع 3.3 مليون فلسطيني للاحتلال، وهذا يعتبر تطوراً خطيراً"⁽⁴⁾.

كما لاقى قرار حزب الليكود استنكاراً أوروبياً، وذلك على لسان السياسة منسق السياسة الخارجية الأوروبية "خافي رسولانا" في الاجتماع الشهري لوزراء الخارجية للدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي حيث أعلن بعد الاجتماع "كلنا نسعى لإحلال السلام، والجميع أعترف بأن الحل الوحيد لإحلال السلام يكون عبر إقامة دولة فلسطينية، من المؤسف أن تزيد السياسة الداخلية لحزب الليكود من صعوبة هذه العملية"⁽⁵⁾

وعبرت الإدارة الأمريكية على لسان المتحدث باسم البيت الأبيض "أري فلتشر Ari Fletcher" عن تجاهلها لقرار الليكود واصفة قرار الليكود بأنه شأن سياسي داخلي بالأحزاب السياسية الإسرائيلية وأن الرئيس بوش الابن لم يزل متمسكاً بفكرة إقامة دولة فلسطينية، وبأنه بضغط بهذا الاتجاه⁽⁶⁾

¹ - حمدي الحسيني (2002): قرار الليكود يرحل دعاة السلام، مرجع سبق ذكره، موقع انترنت.

² - حولي يوسمان (2002) يمكن لأصوات حزب الليكود منع قيام دولة فلسطينية.
<http://www.dir.salon.com/story/news/2002/05/14/liked/2010/4/22>.

³ - إسلام أون لاين (2004) : الليكود يرفض قيام دولة فلسطينية، مرجع سبق ذكره، الانترنت.

⁴ - صائب عريقات (2004): اعتراض الليكود على إقامة دولة فلسطينية يمثل ضربة كبيرة لجهود السلام.
<http://www.arabicpeopldaily.com.cn/2002/5/13ara53407.html/2010/4/22>.

⁵ - أحمد شاهين (2002)، انتقادات عربية لقرار الليكود وأسف أوروبي.
<http://www.aawsat.com/detail5.asp?section=48&article=103288&issueno=8568/2010/4/2>

⁶ - البي بي سي اللندنية (2002): استنكار أوروبي ومراوغة أمريكية لقرار الليكود.
<http://news.bb.co.uk/hi/Arabic/hews/newsid-1985000/1985909.stm/2010>.

وهكذا سعت إسرائيل في ظل حكومة شارون اليمينية المتطرفة للالتفاف على الدولة الفلسطينية (وعلى خارطة الطريق) بطرح مشروع الانسحاب أحادي الجانب من قطاع غزة (2004) بحجة عدم وجود شريك فلسطيني للتسوية في محاولة منها تجنب الضغط الدولي، والالتفاف على استحقاق الدولة الفلسطينية وأيضاً لتحسين صورتها على الصعيد الدولي، هكذا فإن فكرة الدولة الفلسطينية، تواجه إشكاليات وتحويرات وتحديات كبيرة، إذ ربما يجد الفلسطينيون أنفسهم أما واقع دويلة فلسطينية في قطاع غزة مع شكل من أشكال الإدارة الفلسطينية في الضفة الغربية. أو أمام حالة من فرض الواقع الذي يعني تأييد الاحتلال والاستيطان، مع أشكال من الحكم الذاتي⁽¹⁾.

لا يمكن إرجاع فكرة الفصل أحادي الجانب إلى شارون وإن كان بدء بتنفيذها في عهده، فمنذ احتلال الضفة الغربية وقطاع غزة والنقاشات لا تتوقف حول كيفية المحافظة على وحدة اليهود للدولة الصهيونية ومساحة الأرض التي يمكن أن تستوعب موجات الاستيطان والمخاطر الديموغرافية الفلسطينية، وما يمكن أن يتنازل عنه الطرف الإسرائيلي في حال الوصول إلى تسوية نهائية فضلاً عن الشعور الإسرائيلي المتزايد باقتراب استحقاقات التسوية، وقد برزت نظرية الفصل سنة 1995م إثر عملية بيت ليد الاستشهادية في 22 يناير 1995م، حيث أمر رئيس الوزراء رابين بتشكيل فريق أمني يدرس خطة للفصل بين الفلسطينيين والإسرائيليين، وفي أكتوبر 2000 (إثر اندلاع انتفاضة الأقصى) قدم شؤول أرئيلي وموني كريستل خطة للفصل بعد أن حاورا معظم الجهات المسؤولة، وقد تلقها رئيس الوزراء آنذاك باراك لتكون بديلاً محتملاً في حال فشل المفاوضات مع الفلسطينيين ولم يكن شارون ميالاً للفكرة خصوصاً وأنها ستؤدي في النهاية إلى إجباره عملياً على التنازل عن جزء مما يسميه "أرض إسرائيل" فضلاً عن أن الخطة نفسها خرجت من أوساط حزب العمل، ولكن تصاعد قوة الانتفاضة أجبرته على أخذ الأمر بجدية خصوصاً بعد أن قام وزير الدفاع بنيامين بن اليعازر ووزير الأمن غوري لنداء بإعداد خطة جديدة للفصل عرضت على شارون يوم 6 يونيو 2001، ثم أخذت الفكرة تحتل مكان الصدارة في الجدل الإسرائيلي منذ سبتمبر 2001⁽²⁾.

وفي 18 ديسمبر 2003 أعلن شارون في مؤتمر هرتسليا عن تبنيه فكرة الفصل من جانب واحد وفي أوائل فبراير 2004 قدم شارون خطته للفصل، وهي تقتضي بأن تحتفظ إسرائيل بسبته

¹ - ماجد كيالي، خيارات الفلسطينيين وفرضية الدولة الفلسطينية.

<http://www.arabs48.com/display.x?cid=7&sid=25&id=28970>.

² - انظر حول جذور خطة الفصل مقال إشعار الفصل وإنشاء الجدران العالية يسيطر على عقول الجميع في إسرائيل الشرق الأوسط 9 يونيو 2001، العدد 8259.

<http://www.aawsat.com/leader.asp?section=3&issueno=8259>.

تجمعات استيطانية في الضفة الغربية إضافة إلى مستوطناتها في القدس الشرقية، خُطت الفصل نصت على الانسحاب من قطاع غزة وأربعة مستوطنات منعزلة في الضفة الغربية والبيت أجازتها الحكومة الإسرائيلية، وفي 20/فبراير 2005 وقد نصت في الوقت نفسه (من الناحية العملية) على تحويل غزة إلى سجن كبير، إذ ذكرت إسرائيل أنها ستمت وتراقب الحدود الخارجية للقطاع، وتحفظ بسيطرة حصرية على مجالها الجوي، وتستمر بنشاطات أمنية على شواطئه⁽¹⁾.

وهكذا يبقى القطاع وفق القانون الدولي منطقة تحت الاحتلال الإسرائيلي، كانت جرى تسويتها لخطة الفصل أنه لا يوجد شريك فلسطيني بالإمكان التفاوض معه، أما المعني الحقيقي الذي كانت تحمله هذه الحجة فهي أن "إسرائيل" تريد أن تفرض تصورها الخاص للتسوية، وأنه طالما لا يوجد فلسطيني يقبل به وتفرض أملاءها عليه، فإنه لا يوجد شريك يتفاوض معه، وحتى لو وجد هذا الشريك فإن العبرة هي بما سينفذه على الأرض وفق المعايير الإسرائيلية، لأنه حسبما يرى شارون فإن (الاتفاقيات التي يوقعها الزعماء العرب لا تستحق ثمن الورق الذي تكتب عليه)⁽²⁾.

السلطة الفلسطينية التي افتقرت إلى القدرة على الضغط على الجانب الإسرائيلي، لم تسعفها عمليات التعبير التي قادتها، كما لم تسعفها زيارة أبو مازن في مايو 2005م إلى واشنطن فقد رجع بحصيلة مخيبة للآمال، وصرح بأن الأمريكيين ارتاحوا لمبادرة شارون للانسحاب أحادي الجانب من القطاع، وانبهروا بها، وأن الأمريكيين وافقوا على بقاء التجمعات الاستيطانية الكبرى وعدم عودة اللاجئين⁽³⁾.

كانت لانتفاضة الأقصى دوراً رئيسياً في دفع الإسرائيليين إلى الانسحاب من قطاع غزة بعد أن تحول إلى عبء أمني واقتصادي كبير، فوفق إحصائيات نشرتها جريدة هآرتس فإن مجموع القتلى الإسرائيليين في قطاع غزة منذ احتلاله كان 230 بينهم 106 فقط قتلوا على مدى 33 عاماً منذ احتلال غزة عام 1967م وحتى نهاية سبتمبر 2001م، بينما قتل 124 إسرائيل في السنوات الخمسة التالية التي شهدت انتفاضة الأقصى.

كانت حماية نحو ثمانية آلاف مستوطن عملية مكلفة ومرهقة وتستدعي نشر آلاف من الجنود لحماية البؤر الاستيطانية في بحر من مليون 400 ألف فلسطيني، بيد أن الحكومة الإسرائيلية سعت إلى توظيف انسحابها في تحقيق أكبر قدر ممكن من المكاسب السياسية والمادية فهي مستخلص من العبء السكاني الهائل الذي يمثلته قطاع غزة والذي لا يمكن ضمه

¹ - <http://disngogement.pngo.ps/BG.Php>.

² - التقرير الاستراتيجي الفلسطيني 2005 مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت.

³ - المرجع السابق.

في أي مشروع يستهدف الحفاظ على الهوية اليهودية للدولة، فضلاً عن تحقيق الأعباء المالية والأمنية، فإنها سعت إلى افتقاد المقاومة في القطاع مبرر عملياتها العسكرية في نظر المجتمع الدولي على الأقل، كما سعت الحكومة الإسرائيلية إلى الالتفاف على مشروع خارطة الطريق، والاستقرار بالصفة الغربية لتنفيذ مخططات تهويد القدس، وجدار الفصل ومبادرة الأراضي وإبقاء التجمعات الاستيطانية في أية تسوية سياسية قادمة ومن جهة أخرى حاولت تحسين صورتها وأن تقدم نفسها إلى المجتمع الدولي كطرف محب للسلام ويقدم تنازلات "مؤلمة" في سبيله، وأعلنت إسرائيل بدء تنفيذ الانسحاب في يوليو 2005 لكنها ما لبثت أن أجلته إلى منتصف أغسطس، وقد بدأ بتنفيذ الانسحاب في ظل حملة إعلامية تستهدف إظهار ضخامة اليهود، بحيث يصعب في عين المشاهد تخيل إمكانية حدوث انسحاب إسرائيلي أخرى، في الوقت الذي ظهرت تسريبات تبين أن الحكومة الإسرائيلية تمول بنفسها حملات المستوطنين الإعلامية والاحتجاجية⁽¹⁾.

وفي 11 سبتمبر تم الاحتلال إخلاء المستوطنات وأعلن أنها احتلال قطاع غزة من جانب واحد ظلت إسرائيل في حدود قطاع غزة مع مصر إلى أن تم التوصل إلى اتفاق مع السلطة الفلسطينية في 15 نوفمبر 2005 بعد وساطة أمريكية قادتها وزيرة الخارجية رايس وقد شمل الاتفاق إشراف أوروبي على المعبر، وفي 25 نوفمبر أعلنت إسرائيل جانباً من شمال غزة منطقة أمنية منعت دخول الفلسطينيين إليها بحجة منع إطلاق صواريخ المقاومة ضد التجمعات الإسرائيلية⁽²⁾.

وبعد الانسحاب الإسرائيلي من غزة وبعض المستوطنات شمال الضفة الغربية الذي عارض العديد من أعضاء الليكود، أعلن رئيس الوزراء الإسرائيلي أرييل شارون في نوفمبر 2005 استقالته من حزب الليكود وتشكيل حزب جديد أطلق عليه اسم "كاديما" وجرى حل الكنيست قبل أواخر عام 2005 بعد أن صعب على أرييل شارون رئيس الحكومة مخويزم حزب ساباً ، إدارة الحكومة والتداعيات الناجمة عن الانسحاب الإسرائيلي من قطاع غزة وأنضم إلى هذا الحزب الجديد وزراء وأعضاء في الكنيست والإعلان عن انتخابات جديدة وبعد تشكيل الحزب أصيب شارون بجلطة في الدماغ في يناير 2006 ودخل في غيبوبة منذ ذلك الوقت وتولى أيهود أولمرت الحزب بعد غياب شارون⁽³⁾.

- تشكل انتخابات الكنيست الإسرائيلي السابع عشر والتي جرت يوم 28 مارس 2006 نقطة تحول في هيكل الخريطة الحزبية السياسية الإسرائيلية التي ظلت منذ نشأت الدولة رهن

¹ - <http://slzytona.net/arabic/?=c126a=118059>.

² - الانتخابات الإسرائيلية 2006.

³ - <http://www.aljazeera.net/NR/exeres/acFOCEO-Dococ-4F8E.htm>.

الحزبين التقليديين ، العمل والليكود اللذان كانا حتى انتخابات العام 1992م يسيطران على ما بين 75 إلى 83 مقعداً أو أكثر من أصل 120 مقعداً من مقاعد الكنيست ، وقبل البدء في عرض البرنامج السياسي ونتائج الانتخابات لابد من الإشارة إلى عدة حقائق:

1. إن هذه الانتخابات هي أول انتخابات منذ تأسيس إسرائيل، لا يكون فيها أي من العمل والليكود هو المرشح للفوز بالانتخابات.
2. إن هذه الانتخابات هي تاسع انتخابات مبكرة تشهدها إسرائيل ، فمن المعروف الانتخابات للكنيست تجري مرة واحدة كل أربع سنوات.
3. إن هذه الانتخابات كانت بشكل أو بآخر بمثابة تصويت على الخطة التي طرحها شارون و نتنياهو رئيس الوزراء أيهود أولمرت للانفصال الأحادي الجانب⁽¹⁾.
4. فرضت نتائج الانتخابات الإسرائيلية عام 2006 تغييرات في الخريطة الحزبية والسياسية لم تشهد إسرائيل مثيل لها منذ صعود حزب الليكود بزعامة مناحيم بيغن إلى الحكم في العام 1977م منهيًا احتكار حزب العمل للسلطة منذ نشأة الدولة، حيث يعتبر التغيير الحاصل في عام 2006 أكثر عمقاً واشد تأثيراً من تغيير 1977م وذلك للأسباب التالية:
1. حالة الارتباط الشديد التي تصيب المجتمع الإسرائيلي، وهي الحالة التي انعكست من خلال التقارب الكبير بين عدد المقاعد التي حصل عليها كل حزب، فالفروق بين كافة الأحزاب تتراوح ما بين مقعدين وعشرة، حيث توزعت المقاعد بين 12 قائمة.
2. إدارة فرز ورسم الخريطة الحزبية الإسرائيلية ، فظهر حزب كاديما، وأختفى تماماً حزب شلومي، وأصبح الليكود على بداية طريق الانهيار، وتغير حزب العمل ليركز بالأساس على القضايا الاجتماعية .
3. تزايد دور اليهود الشرقيين، وهو ما يشير إليه دور قيادات شرقية مؤثرة في الأحزاب الرئيسية كمعير بيريس زعيم حزب العمل الشرقي، وشاؤول موفاز الإيراني الأصل وزير الدفاع ، وسلفان شالوم وزير الخارجية .

¹ - التقرير الاستراتيجي العربي (2005-2006) الانتخابات الإسرائيلية ، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية.
www.ahram.org/acpss.

4. يكتسب هذا التغيير أهميته أيضاً من الظروف الاستثنائية التي يمر فيها الطرف الفلسطيني ، حيث توجد حكومة حماس المعروفة بمواقفها الراضية كنتائج عملية التسوية السلمية مع الأطراف الفلسطينية .

5. رغم أن المسألة الأمنية ما زالت تمثل المرتبة الأولى في الأهمية بالنسبة للإسرائيليين إلا أن الجديد أن القضايا الاجتماعية مثل الفقر والبطالة احتلت المرتبة الثانية في الدعاية الانتخابية.

6. تضاؤل قوة أو شعبية الحزبين الكبيرين في الساحة الإسرائيلية وهما العمل والليكود، حيث تراجعت عدد مقاعد الليكود إلى 12 مقعداً أما حزب العمل اعتبر زعيمه عمير بيرس أنه قد نجح في المحافظة على نفس مقاعد الحزب في الكنيست السابق⁽¹⁾.

- وكانت نتائج انتخابات الـ 17 عام 2006 تمخضت عن توازنات جديدة، وفق النتائج التالية كادىما 29 مقعداً، العمل 19 مقعداً، الليكود 12 مقعداً، إسرائيل بيتنا 11 مقعداً، الاتحاد الوطني تسعة مقاعد، المتقاعدون سبعة مقاعد، يهوديت هاتورا 6 مقاعد، يرتس خمسة مقاعد ،الأحزاب العربية الثلاثة عشر مقاعد وأسفرت العملية الانتخابية عن فوز حزب كادىما⁽²⁾.

1. أدت التوازنات الناجمة عن توزيع مقاعد الكنيست إلى تحكم حزب كادىما بقواعد اللعبة السياسية في إسرائيل، وقد سهل عليه ذلك بسبب التحالف مع حزب العمل ، حيث أصبح لديهما 48 مقعداً، إضافة إلى المتقاعدين وميرتيس، وهذا ما دفع حزب شاس للانخراط في الائتلاف الحكومي القائم.

2. بينت مؤشرات التصويت في انتخابات الكنيست السابقة أن المجتمع الإسرائيلي منقسم على ذاته في عدد من الأمور، ليس إلى اتجاهين اثنين فحسب، وإنما إلى اتجاهات عدة، وهذا ما برز واضحاً بتراجع استقطاب الحزبين الرئيسيين (العمل والليكود).

3. على الصعيد السياسي فإن إسرائيل انتهت تماماً من سياستها التوسعية، وأن فكرة إسرائيل الكبرى باتت من الماضي، أولاً بحكم صمود الشعب الفلسطيني والانتفاضة ومقاومة الاحتلال. ثانياً: بسبب مخاوف إسرائيل من ما يسمى "الخطر الديموغرافي" وحرصها على

¹ - التقرير الاستراتيجي العربي - المرجع السابق .

² - تحولات الخريطة السياسية والحزبية الإسرائيلية.

الحفاظ على طابعها دولة يهودية، وذلك لمخاطر قيام دولة ثنائية القومية، وثالثاً في محاولة من إسرائيل لتحسين صورتها الخارجية⁽¹⁾.

البرنامج السياسي لحزب كاديما 2006:

1. لشعب إسرائيل حق قومي تاريخي على أرض إسرائيل بكاملها.
2. تحقيق الهدف الأعلى، المتمثل بالسيادة اليهودية في دولة ديمقراطية تشكل بيتاً قومياً آمناً للشعب اليهودي، وثمة ضرورة لوجود غالبية يهودية في دولة إسرائيل.
3. رسم الحدود الدائمة لدولة إسرائيل في نطاق تسوية سلمية يجب أن يضمن المصالح القومية والأمنية لدولة إسرائيل.
4. التنازل عن جزء من أرض إسرائيل ليس تنازلاً عن أيديولوجيا ، وإنما تجسيد للأيديولوجية الهادفة إلى ضمان وجود دولة يهودية وديمقراطية في أرض إسرائيل.
5. يدعم الحزب إنشاء دولة فلسطينية باعتبار أنها حل لقضية اللاجئين الفلسطينيين، ويتعهد الحزب بضم المستوطنات الكبيرة والقدس إلى إسرائيل.
6. يتمسك الحزب بخطة خارطة الطريق وحل دبلوماسي مرحلي يتضمن تفكيك ما يسميها بالجماعات الإرهابية وإصلاح قوات الأمن الفلسطينية وتعهدهم فلسطيني بمنع التحريض.
7. بقاء القدس الشرقية ، والحرم القدسي والبلدة القديمة وجبل الزيتون ومناطق أخرى في وسط وشرق المدينة تحت السيادة الإسرائيلية⁽²⁾.
8. ضم منطقة غور الأردن للحدود الإسرائيلية، التي سيتم ترسيمها حتى الجدار الفاصل وترك الفلسطينيين يعيشون ورائه.
9. تشكيل جدود دائمة لدولة إسرائيل من خلال اتفاق سلام يضمن المصالح الوطنية والأمنية لإسرائيل⁽³⁾.

¹ - ماجد كيالي، الانتخابات الإسرائيلية وتحولات الخريطة الحزبية.

<http://www.aljazeera.net>.

² - أحزاب إسرائيل .. برنامج مشابهة المستقبل، العدد 3216 - شؤون عربية ودولية.

³ - د محمد زياد ، أهم البرامج الانتخابية .

[http:// www.islamonline.net/arabic/politicis/2006/03/articak/e269.shtm](http://www.islamonline.net/arabic/politicis/2006/03/articak/e269.shtm)=9.

المبادرة الأساسية لأي عملية سياسية هي:

جاء برنامج الحزب، أن المصلحة ببقاء إسرائيل قومية يهودية تتطلب قبول المبدأ القائل أن إنهاء النزاع يتمثل في وجود دولتين قوميتين، على أساس الواقع الديمغرافي.

1. دولتان قوميتان: موافقة إسرائيل على إقامة دولة فلسطينية هي الحل القومي المطلق والتام لكل الفلسطينيين بلا استثناء وحيثما كانوا، بمن في ذلك اللاجئين، وبناء عليها لن يسمح في أي تسوية بدخول لاجئين فلسطينيين إلى إسرائيل.

2. العيش بسلام وأمن: الدولة الفلسطينية العقيدة يجب أن تكون خالية من الإرهاب وأن تتعايش بسلام وجيرة حسنة مع إسرائيل، وأن تكون منزوعة السلاح بحيث لا تشكل أي قاعدة لمهاجمة إسرائيل من حدودها الشرقية⁽¹⁾.

3. تعيين حدود إسرائيل سيتم في نطاق التسوية الدائمة وعلى أساس المبادئ التالية:

أ. ضم مناطق يتطلبها أمن إسرائيل.
ب. ضم أماكن مقدسة للديانة اليهودية ومهمة كرمو قومي وفي مقدمتها القدس عاصمة إسرائيل.

ج. ضم أقصى عدد المستوطنين اليهود فعلياً مع التأكيد على كتل الاستيطان.
4. خطة العمل للتقدم الفوري، أو جدت " خطة الفصل " فرص يمكنها أن تحدث تقدم حقيقي وتفعيل للجهود المبذولة لإقامة تسوية سلمية ، ولشروع في رسم الحدود النهائية لدولة إسرائيل⁽²⁾.

أهم نقاط خطة العمل للتقدم الفوري:

1. يوجد اتفاق قومي إقليمي دولي بأن خريطة الطريق هي الخطة السياسية الوحيدة التي يمكن من خلالها الوصول إلى اتفاق سلام شامل ومطلق.
2. ستعمل حكومة إسرائيلية برئاسة حزب كاديما بحرية للبدء بتنفيذ خريطة الطريق كما أقرت وفق قرارات الحكومة الإسرائيلية ، والإيفاء بالتزاماتها أمام المجتمع الدولي.
3. تشجيع حكومة إسرائيلية بكل الطرق الممكنة الجانب الفلسطيني لاحترام التزاماته تجاه إسرائيل والمجتمع الدولي.

¹ - صحيفة السفير .

² - المبادئ الأساسية لكل عملية سلام ، موقع حزب كاديما <http://www.Kadima.org.il>

4. بعد أن يقوم الفلسطينيون بجميع التزاماتهم في المرحلة الأولى ، يستطيعون خلال المرحلة الثانية إقامة دولة فلسطينية مستقلة ضمن حدود مؤقتة.
5. يمكن لإسرائيل والدولة الفلسطينية البدء بمفاوضات حول الاتفاق الدائم من أجل جميع القضايا العالقة والمؤجلة بين إسرائيل والفلسطينيين، يهدف الوصول إلى سلام حقيقي بين دولة الشعب اليهودي وبين دولة الشعب الفلسطيني⁽¹⁾.

مشروع التسوية والانسحاب أحادي الجانب:

مع بدء سنة 2006 كانت القناعات الإسرائيلية تتزايد بضرورة تجاوز مشروع "خريطة الطريق" والاتجاه أكثر وضوحاً وحسماً نحو فرض الحل الأحادي الجانب، ولم تعد فكرة الانسحاب أحادي الجانب خاصة بحزب كاديما، وإنما أخذت تجد لها أشكال لدعم متفاوتة لدى مختلف التيارات الصهيونية المحسوبة على اليسار والوسط واليمين، وأن كان ذلك بديباجات مختلفة، يعترف الإستراتيجيون الإسرائيليون حسبما خلص إليه مؤتمر هرتسليا في سنة 2006 بأن معضلة إسرائيل تكن في التوفيق بين ضرورة وجود دولة يهودية ديمقراطية بأغلبية يهودية مريحة ، وما يعني ذلك من تنازل عن أرض إسرائيل وبناء دولة فلسطينية، يهدف التخلص من العبء السكاني الفلسطيني، وما يعني ذلك من دعم لمشاريع الاستيطان والتوسع اليهودي واستمرار احتلال أراضي، الدولة الفلسطينية الموعودة وما يترتب على ذلك من ضرورات أمنية، ويعترف هؤلاء بأن هذه المعضلة تؤثر على الحلول المطروحة، وتطرح تساؤلات حول مدى الاستعجال في إعادة تسوية للقضية سواء من خلال المفاوضات أو من خلال الحلول الأحادية وينبهون إلى أن عامل الوقت يسير ضد تحقيق هدف وجود إسرائيل كدولة يهودية ديمقراطية كما يسير ضد مشروع الدولتين، حيث تشير التقديرات إلى أنه في سنة 2006 سيتجاوز عدد الفلسطينيين في حدود فلسطين التاريخية عدد اليهود، وقد يبني على ذلك مخاطر يتوقف الفلسطينيون عن المناداة بحل الدولتين ويعودون للمطالبة بالدولة الواحدة وبحقوقهم المدنية والسياسية ، كما تكن الصعوبات الإسرائيلية في أن الحد الأعلى الذي يعرضه الإسرائيليون لم يصل بعد إلى الحدود الدنيا التي يتوافق عليها الفلسطينيون، وتحديداً حق اللاجئين الفلسطينيين في العودة إلى ديارهم التي طردوا منها سنة 1949، ومستقبل القدس وبالذات منطقة المسجد الأقصى، ومستقبل الكتل الاستيطانية، ومدي سيادة الدولة الفلسطينية على أرضها ، بما في ذلك تأسيس الجيش والسيطرة على الحدود ومصادر المياه⁽²⁾.

¹ - خطة العمل للتقدم الفوري 2007/1/5 <http://www.Kadima.org.il>

² - التقرير الإستراتيجي 2006 مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات ، بيروت

أقرت الحكومة الإسرائيلية الجديدة في برنامجها السياسي سعيها إلى بلورة الحدود النهائية للدولة كدولة يهودية ذات أغلبية يهودية، وأنه إذا لم يتم الوصول إلى أقرت الحكومة الإسرائيلية الجديدة في برنامجها السياسي سعيها إلى بلورة الحدود النهائية للدولة كدولة يهودية ذات أغلبية يهودية، وأنه إذا لم يتم الوصول إلى اتفاق من خلال المفاوضات مع الفلسطينية، فستقوم الحكومة بتحديد موعدها، وأعلن أولمرت في أول جلسة للحكومة أن مهمتها المركزية ستكون ترسيم حدود جديدة لإسرائيل بشكل أحادية، وتكون دولة ذات أغلبية يهودية متماسكة ويمكن الدفاع عنها، وكشفت هآرت في 2006/5/8 أن شاروت كان قد عين قبل نصف عام طاقمها مهنيًا مؤلفًا من المسؤولين الإسرائيليين في الوزارات المختلفة لبلورة خطة الانطواء أو التجميع، ويعمل على تقدير المصروفات وإيجاد الطرق القانونية لتطبيق خطة والسعي إلى نيل اعتراف دولي بالحدود التي ستسحب منها "إسرائيل"⁽¹⁾.

وشرح أولمرت " خطة الانطواء" أو ما أصبح يسمى "خطة التجميع" بأنه سيتم إخلاء المستوطنات وسينقل مستوطنوها إلى الكتل الاستيطانية التي ستبقى تحت السيادة الإسرائيلية، وأن بإمكان الفلسطينيين أن يقيموا دولتهم في المساحة المتبقية، وأنه لن يبقَ إسرائيلي واحد خلف الجدار لأسباب أمنية ولمنح الفلسطينيين تواصلًا جغرافيًا لإقامة دولتهم وقال: "إذا كنا متفقين على أن الفلسطينيين ليسوا على استعداد للمفاوضات الحقيقية والملموسة، سأحاول التوصل إلى تفاهم مع الإدارة الأمريكية بالنسبة للخطوات التي يتوجب على إسرائيل اتخاذها بالنسبة لمسألة الحدود..." وفي تصريح آخر قال أولمرت في حالة عدم وجود شريك فلسطيني " فستتخذ مبادرات أحادية بالتنسيق مع الولايات المتحدة والأوروبيين " وأضاف "سنحاول التوصل إلى تفاهم وطني دولي"⁽²⁾.

في النصف الثاني من سنة 2006 بدأ الإحباط يدب بشكل سريع تجاه تنفيذ خطة الانطواء أو التجميع ، وأخذت تتراجع عن سلم أولويات الحكومة ، بينما كانت تتعرض للكثير من الانتقادات واقتراحات التعديل ، ولعل من أهم أسباب فقدانها للقوة والاندفاع هي :

1. فوز حماس ، وتشكيل حكومتها والفشل في إسقاطها ، والخوف من اعتبار الانسحاب انتصار لحماس وتثبيتاً لنفوذها على الأرض .
2. فشل الهجوم على حزب الله ولبنان في صيف 2006 وتزايد القناعات بأن الانسحاب من الجنوب اللبناني سنة 2000 زاد من قوة حزب الله ومن قدرات المقاومة ، مما زاد مخاوف تكرار نفس هذا السيناريو في الضفة الغربية .

¹ - أنظر دراسة ديفيد ماكوفسكي حول خيار أولمرت في الانسحاب أحادي الجانب

- <http://www.washingtoninstitute.org/templatec04.php/cid=240>

² - التقرير الإستراتيجي 2006 مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات . بيروت ، مرجع سبق ذكره . ص 98 .

3. تراجع شعبية أولمرت وحزب كاديما، وضعف ثقة الناخب الإسرائيلي فيه وفي التحالف الحاكم ، مع تصاعد قوة اليمين الإسرائيلي، وهو ما أضعف قدرة أولمرت على المناورة والحركة .
4. ظهور قناعات بضرورة دعم محمود عباس ورئاسة السلطة والتنسيق معه في مواجهة حماس ومحاولة إسقاطها.
5. انشغال الداخل الإسرائيلي بفضائح الفساد، وفي ملفات التحقيق في ضعف أداء وفشل الجيش الإسرائيلي في الحرب ضد حزب الله ولبنان.
6. ظهور صعوبات عملية وأمنية واقتصادية وقانونية عند دراسة تطبيقات الخطة على الأرض⁽¹⁾.

مع نهاية الحرب على لبنان كان قد ظهر تفكك واضح في أوساط حزب كاديما، حيث أشارت تقارير إسرائيلية إلى أن عدداً كبيراً من وزراء كاديما وأعضائه في الكنيست يعارضون خطة التجميع حيث صرح شمعون بيريز ليديعوت آخرونوت في 8/9/2006 أن فكرة الانطواء والتجميع قد انتهت سياسياً ونفسياً وعملياً "محذراً من أن كاديما سيختفي من المشهد السياسي إذ لم يبلور أجندة سياسة جديدة. وفي أواخر أيلول/سبتمبر 2006 توجهت 68 شخصية إسرائيلية بارزة برسالة إلى أولمرت تطالبه بالتجاوب مع مبادرة السلام العربية، ومفاوضة الحكومة الرسمية في سوريا ولبنان وفلسطين بما في ذلك حكومة حماس حول اتفاق سلام شامل، وفي أواسط تشرين الثاني/ نوفمبر 2006 ظهرت أطروحات سياسية منقولة عن تسيبي ليفني وزيرة الخارجية تقترب من تلك التي طرحت في مفاوضات كامبا ديفيد في صيف 2000، وتحدثت عن انسحاب من حوالي 90% من الضفة الغربية مع انسحابات وتعديلات حدودية تالية، وانسحاب من الأحياء العربية في القدس، باستثناء المسجد الأقصى الذي يتم تسليمه في المرحلة الثالثة، وصودر قرار من الأمم المتحدة يتحدث عن إقامة دولة فلسطينية مستقلة في حدود 1967م تعيش بسلام وأمان مع جيرانها، حيث وضع هذا الاصطلاح بديلاً عن الاعتراف، وتقول الأطروحات بأنه لن يكون هناك تنازل عن حق اللاجئين بالعودة ، لكن إسرائيل ستقول أنها لن تسمح لهم بالعودة إلى أراضيها، حيث يعودون فقط للدولة الفلسطينية بينما يبقى حق العودة حياً ولو من الناحية النظرية، وفي نهاية المطاف يتم الاعتراف بين دولتين كاملتي السيادة، وتوضح الخطة أنه سيتم تطبيق ما يتم الاتفاق عليه من دون ربطة بالقضايا الأخرى⁽²⁾.

¹ - المرجع السابق ، ص100 .

² - المرجع السابق ، ص101 .

ولعل خطاب أولمرت في الذكرى الـ 33 لوفاة بن غوريون في 27/11/2006 ف الذي أشار فيه إلي أنه يمد يده للسلام للفلسطينيين وأنه مستعد "لحوار حقيقي ومفتوح وصادق وجاد" مع محمود عباس ما يُشير إلي تخلي كاديما والحكومة الإسرائيلية عن خطة الانطواء والانسحاب أحادي الجانب، والعودة إلي فكرة المفاوضات الثنائية⁽¹⁾.

المشهد الحزبي لإسرائيل 2007 :

لم تشهد الحياة السياسية الإسرائيلية تغيرات جذرية خلال سنة 2007، حيث بقيت القوى السياسية الرئيسية محافظة على تمثيلها داخل الحكومة والكنيست، وتراجعت حدة الاستقطاب الحزبي داخل المجتمع الإسرائيلي، ولم يعد الإسرائيليون يهتمون كثيراً بمواقف أحزابهم التقليدية ويلاحظ كذلك انخفاض مستوى النشاط الحزبي والسياسي في إسرائيل حيث تزايد الشعور بالعجز عن التغيير داخل المجتمع الإسرائيلي، وأنخفض مستوى الثقة بالأحزاب والقيادات السياسية ويعود ذلك إلي جملة من الأسباب أهمها:

- أ. انتشار الفساد السياسي والمالي بين القيادات السياسية والحزبية، والتي طالبت رموز النظام السياسي والقيادات الحزبية الرئيسية من اليسار واليمين على حد سواء.
- ب. تراكم التجربة الحزبية مؤخراً نحو عدم وفاء المرشحين للانتخابات بعد فوزهم بالعود التي تقدموها للناخبين.
- ج. عدم وجود فوارق حقيقية بين مواقف الأحزاب الرئيسية في إسرائيل " خاصة فيما يتعلق بأمور السياسة الخارجية، التي تشكل محور اهتمام المواطن الإسرائيلي.
- د. تزايد الضغوط المعيشية على كافة طبقات المجتمع الإسرائيلي والانشغال بالحياة الاقتصادية على حساب الحياة السياسية، وبالتالي تراجعت نسبة المشاركة السياسية في الانتخابات السابقة لسنة 2006⁽²⁾.

مسار مشروع التسوية السياسية 2008 :

بدأت سنة 2008 بأحاديث متكررة عن التسوية السياسية ، وجدل حول إمكانية تطبيق رؤية الرئيس الأمريكي جورج بوش الابن عن قيام الدولة الفلسطينية قبل انتهاء العام الذي تنتهي معه ولايته الثانية، وعلى الرغم من أن الأوضاع الفلسطينية والإسرائيلية لم تكن توحى بتقدم حقيقي في عملية التسوية السياسية، فعلى الجانب الفلسطيني أستمر الانقسام بين حركتي فتح

¹ - المرجع السابق ، ص 102 .

² - أشر آريان وآخرون ، التغيرات في النظام الحزبي في إسرائيل : تفكك أم إعادة تنظيم ، مجلة الدراسات الفلسطينية العدد 67 (صيف ، 2006) ، ص 137-138 .

وحماس، واستمر الانفصال بين الضفة الغربية وقطاع غزة، وعلى الجانب الإسرائيلي كان رئيس الوزراء غارقاً في قضايا فساد، وكانت النخبة السياسية تتصارع، وعلى الرغم من التوصل إلى تفاهات تهدئة بين حركة حماس والحكومة الإسرائيلية بوساطة مصرية في 19/يونيو، وقد شهد العام محاولات عديدة للاقترب من عملية تسوية سياسية، إلا أن هذه المحاولات جميعها انتهت بالفضل، وأنتهي العام بعدوان إسرائيلي شامل على الشعب الفلسطيني في قطاع غزة ارتكبت خلاله جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية⁽¹⁾.

في أعقاب اتهامات له بالفساد، وقراره الاستقالة من منصبه، والدعوى لانتخابات على رئاسة حزب كاديما، حيث أسفرت الانتخابات عن فوز تسيبي ليفني برئاسة كاديما، وألقي رئيس الوزراء الإسرائيلي أيهود أولمرت في 14/سبتمبر 2008 خطاباً وصف بأنه تاريخي ووداعي، وذلك لما احتواه من تصريحات، ودعا إلى إقامة السلام الكامل مع الفلسطينيين والسوريين فوراً، وقال أولمرت منذ أربعين عاماً، ونحن نبتدع الحجج والذرائع لتبرير سياستنا في التقاعس عن القيام بأية خطوة للسلام مع الفلسطينيين على أساس "دولتين للشعبين" ولم تكن سياستنا هذه في مصلحة "إسرائيل" أن البديل عن الدولتين يعني أن تكون هناك دولة واحدة للشعبين، وقد بدأ الكثير من الفلسطينيين الياستين من المفاوضات التفكير في حل الدولة الواحدة، وبات العديد من الناس في الغرب، بمن في ذلك أصدقاء لنا هناك وحتى في الولايات المتحدة يتحدثون عن هذا الحل وأضاف أولمرت:

"رفضاً رؤية الواقع، رفضنا قراءة الخريطة التي تقول لنا بوضوح أن الزمن لا يعمل في صالحنا، كنا نري أننا أصحاب حق، ولم نري المحيط الأكبر وأنا شخصياً كنت أعتقد بأن الأرض الواقعة ما بين البحر الأبيض المتوسط والنهر نهر الأردن، هي ملك لنا نحن اليهود وحدنا، كنا نحفر في الأرض ونجد الآثار اليهودية في باطنها في كل مكان، ونعتقد بأننا أصحاب الحق التاريخي وحسب، ولكن في نهاية المطاف، وبعد الكثير من العناء والتردد، توصلت إلى الفناعة بأن علينا أن نتقاسم الأرض مع من فيها لا نريد دولة واحدة لشعبين"⁽²⁾.

ومع نهاية سنة 2008 ومع صعود قوى اليمين الإسرائيلي، أعلن زعيم حزب الليكود اليميني الإسرائيلي بنيامين نتنياهو، أنه يريد تقسيم الضفة الغربية المحتلة إلى مجموعة من المناطق الاقتصادية غير المترابطة وشدد على أن التوصل إلى اتفاق سلام مع الفلسطينيين لا يشكل أولوية بالنسبة إليه، لكنه أضاف في مقابلة مع جريدة فاينانشال تايمز البريطانية الاقتصادية أنه يعتزم "تحويل الاهتمام بعيداً عن التوصل إلى تسوية شاملة" تهدف إلى قيام

¹ - التقرير الإستراتيجي 2008 مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات بيروت.

- <http://www.alzaytouna.net/anabic.htm>

² - المرجع السابق، ص 115.

دولة فلسطينية وسيركز بدلاً من ذلك على اتخاذ خطوات عملية هدفها تحسين مستوى معيشة الفلسطينيين في الضفة، ويذكر نتياهو قد حدد الخطوط العامة لبرنامجها السياسي المتعلق بالتسوية بأنه يرفض التفاوض على قضيتي القدس، واللجئين، أو العودة إلي حدود سنة 1967م أو التنازل عن السيطرة الأمنية ، مشيراً أنه سيحتفظ بهضبة الجولان وأجراء كبيرة من الضفة الغربية (1).

تأتي انتخابات الكنيست الثامن عشر 2009، بعد استقالة أولمرت وفشل وزيرة الخارجية المنصرف زعيمة حزب كاديما تسيبي ليفني في تشكيل حكومة بديلة، بسبب ابتزاز الأحزاب الدينية، خاصة حزب شاس، مما دفعها لاتخاذ قرارها بالتوجه إلي انتخابات جديدة مبكرة، كما تأتي بعد أن شنت إسرائيل حرباً على غزة رأي مراقبون أن أحد أهدافها غير المعلنة كسب أصوات الشارع الإسرائيلي من قبل ليغني ووزير دفاعها زعيم حزب العمل أيهود باراك اللذان يتنافسان لتحقيق أكبر عدد من المقاعد في الكنيست تؤهل أياً منهما لمنصب رئيس الوزراء القادم، وتزامن مع التغيير الذي حصل في الولايات المتحدة الحليف الأوثق لإسرائيل بتسلم باراك أوباما دفعة الرئاسة وما يتبع ذلك من تغيير محتمل في السياسات الأمريكية تجاه تفعيل عملية السلام لإنهاء الصراع العربي الإسرائيلي (2).

وفي تقرير نشرته صحيفة معاريف الإسرائيلية حول موقف المرشحين الثلاثة الرئيسيين نتياهو وليفني وباراك حول عدد من القضايا الهامة المتعلقة بعملية السام والمفاوضات مع الفلسطينيين وحركة حماس وسوريا وإيران ، وتباينت مواقفهم كالتالي:

- نتياهو:

حول المفاوضات مع الفلسطينيين، وما إذ كان رئيس الحزب يؤيد إقامة دولة فلسطينية يؤيد نتياهو المفاوضات والهدف منها الحفاظ على أمن إسرائيل وليس حل القضية الفلسطينية من خلال إدارة عملية سياسية مسئولة لتسوية الصراع مع الفلسطينيين، ويرى أن الطريق للدفع بعملية سياسية حقيقية هي تعزيز الأمن، ودفع التطوير الاقتصادي لدي الفلسطينيين، وتعميق التعاون الإقليمي مع مصر والأردن، بشكل مواز للمفاوضات السياسية، ويعتقد نتياهو أ، السلام الحقيقي يجب أن يُبنى من أعلى إلي أسفل، من خلال تطور ملموس للوضع الاقتصادي للفلسطينيين، بأن إسرائيل مصرة على ما أسماه وحدة القدس، فإنهم في نهاية المطاف سوف يتعايشون مع هذا الواقع، أما حركة حماس فإن نتياهو يؤيد أسسها، وقال أن إسقاط حماس هو هدف استراتيجي ويمكن القيام بذلك بطرق سياسية واقتصادية، ولوسائل عسكرية إذ اقتضت

¹ - المرجع السابق ، ص 117 .

² - الانتخابات الإسرائيلية 2009 :

الضرورة، وقال إن إسرائيل لن توافق على وجود ما أسماه إرهاباً إيرانياً، بالقرب من عسقلان وتل أبيب، كما يرفض ننتياهو إجراء أية مفاوضات مع حركة حماس، ويرى ننتياهو أنه في حل طلبت إدارة أوباما من إسرائيل تطبيق مبدأ حل الدولتين فلا يوجد لديه نية للسيطرة على الفلسطينيين، وأنه على استعداد لكي يكون لهم كل الصلاحيات لإدارة شئونهم ، ولكن تبذلون أن تكون لهم المقدرة على تشكيل خطر على إسرائيل، مثل السيطرة على الأجواء أو إدخال السلاح أو بناء جيش، أما بالنسبة لإخلاء البؤر الاستيطانية غير القانونية ، قال ننتياهو بأنه يجب العمل على ذلك من خلال الاتفاق مع قيادة المستوطنين، وبالنسبة للانسحاب من الجولان السوري المحتل في إطار اتفاق سلام مع سوريا قال ننتياهو أنه لا يوافق على ذلك (1).

- ليفني:

بالنسبة للمفاوضات مع الفلسطينيين، وما إذا كان رئيس الحزب يؤيد إقامة دولة فلسطينية تنطلق ليفني من أمن إسرائيل كدولة يهودية ديمقراطية لإجراء المفاوضات مع الأطراف الأخرى، بهدف إقامة دولتين قوميتين، بحيث تكون إسرائيل هي البيت القومي للشعب اليهودي، وتكون الدولة الفلسطينية على أقل دولتين قوميتين، بحيث تكون إسرائيل هي البيت القومي للشعب اليهودي، وتكون الدولة الفلسطينية على أقل من حدود الرابع من يونيو هي الدولة القومية للفلسطينيين بما في ذلك اللاجئين وحول إمكانية التوصل إلى اتفاق مع الفلسطينيين بدون تقسيم القدس تقول ليفني أن إسرائيل لن تتنازل عن القدس وعن السيادة الإسرائيلية في الأماكن المقدسة، وأيضاً إسقاط حماس هو هدف استراتيجي، وتري ليفني في حال طلبت إدارة أوباما من إسرائيل مبدأ حل الدولتين قالت ليفني أن اتفاق سلام يشمل إقامة دولتين للشعبين هو مصلحة إسرائيلية واضحة وسيكون بالإمكان تحقيق ذلك بعد القضاء على الإرهاب، وحول إخلاء البؤر الاستيطانية غير القانونية أكدت ليفني أن إخلاء البؤر الاستيطانية غير القانونية هو جزء من فرض سلطة القانون أما بالنسبة للانسحاب من الجولان تري ليفني أن السلام مع سوريا يتطلب تغييراً استراتيجياً في الأداء السوري (2).

- باراك:

بالنسبة للمفاوضات مع الفلسطينيين، وما إذا كان رئيس الحزب يؤيد إقامة دولة فلسطينية يري باراك أن رئيس الحكومة يجب أن يسعى بدون تردد للتوصل إلي اتفاق مع الجيران ومن خلال وضع خطة إسرائيلية للسلام الإقليمي الشامل، ويعتقد أن الخطة يجب أن توفر الترتيبات الأمنية والسياسية مع اقتصاد قوى ودمجها بالمفاوضات مع الجيران والعالم العربي كله، وحول إمكانية

¹ - شريف طه ، ننتياهو وليفني وباراك .. السلام ، الأهرام ، العدد 44624 (2009) ، ص 69 .

² - المرجع السابق ، ص 69 .

التوصل إلى اتفاق مع الفلسطينيين بدون تقسيم القدس، يعتبر باراك أن القدس عاصمة إسرائيل، وهي موضوع مهم في المفاوضات التي ستجري في إطار تسوية شاملة مع الفلسطينيين، وفي حال طلبت إدارة أوباما من إسرائيل تطبيق مبدأ "حل الدولتين" قال باراك أنه من أجل الدفاع عن الهوية والطابع اليهودي لإسرائيل فإن هناك حاجة إلى تسوية تؤدي إلى إقامة دولتين للشعبين، وحول إخلاء البؤر الاستيطانية غير القانونية وقال باراك أنه تمكن من إخلاء "مجرورين" بعد التوصل إلى اتفاق مع المستوطنين وبالنسبة للانسحاب من الجولان السوري المحتل في إطار اتفاق سلام حقيقي يجب أن يستجيب لقضايا كثيرة في مجال الأمن والإنذار ونزع السلاح والمياه والتطبيع والتأثير على لبنان وحزب الله (1).

- وجاءت النتائج النهائية للانتخابات متفقة مع استطلاعات الرأي التي نشرت قبل إجراء الانتخابات على تقدم الليكود برئاسة بنيامين نتنياهو على حزب كاديما بزعامة تسيبي ليفي وأن اليمين واليمين المتطرف، سيحقق نصراً واضحاً على الوسط واليسار الصهيوني، وأن اختلفت في ترتيب الأحزاب والكتل، فقد تصدر كاديما النتائج بحصوله على 28 مقعداً " كأن له 29 مقعداً في الكنيست السابق " وجاء الليكود في المركز الثاني بـ 27 مقعداً " كأن له 15 فقط في الكنيست السابع عشر " وأحتل حزب إسرائيل بيتنا" المركز الثالث بـ 15 مقعداً " وكان له 13 مقعداً في الكنيست السابق ، وتراجع "حزب العمل " فلم يحصل إلا على 13 مقعداً " كان له في السابق 19 مقعداً " وتلاه حزب شاس " بـ 11 مقعداً، ثم ي يهودت التوراة " بـ 5 مقاعد، فالإتحاد القومي "المفدال" 4 مقاعد، والبيت اليهودي 3 مقاعد، وميرتيس 3 مقاعد، والأحزاب العربية 11 مقعداً، وبمجرد إعلان نتائج الانتخابات اعتبرت ليفني فوز حزبها "كاديما" بأكثر عدد من المقاعد وتقدمها على الليكود بمقعد واحد، كافياً ليكلفها "شيمون بيريز" رئيس إسرائيل بتشكيل الحكومة الجديدة، ووجهت الدعوة لنتنياهو للانضمام للحكومة تحت رئاستها، ولكن نتنياهو رد عليها بإعلان نجاحه في الحصول على تأييد 65 نائباً في الكنيست لتوليهِ رئاسة الحكومة ودعا ليفني للعمل تحت رئاسته في الحكومة الجديدة، وأكدت اللقاءات التي عقدها رئيس إسرائيل شيمون بيريز مع رؤساء الأحزاب والكتل مقولة نتنياهو، فأعلنت ستة أحزاب لديها 56 مقعداً في الكنيست تأييدها لتولي بنيامين نتنياهو رئاسة الحكومة وهي " الليكود - إسرائيل بيتنا - شاس - يهودت التوراة - الاتحاد القومي "المفدال" - البيت اليهودي " ولم يزكي تسيبي ليفني لرئاسة

¹ - المرجع السابق ، ص 69 .

الحكومة إلا نواب حزبها 28 نائباً، بينما أمتنع نواب حزب العمل ومبرتيس والأحزاب العربية عن تزكية أي من المتنافسين⁽¹⁾.

- وقد التقت الأحزاب الرئيسية الأربعة في برامجها تجاه القضايا الحساسة ويمكن تلخيصها كما يلي: مواقف من السلام:

الموضوع	الليكود	كاديما	العمل	شاس	الوطني المفدال
دولة فلسطينية	لا	نعم	نعم	لا	لا
التخلي عن أرض فلسطين المحتلة	غير واضح / الاحتفاظ بغور الأردن والكتل الاستيطانية	نعم	نعم	لا	لا
تفكيك المستوطنات	لا	نعم/مع الاحتفاظ بكتل استيطانية	نعم/مع الاحتفاظ بكتل استيطانية	لا	لا
تقسيم القدس	لا	لا	لا	لا	لا
حق عودة اللاجئين	لا/منع عودة اللاجئين حتى للأراضي المحتلة	لا/ يمكن للاجئين العودة فقط الراضي الدولة الفلسطينية	لا/ يمكن للاجئين العودة فقط الراضي الدولة الفلسطينية	لا	لا
إعادة هضبة الجولان سوريا	لا	لا	نعم / مقابل السلام	لا	لا

المصدر: الجزيرة: <http://www.aljazeera.net/nr/exeres/f16B2865.htm>

¹ - حسين عبد الرازق ، إسرائيل بين حكومة الوحدة وحكومة اليمين المتطرف ، الوفد ، العدد 6864 (2009،

أولاً : أن جميع الأحزاب ترفض إجراء مفاوضات مع حماس ولديها استعداد لإجراء المفاوضات مع السلطة الفلسطينية .

ثانياً : لم يضع الليكود رؤية لدولة فلسطينية بل أعتبر وضع خطة اقتصادية لتطوير الضفة هو هدفه للوصول إلى المفاوضات .

ثالثاً : أجمعت الأحزاب على دعم المستوطنات وتوسيعها كما أجمعت على بقاء القدس موحدة عاصمة أبدية للكيان الصهيوني.

رابعاً : كما أجمعت الأحزاب على رفض عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى فلسطين المحتلة عام 1948⁽¹⁾.

- إن رؤية نتتياهو والأحزاب المشكلة لهذه الحكومة تأتي في إطار محددات واضحة تُعبر من خلالها عن سياساتها، وهي:

1. معرفة ردود الفعل الدولية والإقليمية والمحلية حول هذه السياسات.
2. التأكيد للشعب الإسرائيلي أن حكومته القوية، تستطيع أن تحقق السلام والأمن لإسرائيل.
3. التأكيد على أن إسرائيل ستقف بشدة تجاه إيران وأذرعها " أي حزب الله وحماس".
4. محاولة التشكيك في عدم قدرة الفلسطينيين على توقيع اتفاق سلام، خاصة مع عدم شرعية حماس والجهاد وغيرها من الفصائل المعادية.

وسيوواجه نتتياهو بصفة مستمرة سؤالاً يؤكد فيه "مع من سأفاوض" وهو ما يعني التهرب من تقديم موقف حقيقي وواضح، أما وزير خارجيته في الحكومة الجديدة " أفغدور ليبرمان" فإن تصريحاته تعكس بشكل واضح التوجه المتشدد لهذه الحكومة، فقد أعلن (أن إسرائيل غير ملزمة بالاتفاق الذي تم التوصل إليه خلال مؤتمر أنا بوليس للسلام نوفمبر 2007 حول قيام دولة فلسطينية).

- ومن ثم يمكننا القول أن حكومة نتتياهو تسير في إطار منهج واضح ومحدد ويُعبر عن الخطوط السياسية التالية:

1. عدم وضوح الموقف الفعلي في عملية السلام وفي العلاقات مع دول الجوار فهناك أخطار جدية حول مسيرة عملية السلام، إضافة إلى عدم الموافقة والإعلان الصريح عن حل الدولتين والالتزام بهذا الأمر.
2. انتهاج سياسة مؤامرات عدوانية عسكرية سوف تؤدي بالمنطقة إلى صراعات جديدة.
3. تعزيز الأمن القومي وتحقيق الأمن الشخصي للمواطن الإسرائيلي.

¹ - قراءة في انتخابات الكنيست 2009 :

4. التوسع الاستيطاني بشكل كبير، واستكمال تهويد مدينة القدس الشرقية من خلال تنفيذ الخطة الكبرى التي تؤدي إلى تنفيذ 3500 وحدة سكنية جديدة.
5. عدم السماح لأحد أن يُثير الشكوك حول حق إسرائيل في البقاء.
6. دفع العملية الدبلوماسية تجاه السلام نحو الإمام، ولكن في إطار مشروط، يتعلق بحماية المصالح التاريخية والأمن القومي لإسرائيل وهي صياغة مطاطة يمكن تفسيرها بأشكال عديدة وتأتي في إطار كما يعلن ليبرمان "السلام مقابل السلام وهو ما يمثل إلغاء مفهوم "الأرض مقابل السلام"⁽¹⁾.

¹ - عبد الرحمن الهواري، الحكومة الإسرائيلية الجديدة ومستقبل عملية السلام، أخبار اليوم، العدد 3362 (2009)، ص79.

المبحث الثاني

موقف حزب العمل من قيام الدولة الفلسطينية

صدر عن حزب العمل الإسرائيلي في الفترة ما بين 1992م و2000م، برنامجين أساسيين، الأول عام 1992م والثاني عام 1997م، كما شارك حزب العمل في هذه الفترة في تشكيل ائتلافين حكوميين، الأول بين عامي 1992م و1996م، والثاني ما بين عامي 1999م و2000م.

أولاً: برنامج الحزب والحكومة العماليين 1992م - 1996م:
أ. البرنامج الأساسي للحزب 1992م:

حدد حزب العمل في مؤتمره السياسي الخامس الذي عقد عام 1992م، برنامجه الأساسي بشأن السلام في الشرق الأوسط، وقد تضمن هذا البرنامج عدة بنود تتعلق برؤية الحزب لتسوية القضية الفلسطينية، ومواقفه من قضايا الحل الدائم مع الفلسطينيين: القدس، الكيان الفلسطيني وعلاقته بإسرائيل والأردن، الحدود، المستوطنات، اللاجئين الفلسطينيين.
1. الخلافات الداخلية في الحزب حيال التسوية.

سبق المؤتمر الذي أقر البرنامج السياسي عام 1992، ورافق عقده، نقاش داخلي حاد في الحزب بشأن العديد من القضايا، حسب الباحث أحمد خليفة¹ يمكن التمييز بين وجهتي نظر عريقتين قائمتين كليتهما على حل إقليمي، أولهما حمائي وأخرى صقرية، ووجهة نظر أقل وضوحاً، قائمة على حل وظيفي وخارجة على التصنيف⁽¹⁾ - الصقري⁽²⁾.
أ. وجهة النظر الحمائية:

مثل هذه النظرة آنذاك الجناح المعتدل داخل الحزب، وقد ضم هذا الجناح آنذاك، مجموعة من الشباب "إبراهيم بورغ" و"حاييم رامون" و"يائيل دايان" و"يوسي بيلين" و"موشيه شحال" و"عوزي براعم" والعربيين "نواف مصالحة" و"صالح طريف" وقد شكل هؤلاء قوة ضغط

¹ - تجدر الإشارة إلى أن ألفاظ مثل الصقور والحمائم اعتدال، تشدد، تستخدم كثيراً في القاموس السياسي الإسرائيلي، وهو أمر لا يعبر عن واقع الحال فهناك كل الأحزاب تتفق على الثوابت الصهيونية المعروفة.

² - أحمد خليفة، حزب العمل عشية الانتخابات عودة إلى الحل الإقليمي، مجلة الدراسات الفلسطينية العدد 26، (ربيع، 1996)، ص 162.

على زعيم الحزب السابق "رابين" لحمله على دفع مسار المفاوضات مع الفلسطينيين ولنقل الدول العربية إلى الأمام⁽¹⁾.

وقد دعت وجهة النظر الحمائية آنذاك إلى ما يلي:

- الإقرار بحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره، وقبول قيام الدولة الفلسطينية المستقلة إذا شاء الفلسطينيون ذلك في المناطق التي ستسحب إسرائيل منها. وقد حاول هذا الجناح في هذا السياق إدخال عبارة تنص على استعداد الحزب لـ "الاعتراف بحق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير، وهو استعداد للاعتراف بدولة فلسطينية"⁽²⁾.
- الاكتفاء بضم القدس الشرقية بحدودها البلدية المعينة بعد الاحتلال مباشرة، ومنطقة غوش عديسون، وأجزاء معينة في طولكرم وقلقيلية لدواع أمنية.
- الاحتفاظ بغور الأردن وشمال البحر الميت، كحد أمني لا سياسي، وذلك من خلال محاولتهم حذف عبارة "تحت السيادة الإسرائيلية، من البند المتعلق بمنطقة غور الأردن وشمال البحر الميت"⁽³⁾.
- وبالنسبة إلى المستوطنات الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967، فقد تراوحت الاجتهادات ضمن وجهة النظر العريضة هذه بين التخلي عن المستوطنات في المناطق التي ستنشأ الدولة الفلسطينية فيها، وترجيل المستوطنين إلى إسرائيل، وبين التخلي فقط عن المستوطنات الصغيرة الواقعة في مناطق الكثافة السكانية الفلسطينية، والسعي لبقاء فيها أو الرحيل إلى إسرائيل⁽⁴⁾.

ب. وجهة النظر الصقرية:

مثل هذه النظرة الجناح المتشدد في الحزب، وقد ضم هذا الجناح آنذاك مجموعة من الشباب الذين دخلوا الحياة السياسية من بوابة الجيش، أمثال "فيغد ودكهلاني"، "أوري أور"، "مردخاي غور"، "شمون شطريت"، "افريم سنية"، "أيهود باراك"، "بنيامين بن اليعزر"⁽⁵⁾ وقد دعت وجهة النظر الصقرية إلى ما يلي:

¹ - عبد الفتاح محمد ماضي، الدين والسياسة في إسرائيل دراسة في الأحزاب والجماعات الدينية في إسرائيل، ودورها في الحياة السياسية مرجع سبق ذكره، ص 145.

² - أحمد خليفة، حزب العمل عشية الانتخابات عودة إلى الحل الإقليمي، مرجع سبق ذكره ص 162.

³ - المرجع السابق، ص 162.

⁴ - المرجع السابق، ص 162.

⁵ - عبد الفتاح محمد ماضي، الدين والسياسة في إسرائيل دراسة الأحزاب والجماعات الدينية في إسرائيل ودورها في الحياة السياسية، مرجع سبق ذكره، ص 146.

- رفض الاعتراف بحق الشعب العربي الفلسطيني في تقرير المصير، ورفض قيام الدولة الفلسطينية .
 - التفاوض على حل للكيان الفلسطيني قائم على علاقة اندماجية أو فيدرالية مع الأردن وربما مع إسرائيل أيضا في إطار لاحق.
 - ضم مناطق واسعة تشمل القدس الكبرى، ومنطقة غوش عتسيون، وغرب قضاء نابلس وغور الأردن وشمال البحر الميت، وتبلغ مساحة هذه المناطق المقترح ضمها بين 20 إلى 25% من إجمالي الضفة الغربية، وتضم جميع المستوطنات الكبيرة ونحو 70% من المستوطنين.
 - وبالنسبة إلى المستوطنات الصغيرة، فقد تراوحت الاجتهادات ضمن وجهة النظر هذه بين تفكيكها، وإجلاء المستوطنات منها إلى إسرائيل، وبين السعي لإبقائها تحت الحكم الفلسطيني مع ضمان أمنها وتخيير المستوطنين فيها بين البقاء أو الرحيل⁽¹⁾.
- ج. وجهة النظر الثالثة:
- تبدو هذه الوجهة قليلة الوضوح والتماسك، وهي تتأرجح في مواقفها بين وجهتي النظر السابقتين، فقد تطلعت إلى حل وظيفي يقوم على المبادئ التالية:
- سيطرة إسرائيل الأمنية "الأمن الاستراتيجي" وأمن المستوطنات في الضفة الغربية وقطاع غزة.
 - بقاء جميع المستوطنات في أماكنها.
 - حدود مفتوحة وعلاقات تعايش وتعاون اقتصادي وثيق بين كيان.
 - فلسطيني يتمتع بالحكم الذاتي وبعض مظاهر السيادة وبين إسرائيل.
 - ارتباط سياسي بين الكيان الفلسطيني - الأردن إسرائيل، يجري توضيحه وابتداع شكله لاحقا في ضوء التطورات وتجربة التعايش.
 - تقاسم وظيفي للمسؤوليات والصلاحيات في الضفة الغربية بين الكيان الفلسطيني والأردن وإسرائيل مع ترك بت أمر السيادة عليها للمستقبل.
- ويمكن أن نستخلص نقاط الاتفاق والاختلاف في حزب العمل حيال التسوية كالاتي:
- نقاط الاتفاق وهي:
- القدس وقضية اللاجئين، وما يوجد من خلاف بشأن هاتين القضيتين يمس التفاصيل لا الجوهر.

¹ - سمير صراص، "حزب العمل: برنامج ثوابت صقرية،" مجلة الدراسات الفلسطينية العدد 10 (ربيع- 1992) ص224، 225.

- لن يتم ضم كل المناطق، ولا عودة إلى حدود 1967م.
 - ستسعي إسرائيل إلى ضم مناطق معينة من الضفة الغربية، المستوطنات الموجودة فيها.
 - نهر الأردن وشمال البحر الميت يشكل الحد الأمني إلى إسرائيل.
 - الموافقة على قيام كيان فلسطيني في المناطق المزدحمة بالسكان الفلسطينيين⁽¹⁾.
- أما نقاط الخلاف فهي:
- طبيعة الكيان الفلسطيني الذي سينشأ في الأراضي الفلسطينية المحتلة بعد عام 1967م، وخط ارتباطه أو علاقته بإسرائيل والأردن.
 - طبيعة المناطق التي ينبغي ضمها إلى إسرائيل.
 - مصير المستوطنات الموجودة في المناطق التي لن تسعي إسرائيل إلى ضمها⁽²⁾.
- النقاط الأساسية في برنامج حزب العمل:
- (أ). مبادئ عامة:
- تحت هذا البند وضع حزب العمل المبادئ الرئيسية لرؤيته حيال التسوية، ولعل أهم هذه المبادئ ما يلي:
- بناء الشرق الأوسط الجديد، تحل فيه علاقات التعاون في مختلف الميادين، وخاصة في المجال الاقتصادي محل الحروب وسباق التسلح.
 - استعداد الحزب للتوصل إلى حلول وسط إقليمية، من أجل عقد تسويات مرحلية بدون شروط مسبقة وعلى أساس قراراتي مجلس الأمن 242 و338 وعلى كل الجبهات.
 - رفض الحزب لاستمرار الوضع الراهن لسيطرة إسرائيل على السكان الفلسطينيين، ومعارضة سياسة الضم، حيث أن ضم المناطق الكثيفة السكان، سيؤدي في رأي الحزب إلى دولة ثنائية وصراعات داخلية في إسرائيل.
 - الاعتراف بالحقوق الوطنية الفلسطينية، مع رفض حق تقرير المصير، وقيام الدولة الفلسطينية المستقلة⁽³⁾.
 - عدم فرض الحكم الإسرائيلي على الشعب الفلسطيني.
- لقد عكست في الواقع المبادئ السابقة الرؤية الجديدة لقادة حزب العمل حيال التسوية، حيث تبني الحزب بشكل رسمي المشروع الشرق الأوسطي الجديد الذي سبق وجودنا طبيعته ومكوناته.

¹ - المرجع السابق، ص 227.

² - المرجع السابق، ص 227.

³ - سمير صراص ، حزب العمل: برنامج ثوابت صقريّة، مرجع سبق ذكره، ص 293 - 240.

وما يمكن إبرازه في تحليلنا للمبادئ السابقة هو الآتي:
إقرار الحزب لأول مرة في تاريخه وبشكل رسمي بالحقوق الوطنية الفلسطينية دون
تحديدها، مع رفضه قيام الدولة الفلسطينية، وحق تقرير المصير⁽¹⁾.
- عدم تمسك الحزب بالمبادئ التقليدية في التفاوض.

(ب). الحدود:

يحدد حزب العمل في برنامجه المناطق الأساسية في الأراضي الفلسطينية المحتلة بعد
عام 1967م والتي يرى انه ينبغي الاحتفاظ بها، وهي على النحو التالي:
- غور الأردن والساحل الغربي للبحر الميت، يجب أن يكون حدود إسرائيل الأمنية.
- استمرار الاحتفاظ بمناطق حيوية غير مكتفة بالسكان الفلسطينيين،

مثل المناطق المحيطة بالقدس، وفي غوش عشيون، أن الاحتفاظ بهذه المناطق حسب
تصور حزب العمل تكمن في أهميتها الأمنية لإسرائيل، وهذا لما توفره من عمق استراتيجي⁽²⁾.
(ج). المستوطنات:

تحت هذا البند حدد حزب العمل في برنامجه رؤيته حيال المستوطنات الموجودة في
الأراضي الفلسطينية المحتلة بعد عام 1967م، حيث ورد فيه "أن يضمن الاتفاق مع الفلسطينيين
إمكان إبقاء المستوطنات اليهودية التي ستجلب إسرائيل عنها في مكانها، وتأمين سلامة
المستوطنين وأمنهم⁽³⁾
(د). الكيان الفلسطيني:

تحت هذا البند حدد حزب العمل رؤيته للمستقبل السياسي للأراضي الفلسطينية المحتلة
بعد عام 1967م من خلال إقامة "إطار أردني- فلسطيني يكون على استعداد لتعاون واسع مع
إسرائيل"⁽⁴⁾، وبالنسبة إلى حزب العمل فإن الإطار الذي سيتخذه صيغة الكونفدرالية سيحقق عدة
أهداف بالنسبة لإسرائيل منها:

- سيساعد على حل مشكلة اللاجئين.
- سيلبي الحاجات الأمنية الإسرائيلية.
- سيؤدي إلى المحافظة على الهوية اليهودية لإسرائيل.
- سيعفي إسرائيل من أعباء الانتفاضة.

¹ - عبد الله السيد ولداناه، التسوية في الشرق الأوسط ومستقبل النظام العربي، المستقبل العربي، العدد 192 (فبراير 1995) ص 36.

² - سمير صراص، حزب العمل، برنامج ثوابت صقرية، مرجع سبق ذكره، ص 229.

³ - أحمد خليفة، حزب العمل عشية الانتخابات عودة إلى الحل الإقليمي، مرجع سبق ذكره، ص 161.

⁴ - سمير صراص، حزب العمل برنامج ثوابت صقرية، مرجع سبق ذكره، ص 127.

- هذه الصيغة ستسمح بتجسيد رؤية الحزب في ظل إطار اقتصادي إسرائيلي - فلسطيني - أردني⁽¹⁾.

(هـ) القدس:

لم تتغير النظرة التقليدية لحزب العمل حيال القدس، إذ أشار في برنامجه الأساسي إلى "ستبقى القدس عاصمة إسرائيل، مدينة موحدة في ظل السيادة الإسرائيلية، وستضمن حرية العبادة للأديان كلها، وستمنح الأماكن المقدسة للإسلام والمسيحية فيها مكانة خاصة"⁽²⁾.
(ز). اللاجئين:

كرر حزب العمل في برنامجه الأساسي عام 1992م، نفس الموقف التقليدي حيال قضية اللاجئين، وقد تضمن فيما يتعلق بهذه القضية ما يلي "سيضمن اتفاق سلامة مشروعاً لتسوية مشكلة اللاجئين الفلسطينيين خارج حدود إسرائيل، وستدعي الدول العربية جميعاً ولاسيما الأردن ودول الخليج، إلى المشاركة في تسوية مشكلة اللاجئين، وسيجند رأس مال دولي لهذه الغاية... إن إسرائيل ترفض حق اللاجئين الفلسطينيين في العودة إلى الأراضي الواقعة تحت سيادة إسرائيل"⁽³⁾.

(ب). برنامج حكومة رابين - بيريز الائتلافية 1992م - 1996م

1. برنامج الأحزاب السياسية المشاركة في الحكومة الائتلافية:

تشكلت حكومة رابين - بيريز الائتلافية كما سبق وأشرنا عام 1992م، إلى جانب حزب العمل، كان هناك حزب ميرتس وحزب شاس.

وستستعرض هنا مواقف الحزبين حيال قيام الدولة الفلسطينية من ناحية والشروط التي وضعتها للاشتراك في الحكومة فيما يتعلق بالتسوية من ناحية أخرى.
(أ). حزب ميرتس:

يعتبر حزب ميريتس الشريك الأول في حكومة رابين - بيريز الائتلافية وقد خاض ميرتس انتخابات عام 1992م، على أساس برنامج سياسي دعا فيما يتعلق بالتسوية إلى ما يلي:

- اعتراف إسرائيل بحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره في الضفة الغربية وقطاع غزة.
- احترام قرارات الشعب الفلسطيني بشأن الشكل الذي سيتخذه تقرير المصير سواء حسم أمره لجهة إطار فيدرالي أو كونفدرالي مع الأردن، أو لجهة دولة فلسطينية مستقلة، وفي رأب الحزب ونظراً إلى الاعتبارات الأمنية فإنه يفضل حل ذي طابع كونفدرالي.

¹ - عبد الفتاح محمد ماضي، الدين والسياسة في إسرائيل دراسة الأحزاب والجماعات الدينية في إسرائيل ودورها في الحياة السياسية، مرجع سبق ذكره، ص 149.

² - سمير صراص، حزب العمل برنامج ثوابت صقرية، مرجع سبق ذكره، ص 129.

³ - أحمد خليفة، حزب العمل عشية الانتخابات عودة إلى الحل الإقليمي، مرجع سبق ذكره، ص 160.

- عدم رفض مشاركة منظمة التحرير الفلسطينية في المفاوضات بعد أن تبرهن بتصريحاتها، وبالأساس بأعمالها عن أنها تعترف بإسرائيل وتوقف الإرهاب.
 - وقف الاستيطان فوراً.
 - وجوب أيسبق الاتفاق النهائي بين إسرائيل وفلسطين والعرب تسويات مرحلية، والإدارة الذاتية في المناطق هي الهدف القريب والمباشر شرط أن تكون كاملة وتمثل مدخلا مؤقتا للحل الدائم.
 - ترتيبات أمنية صارمة، وتجريد المناطق التي سيتم الانسحاب منها من السلاح تجريدا تاما القدس عاصمة إسرائيل، ولن تقسم مرة أخرى⁽¹⁾.
- (ب). حزب شاس:

إلى جانب ميرتس يعتبر حزب شاس الشريك الثاني في حكومة رابين - بيريز الائتلافية، وفيما يتعلق بمواقف هذا الحزب من التسوية، فما يتبقى الإشارة إليه هو أنه لا يملك مواقف سياسية واضحة وثابتة، فهو يؤمن بأن "أرض إسرائيل التاريخية"، تابعة لشعب إسرائيل ولهذا يعارض الانسحاب من الضفة الغربية وقطاع غزة⁽²⁾

وعلى الرغم من ذلك فقد أيد حزب شاس برنامج حزب العمل السابق، كما تبني برنامجه السياسي عام 1992م، مبدأ التنازلات الإقليمية وهذا من منطلق أن حياة اليهودي أكثر أهمية من الاحتفاظ بالأراضي طبقا للنص التوراتي الذي ورد فيه "من أنقذ روحا من شعب إسرائيل، أنقذ عالما بأكمله"⁽³⁾.

وبالإجمال يري الحزب أنه في حالة حدوث سلام حقيقي فإن "الجماعات المأذون وكبار الحاخامات في إسرائيل هي التي ستقرر فيما إذا كان بالإمكان التنازل عن أراضي من أجل السلام"⁽⁴⁾.

وقد ترجم الحزب هذا الموقف في نص ائتلاف حزب العمل - شاس الذي ورد فيه "ضرورة عرض أي اتفاق يتضمن تنازل عن أي جزء من الأراضي الخاضعة لسيادة إسرائيل أو سيطرتها على الشعب في استفتاء عام أو في انتخابات الكنيست، أو في انتخابات رئيس الحكومة"⁽¹⁾.

¹ - عبد الفتاح محمد ماضي، الدين والسياسة في إسرائيل دراسة الأحزاب والجماعات الدينية في إسرائيل ودورها في الحياة السياسية، مرجع سبق ذكره ص 149 - 132.

² - أحمد خليفة وصيرى جريس، دليل إسرائيل العام، مرجع سبق ذكره، ص 132.

³ - عبد الفتاح محمد ماضي، الدين والسياسة في إسرائيل دراسة في الأحزاب والجماعات الدينية في إسرائيل ودورها في الحياة السياسية، مرجع سبق ذكره، ص 265.

⁴ - المرجع السابق، ص 265.

2. الخطوط الأساسية لحكومة رابين - بيريز الائتلافية:

(أ). مبادئ عامة:

تضمن برنامج حكومة رابين - بيريز الائتلافية نفس الخطوط العامة لبرنامج حزب العمل السابق كما، تضمن ملحقى الاتفاق الائتلافي الذي وقعه حزب العمل مع كل من حزبي ميرتس وشاس، ومما ورد فيه:

- تشترط الحكومة للسلام: اعتراف الدول العربية والفلسطينيين بإسرائيل كدولة مستقلة ذات سيادة في المنطقة وبحقها في الوجود بسلام وأمن، وأن تقود اتفاقيات السلام معها إلى نهاية الصراع العربي الإسرائيلي، والتخلي عن أية مطالب أو ادعاءات في المستقبل، واعتبار السلام الثابت عاملاً هاماً للأمن، وأن السلام المستقر يتطلب حدوداً يمكن الدفاع عنها.
 - تعجيل المفاوضات مع ممثلي السكان في الضفة الغربية وقطاع غزة مستثني منهم سكان القدس، بهدف الإسراع في تطبيق مشروع الحكم الذاتي بمعزل عن أي التزام بالانسحاب أو تقرير المصير.
 - أولوية مفاوضات الحكم الذاتي مع الفلسطينيين عن باقي مسارات التفاوض العربية الإسرائيلية .
 - الدعوة إلى الوقف الفوري للانتفاضة.
 - بناء الشرق الأوسط الجديد.
 - دعوة الدول العربية إلى اقتضاء اثر الرئيس المصري السادات، بهدف إنهاء الصراع العربي الإسرائيلي والتطبيع الفوري للعلاقات العربية الإسرائيلية⁽²⁾.
 - وما يلاحظ أن وثيقة الخطوط العريضة لسياسة الحكومة التي شكلها رابين تخلص من:
 - أي تحديد لمبدأ الأرض مقابل السلام.
 - أية إشارة إلى إمكانية الانسحاب وتنفيذ القرار 242.
 - أي تحديد للحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني.
- وهذا يشكل في الواقع تراجعاً واضحاً عن البرنامج الذي وضعه حزب العمل، كذلك عن الاتفاق الذي عقده الحزب مع حزب ميرتس وحزب شاس عند تشكيله للحكومة⁽³⁾.

¹ - وثائق تأليف الحكومة الإسرائيلية ونتائج انتخابات الكنيست، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد 11 (صيف، 1992) ص 139-152.

² - المرجع السابق، ص 149.

³ - قيس عبد الكريم وآخرون، الطريق الوعر: نظرة على المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية من مدريد إلى أوسلو (بيروت، دار التقدم العربي، 97) ص 99 - ص 102.

إلى جانب ما تقدم يمكن ومن خلال البرنامج ملاحظة الآتي:

- تركيز حكومة رابين على أولوية تسوية القضية الفلسطينية، وذلك من خلال الفصل بين مسارات الحل الفلسطينية والعربية، مما يعني الاستفراد بالمفاوض الفلسطيني من ناحية، وخلق الانقسام بين الأطراف العربية المعنية في المفاوضات من ناحية أخرى، وهذا بهدف إضعاف الموقف التفاوضي لها جميعا للحلول الجزئية والمنفردة⁽¹⁾.

(ب). القدس:

تضمن الخطوط الأساسية لحكومة رابين - بيريز فيما يتعلق بالقدس ما يلي " تظل القدس الكاملة عاصمة إسرائيل الأبدية موحدة وكاملة تحت السيادة الإسرائيلية، ويضمن دائما لجميع أبناء الديانات الوصول الحر إلى الأماكن المقدسة، وتضمن حرية العبادة⁽²⁾."

وفي الواقع لقد ترجمت حكومة رابين - بيريز، هذا الموقف عمليا فقد حظيت منطقة القدس الكبرى، بالنصيب الكبر من الاستثمارات الاستيطانية في الفترة الممتدة بين عامي 1992-1996م حيث قدرت الوحدات السكنية التي تم بناؤها في هذه المنطقة بنحو 3942 وحدة من أصل 10 آلاف وحدة تم بناؤها موزعة على المستوطنات الغربية من القدس.

كما قامت حكومة رابين - بيريز بمجموعة من الإجراءات الاستيطانية في محاولة لربط الكتل المحيطة بالقدس بإسرائيل، وتتمثل هذه الإجراءات في الطرق الاتفاقية إلى جانب ما تقدم فقد وضعت حكومة رابين - بيريز مشاريع وخطط للبناء في القدس الكبرى في الفترة ما بين 1995م، 1997م، تهدف إلى بناء 15 ألف وحدة سكنية⁽³⁾.

(ج). المستوطنات والاستيطان:

حددت حكومة رابين - بيريز رؤيتها للاستيطان من خلال تأكيدها على أنه " لن يتم إنشاء مستوطنات جديدة، ولن تكثف المستوطنات القائمة، فيما خلا تلك الواقعة في القدس الكبرى ووادي الأردن⁽⁴⁾."

(د). اللاجئين:

¹ - المرجع السابق، ص 52.

² - وثائق تأليف الحكومة الإسرائيلية، مجلة الدراسات الفلسطينية، مرجع سبق ذكره، ص 148.

³ - جيفري أرونسون، المستعمرات الإسرائيلية في الضفة والقطاع.

⁴ - وثائق تأليف الحكومة الإسرائيلية، مجلة الدراسات الفلسطينية، مرجع سبق ذكره، ص 149.

كررت حكومة رابين - بيريز نفس المواقف التي وردت بشأن اللاجئين في برنامج حزب العمل عام 1992م، وقد نشرت حكومة رابين في أكتوبر 1994م، وثيقة عن مسألة اللاجئين أهم ما ورد فيها:

- إن مسألة لاجئين 1948م، كانت من صنع الدول العربية.
- أن نحو 600 ألف يهودي اضطروا في بداية الخمسينات إلى الهروب من الدول العربية وطلب الحماية من إسرائيل.
- أن عدد الفلسطينيين الذين نزحوا في حربي 1948م، و 1967م، هو أقل بكثير مما زعم الجانب العربي، وبالنسبة إلى الإحصائيات الإسرائيلية فإن ما بين 540 ألف و 720 ألف فلسطيني أصبحوا لاجئين عام 1948م، ونحو 250 ألف أصبحوا لاجئين عام 1967م.
- أن تعريف اللاجئين وقف القرار 194، كان غير دقيق ومختلفا عن التعريفات القانونية الدولية الأخرى لماهية اللاجئين، فمثلا بيان حقوق الإنسان الدولي عام 1948م، ولميثاق الدولي لحقوق المدينة والسياسية عام 1966م، مرتبطين بالأفراد لا بمجموعة نازحة⁽¹⁾ كما شددت الوثيقة على أنه " وفقا لهذه الوثائق الدولية نفسها، فإن حق العودة ملك للمواطنين أو على الأقل ملك للمقيمين إقامة دائمة في الدولة، ولم يكن اللاجئين أو على الأقل ملك للمقيمين إقامة دائمة بإسرائيل، فقد هربوا أما قبل إنشاء الدولة سنة 1948م، وأما قبل أن تصبح المناطق التي أقاموا تحت السيطرة الإسرائيلية سنة 1948م، وسنة 1967م"⁽²⁾.

ثانيا: برنامج الحزب والحكومة العماليين:

(أ). البرنامج الأساسي للحزب 1997.

حدد حزب العمل مواقفه من قضايا التسوية الدائمة في برنامجه الأساسي عام 1997م ولعل أهم ما يمكن أبرزه فيها يتعلق بالبرنامج ما يلي:

1. الخلافات الداخلية حيال الدولة الفلسطينية:

حدثت خلافات حادة داخل الحزب في المؤتمر السادس الإيديولوجي الذي انعقد في 13 و 14 مايو 1997م، بشأن الدولة الفلسطينية، وقد تمحورت الخلافات في هذا الموضوع حول الصيغة التي ينبغي تضمينها في البرنامج.

(أ). وجهة النظر الحمايمية:

¹ - أيليان رزيق، قضايا المرحلة الأخيرة من المفاوضات: المسار الفلسطيني الإسرائيلي للاجئين الفلسطينيين والعملية السلمية، (بيروت، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1497) ص 106.

² - المرجع السابق، ص 106.

مثل هذه النظرة نفس الجناح الذي سبق واشرنا إليه، وعلى رأسهم يرسي بيلين الذي دعا إلى "إقرار صيغة تعترف بحق الفلسطينيين في إقامة دولة فلسطينية" (1)، كما طالب بضرورة تبني الحزب لمواقف واضحة فيما يتعلق بالعملية السلمية، وصوغها بدقة، وإعلانها والكف عن تميع المواقف أو تغليفها بغموض مقصود، وأضاف أنه خلافاً لبراك "لا يخوض المنافسة - بشأن رئاسة الحزب - حاملاً مشروع ألون أو أي مشروع آخر، وإنما حاملاً الحل بالذات" (2) (ب). وجهة النظر الصقرية:

مثل وجهة النظر هذه نفس الجناح الذي سبق وأشرنا إليه، وعلى رأسهم أيهود باراك الذي عارض ذكر صيغة دولة فلسطينية، ودعا في مقابل ذلك على إقرار صيغة تعترف بحق الفلسطينيين في تقرير مصيرهم، وتترك لهم أمر "تعريف أنفسهم كما يرون خارج حدود دولة إسرائيل، كما ستتعين بالاتفاق بين الطرفين في الحل الدائم" (3). (ج). وجهة النظر الثالثة:

وفي مقابل وجهتي النظر السابقتين، وضع شلومو بن عامي أحد قادة حزب العمل، ضيعة حل وسط تنص على:

- يعترف حزب العمل بحق تقرير المصير للفلسطينيين، ولا يعارض الحزب في هذا الشأن قيام دولة فلسطينية.
- الدولة الفلسطينية المراد إقامتها، لا تستطيع الاحتفاظ بجيش، وأنه محظور عليها دخول أي حلف عسكري أو استراتيجي مع دولة ثالثة، وأن يكون مجالها الجوي مفتوحاً أمام طائرات سلاح الجو الإسرائيلي (4).
- ويمكن في ضوء هذا النقاش الداخلي بشأن الدولة الفلسطينية أن نستخلص جملة من النتائج أهمها:
- تطور موقف حزب العمل من قضية الشعب الفلسطيني، فبعد أن كان ينكر بشكل قاطع وجود الشعب الفلسطيني طلبية عقود من الزمن، أقر في عام 1997م، لأول مرة في تاريخه السياسي وبصفة رسمية حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره.

1 - أحمد خليفة، القيادة الجديدة في الحزب العمل شخصيات ومواقف، "مجلة الدراسات الفلسطينية"، العدد 22 (خريف 1997)، ص 106.

2 - المرجع السابق، ص 106.

3 - المرجع السابق، ص 106.

4 - المرجع السابق، ص 104.

- التحول الذي طرأ في وجهة النظر الصقرية داخل حزب العمل، ويتمثل هذا التحول في عدم ممانعة أصحاب هذه النظرة قيام دولة فلسطينية ذات سيادة محدودة في قطاع غزة وبعض مناطق الضفة الغربية.
 - التحول الذي طرأ في وجهة النظر المعتدلة داخل حزب العمل، وذلك في قبولهم بتوسيع منطقة القدس الكبرى والمستوطنات الكبيرة كافة، وضمها إلى السيادة الإسرائيلية، وفي هذا السياق يرجع الباحث الإسرائيلي عوزي بنزيمان هذا التحول في وجهة النظر المعتدلة إلى عدة أسباب أهمها:
 - ما حققته سياسة حكومة رابين - بيريز الاستيطانية بين عامي 1992م، و1996م على أرض الواقع من خلال استيطان مكثف، وربط بين المستوطنات، وقد مهدت هذه السياسة أرضية لوجهة النظر الصقرية داخل حزب العمل.
 - المعرضة القوية التي أبداها المستوطنين حيال التسوية، والتي كان من نتائجها المباشرة اغتيال رابين عام 1995م.
 - الاستعداد الذي لمسوه لدى بعض المفاوضين الفلسطينيين لقبول هذه الفكرة⁽¹⁾.
2. التسوية الدائمة مع الفلسطينيين:
- تحت هذا البند حدد حزب العمل في برنامجه، مواقفه من العناصر الأساسية للتسوية السياسية مع الفلسطينيين.
- أ. القدس:
- حدد حزب العمل موقفه من القدس كالآتي:
- القدس الموحدة، عاصمة إسرائيل وتحت السيادة الإسرائيلية.
 - المقيمين الفلسطينيين في أحياء المدينة "الأحياء العربية" سيحصلون على الحقوق البلدية في الأحياء التي يقيمون فيها.
 - ترتيبات خاصة ستضمن للأماكن المقدسة في المدينة.
- وحسب ما هو ملاحظ لم يتخل حزب العمل في قضية القدس عن مواقفه السابقة منذ عام 1967م، وعملياً فقد ترجم الحزب مواقفه من خلال السياسة الاستيطانية الكثيفة التي قادتها حكومة رابين - بيريز في الفترة ما بين 1992م - 1996م، والتي استمرت في الفترة حكم الليكود 1996 - 1999م.
- أن الجديد فيما يتعلق بقضية القدس هو إثارة الحزب للحقوق البلدية للمقيمين الفلسطينيين في المدينة، دون أن يوضح طبيعة هذه الحقوق البلدية هل هي سياسية أم إدارية ولا الجهة التي

¹ - هيثم احمد مزاحم، حزب العمل الإسرائيلي، مرجع سبق ذكره، ص 11.

سيخضع لها هؤلاء المقيمين هل هي إسرائيل باعتبارهم مواطنين أجانب في إسرائيل أم مواطنين فلسطينيين في دولة فلسطينية .

(ب). حق تقرير المصير:

أقر حزب العمل لأول مرة في تاريخه، بحق المصير للفلسطينيين، وفي هذا السياق فهو لا يعارض إقامة دولة فلسطينية ناقصة السيادة.

(ج). حق العودة:

- تحت هذا البند حدد حزب العمل موقفه حيال قضية اللاجئين الفلسطينيين، كالآتي:
- لا يعترف حزب العمل بحق العودة للاجئين الفلسطينيين إلى الأراضي الإسرائيلية.
 - ستتفاوض إسرائيل حول عودة اللاجئين إلى الأراضي التي ستخضع للسيطرة الفلسطينية حيث تجنب في هذا السياق ذكر القرار الأممي رقم 194 في برنامجه.
 - عودة بعض اللاجئين الفلسطينيين على أساس إنساني بحت، وهذا لا يعني الإقرار بحق العودة لكل اللاجئين.
 - التفاوض حول اللاجئين الذين سيعودون، وهنا لا يحدد الحزب العدد الذي سيتم السماح له بالعودة، والمدة المقررة لذلك، والفئة التي سيمسها هذا الأجراء.
 - يرفض الحزب عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى الأراضي الإسرائيلية.
- (د). الأراضي والحدود في الوضع الدائم:**

- حدد حزب العمل موقفه من الحدود المستقبلية بين إسرائيل والدولة الفلسطينية المراد إقامتها وفق ثلاثة معايير أساسية هي:
- مبدأ الفصل بين الشعبين الإسرائيلي والفلسطيني، وفي راية ذلك سيؤدي إلى تلبية حاجات الأمن، وهوية القوميين.
 - إجراء تعديلات حدودية على حدود ما قبل 1967م، من أجل تلبية شروط الحماية الأمنية، مع ضمان التواصل الجغرافي بين الأراضي الفلسطينية.
 - لن يكون هناك أي تواضع لجيش أجنيبي شرق الأردن، وسيظل نهر الأردن هو الحدود الشرقية الأمنية لإسرائيل، مع وجود ترتيبات خاصة تضمن حضور إسرائيلي دائم في نهر الأردن أن حزب العمل لا يتعامل مع الأراضي الفلسطينية المحتلة بعد عام 1967م في ضوء القرار الأممي رقم 242 حيث لم يتم ذكر هذا البند، باعتبارها أرض محتلة ينبغي الانسحاب منها.

(هـ). المستوطنات:

تحت هذا البند أشار حزب العمل إلى أنه سيتم فرض السيادة الإسرائيلية على التكتلات الاستيطانية الكبرى في الأراضي المحتلة الفلسطينية بعد عام 1967م، وحسب حزب العمل فإن

المساحة التي سيتم ضمها وفق هذا المقترح ستتراوح ما بين 10% إلى 15% من مساحة الضفة الغربية المحتلة، وهي تضم ما يقارب 70% من المستوطنين الإسرائيليين في الأراضي المحتلة⁽¹⁾ (ب). برنامج حكومة باراك الائتلافية 1999 - 2000م:

1. برامج الأحزاب السياسية المشاركة في حكومة باراك الائتلافية:

تشكلت حكومة باراك الائتلافية عام 1999م، إلى جانب قائمة إسرائيل واحدة التي ضمت حزب العمل وجيشر وميماد كل من الأحزاب التالية: شاس، ميرتس، والحزب القومي الديني المفدال، ويسرائيل بعاليا، يهودت هتورا، وحزب الوسط.

وستتعرض هنا موقف هذه الأحزاب من التسوية من ناحية، وحجم الاختلافات الموجودة بينها، ومد تأثيرها على مواقف حزب العمل في الائتلاف الحكومي من ناحية أخرى.

(أ). قائمة إسرائيل واحدة:

خاض الحزب إلى جانب حزبي جيشر وميماد انتخابات عام 1999م، في قائمة انتخابية واحدة، وقد تضمن برنامج هذه القائمة مجموعة من المبادئ حيال التسوية، أهمها:

الحدود:

تحت هذا البند أشار البرنامج الانتخابي إلى أن تقرير الحدود الدائمة بين الفلسطينيين والإسرائيليين ستقرر في ضوء عامين.

4. عدم العودة بأي حال من الأحوال إلى حدود 1967م.

5. بقاء المستوطنات الإسرائيلية في تجمعات استيطانية تحت السيادة الإسرائيلية.

الدولة الفلسطينية:

تعارض قائمة إسرائيل واحدة الإعلان عن الاستقلال من طرف واحد، والمفاوضات وحدها التي تتم من خلال الحوار والاتفاق ستقضي في آخر المطاف إلى السلام الحقيقي. القدس:

أكدت قائمة إسرائيل واحدة على أن القدس الكاملة هي عاصمة دولة إسرائيل الأبدية، وأنه لن يتم التنازل أو التراجع عن هذا المبدأ⁽²⁾

وحسب ما ملاحظ، فقد تراجع حزب العمل في هذا البرنامج عن مواقفه السابقة، خاصة فيما يتعلق بالدولة الفلسطينية، فهي مرهونة بنتائج المفاوضات، كما أنه لم يتضمن أية إشارة إلى قضية اللاجئين، فهل يتعلق الأمر بمقتضيات تشكيل الحكومة الائتلافية وما تفرضه الغايات التفاوضية من خلال تحديد المواقف النهائية للحزب من التسوية.

¹ - المرجع السابق، ص 11 - 14.

² - شاكور الجوهري، "مستقبل المشروع الصهيوني في ضوء نتائج الانتخابات الإسرائيلية"

<http://www.aafaq.org/fact4/i4htm>

(ب). حزب شاس:

لم يطرح حزب شاس أية مواقف فيما يتعلق بالتسوية في برنامجه الانتخابي عام 1999م، والملاحظ أن الحزب يؤكد بصفة عامة السلام دون تحديده مضامينه بدقة⁽¹⁾

(ج). حزب ميرتس:

شارك حزب ميرتس في هذه الحكومة بناء على برنامج سياسي، يتضمن العديد من المحاور منها:
الدولة الفلسطينية:

تحت هذا البند دعا حزب ميرتس إلى إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة إلى جانب إسرائيل، في إطار الحل السلمي الدائم، كما شارك إلى قيام هذه الدولة "ستجعل من الممكن نشوء وضع طبيعي قائم على الفصل بين دولتين دواتي سيادة تعيشان بسلام أحدهما مع الأخرى"⁽²⁾ القدس:

لم تتغير رؤية حزب ميرتس حيال القدس، حيث أشار مجددا إلى أن القدس عاصمة إسرائيل لن تقسم.
المستوطنات:

عارض حزب ميرتس سياسة الاستيطان في الأراضي الفلسطينية المحتلة بعد عام 1967م، وطالب بتفكيك المستوطنات الصغيرة والمتوسطة.
الحدود:

في رأي الحزب تتقرر الحدود الدائمة بين إسرائيل والدولة الفلسطينية المراد إقامتها، وفق الاعتبار الأمني والديموغرافي، وفي رأي الحزب ذلك سيؤدي إلى تعزيز أمن إسرائيل والحوار قدر المستطاع دون إبقاء الفلسطينيين من سكان الأراضي الفلسطينية المحتلة تحت حكم إسرائيل، أو إبقاء إسرائيليين تحت حكم فلسطيني⁽³⁾.

(د). حزب يهودن هتوراه:

يؤيد الحزب في برنامجه السياسي قيام الدولة الفلسطينية منزوعة السلاح في الضفة الغربية وقطاع غزة.

(و) حزب يسرائيل بعاليا:

¹ - جلال الدين عز الدين علي، الانقسامات والقوى السياسية الإسرائيلية

<http://www.islamonline.net/Arabic/Palestine/articlesg.shtm>

² - شاكر الجوهري، المشروع الصهيوني في ضوء نتائج الانتخابات الإسرائيلية، المرجع السابق، ص 5.

³ - المرجع السابق، ص 5.

أقر هذا الحزب في برنامجه الانتخابي عام 1999م، جملة من المبادئ التي ينبغي على الحكومة أن تستند عليها في التسوية منها:

- للشعب اليهودي حق في أرض إسرائيل غير قابلة للتصرف.
 - تأسيس حكم ذاتي فلسطيني، لكن الأمن الكلي يجب أن يبقى في يد إسرائيل.
 - معارضة قيام دولة فلسطينية.
 - القدس الموحدة غير قابلة للتفاوض بشأنها، بصفتها عاصمة الدولة اليهودية⁽¹⁾
- (ز). الحزب القومي الديني المفدال:

تضمن برنامج حزب القومي الديني المفدال الذي شارك على أساسه في الحكومة الائتلافية، جملة من المبادئ، أهمها:

- إسرائيل وحدها ستكون موجودة بين نهر الأردن والبحر الأبيض المتوسط. ولن تؤسس دولة فلسطينية أي كيان أجنبي أخرى ذي سيادة في هذه المساحة.
 - الاستيطان اليهودي في جميع أنحاء أرض إسرائيل هو أساس السيطرة على أرض إسرائيل التاريخية وأمنها.
 - تعزيز الاستيطان وعدم تفكيك أية مستوطنة يهودية في أي اتفاق سياسي محتمل مع الفلسطينيين، مع تطبيق السيادة اليهودية على المستوطنات اليهودية.
 - القدس الموحدة هي العاصمة الأبدية لشعب إسرائيل، ومن أجل تعزيز الوجود السياسي والاستيطاني في القدس الكبرى، اقترح الحزب. القيام بمجموعة من الخطوات أهمها:
1. تطبيق السيادة الإسرائيلية على القدس الكبرى، بما في ذلك غوش عشيون، ومعالية أديم، وغفات رثيف.

2. إنهاء جميع أنشطة المؤسسات الفلسطينية في القدس الشرقية.

3. توسيع الاستيطان في القدس الشرقية وتعزيزه⁽²⁾.

(و). حزب الوسط:

تمثل برنامج حزب الوسط حيال التسوية، في المبادئ التي طرحها في برنامجه الانتخابي عام 1999م، منها:

- الحزب مستعد باسم مبدأ الفصل بين الفلسطينيين والإسرائيليين قبول قيام الدولة الفلسطينية.
- لن تكون هناك عودة إلى حدود العامة 1967م.

¹ - جلال الدين عز الدين علي، الانقسامات والقوى السياسية الإسرائيلية، مرجع سبق ذكره، ص 6.

² - المرجع السابق، ص 4

- القدس الكاملة عاصمة دولة إسرائيل وستبقى تحت السيادة الإسرائيلية⁽¹⁾.
- أهم ما يمكن استنتاجه في ضوء ما تقدم
- القدس:
- تتفق كل الأحزاب بما فيها حزب العمل من حيث المبدأ المركزي على اعتبار القدس مدينة
- موحدة العاصمة الأبدية الإسرائيلية، إلا أنها تختلف في التفاصيل.
- الاستيطان:
- تتفق كل الأحزاب على الاستيطان في الأراضي الفلسطينية المحتلة، ألا أنها تختلف في
- التفاصيل.
- الحدود:
- تؤكد برامج الأحزاب على عدم العودة إلى حدود و ما قبل 1967م، إلا أنها تختلف في
- التفاصيل حول الحدود المستقبلية للدولة الفلسطينية.
- الترتيبات الأمنية:
- تتفق كل الأحزاب على ضرورة أن تكون الضفة الغربية وقطاع غزة منزوعة السلاح.
- الدولة الفلسطينية:
- تتفق أحزاب قائمة إسرائيل واحدة وميرتس وحزب يهودات هتوراه وحزب الوسط إقامة
- الدولة الفلسطينية مع اختلاف في المسلك المؤدي إلى ذلك، في حين تعارض بقية الأحزاب إقامة
- الدولة الفلسطينية وعلى رأسها الحزب القومي الديني المفدال.
- اللاجئين:
- تتفق كل الأحزاب في رفض حق العودة للاجئين الفلسطينيين.

2. الخطوط الأساسية لحكومة باراك الائتلافية:

(أ). مبادئ:

- تضمن برنامج حكومة باراك الائتلافية مجموعة من المبادئ العامة يمكن إجمالها في
- الآتي:
- ستعمل الحكومة الإسرائيلية على وضع حد للصراع الإسرائيلي - العربي، بالطرق السلمية،
- ومن خلال الإصرار على أمنها الوطني، وعلى سلامتها وتطورها، وستسعى الحكومة إلى
- تدعيم السلام على أساس الاحترام المتبادل، ومن خلال ضمان المصالح الحيوية للدولة
- وتوفير الأمن الشخصي لكافة مواطنيها.

¹ -شاكر الجوهري، مستقبل المشروع الصهيوني، في ضوء نتائج الانتخابات الإسرائيلية، مرجع سبق ذ ص4

- إن الحكومة تؤمن بأنه من الممكن وضع نهاية لدائرة سفك الدماء في هذه المنطقة .
- أن صنع السلام مبني على قوة الجيش الإسرائيلي وقوة إسرائيل بشكل عام ، وعلى قدرة الردع الإسرائيلية، والرغبة الإسرائيلية في استتباب الاستقرار في الشرق الأوسط بساهم في توجيه الطاقات للتطوير الاقتصادي والاجتماعي .
- كجزء من سياستها لإحكام السلام وتدعيمه في الشرق الأوسط، تعمل الحكومة على تطوير أجهزة التعاون السياسي والاقتصادي والعلمي والثقافي بين شعوب المنطقة.
- ستبني التسويات والاتفاقات التي ستشارك الحكومة فيها على أساس المحافظة على المصالح الأمنية والوطنية الإسرائيلية، وستعتمد على تأييد الشعب الإسرائيلي.
- ستعمل الحكومة على تعجيل المفاوضات مع الفلسطينيين على أساس المسيرة القائمة، وذلك من أجل إنهاء الصراع عن طريق إقامة تسوية نهائية مع الفلسطينيين على الشعب لإقرارها في استفتاء عام.
- ستحترم الحكومة وتنفذ جميع الاتفاقيات التي وقعت إسرائيل مع الفلسطينيين، وفي نفس الوقت ستصر على أن تقوم السلطة الفلسطينية أيضا باحترام هذه الاتفاقيات.
- وهذه بعض المبادئ العامة التي وردة في برنامج حكومة باراك ، ولعل أهم ما يمكن إبرازه في هذا السياق:
- استحوذت القضايا و المسائل الداخلية المتعلقة بحياة المواطن الإسرائيلي ومستقبله في إسرائيل الجزء الأكبر من برنامج الحكومة.
- تأكيد حكومة باراك على الاستمرار في مسيرة دابين من خلال الالتزام بالاتفاقيات التي تم توقيعها من ناحية، واستكمال المفاوضات الإسرائيلية - الفلسطينية من ناحية أخرى.
- أن السلام وفق برنامج الحكومة ليس إلا أحد عناصر نظرية الأمن الإسرائيلي الوطني، فهو ليس مطلوب في حد ذاته وإنما هو مطلوب بالقدر الذي ينسجم مع تحقيق السلام للفرد و المجتمع الإسرائيلي.
- إن برنامج الحكومة يهدف إلى تحقيق الهيمنة الإسرائيلية على إقليم الشرق الأوسط بدءا بالاقتصاد، وحسب شاكر الجوهري فإن هذا البرنامج "ينسجم مع التكتيك الجديد واشتراطاته على طريق مواصلة المشروع الصهيوني، ولكن ليس عن طريق القوة العسكرية بمفردها في هذه المرة، وإنما عن طريق الذراع الاقتصادي ومشروع الشرق الأوسط الجديد"⁽¹⁾.
- إن السلام الذي يشير إليه البرنامج هو السلاح القائم على القوة والتفوق العسكري الإسرائيلي .

¹ - شاكر الجوهري، مستقبل المشروع الصهيوني، في ضوء نتائج الانتخابات الإسرائيلية ، مرجع سبق ذكره، ص 8.

- ينظر البرنامج للسلام كعامل حيوي على المدى البعيد من أجل توفير الأمن، ورغم أن هذا لم يذكر صراحة إلا أن صيغة البرنامج جاءت بلهجة ايجابية، وتحديث عن الحاجة إلى اتفاق دائم يكون غيابة التسوية بين مطالب الفلسطينيين والمطالب الأمنية الإسرائيلية⁽¹⁾.

(ب). العناصر الأساسية للتسوية:

- القدس:

تحت هذا البند حددت الحكومة موقفها من القدس كالآتي:

- القدس الكاملة عاصمة إسرائيل للأبد، وستظل موحدة تحت السيادة الإسرائيلية.
- ستضمن لأبناء الديانات حرية الوصول إلى الأماكن المقدسة وحرية العبادة.
- ستهتم الحكومة بتطوير وازدهار القدس، ومواصلة أعمال البناء فيها من أجل راحة سكانها
- إن اهتمام الحكومة بتطوير وازدهار القدس، قد تم ترجمته عمليا، حيث واصلت حكومة باراك سياسة الاستيطان في القدس الشرقية، ولعل أهم ما يمكن إبرازه في هذا السياق:
- إن الغالبية العظمى من تراخيص البناء التي تم إصدارها من طرف الحكومة كانت من نصيب المستوطنات المحيطة بالقدس، فقد تم إصدار رخص لبناء 2880 وحدة سكنية في 6 مستوطنات هي: معالية، ادوميم، جعفات زئيف، بيتارعليت، أفرات، هارادار، جعفات بينيامين، وتمثل هذه الوحدات ما نسبته 78.5% من مجموع الوحدات التي تم إصدار تراخيص لبنائها في المستوطنات في عهد حكومة باراك.
- زيادة عدد المستوطنين في المناطق المحيطة بالقدس الشرقية، ففي منتصف عام 2000م، بلغ عدد المستوطنين في هذه المناطق نحو 66.5 بالمائة يمثلون 30 بالمائة من مجموع المستوطنين في الأراضي الفلسطينية المحتلة بعد عام 1967م.
- استكملت حكومة باراك سياسة إقامة الطرق الاتفاقية التي بدأتها حكومة رابين، ومن أخطر هذه الطرق شارع الطوق الذي يهدف في الأساس إلى ربط جميع المستوطنات المحيطة بمدينة القدس الشرقية المحتلة سواء مستوطنات غوش عتسيون في جنوب القدس، أو مستوطنات شرق القدس وعلى رأسهم معالية ادوميم، أو مستوطنات شمال القدس غرب رام الله، وبخاصة مستوطنتي جعفات زائيق وهارادال⁽²⁾

الاستيطان والمستوطنات:

¹ - المرجع السابق ، ص 7.

² - جمال البابا، "الاستيطان في عهد حكومة باراك، منشورات مركز التخطيط الفلسطيني، العدد 198 (مارس، 2000)،

- حددت حكومة باراك في برنامجها رؤيتها حيال الاستيطان والمستوطنات، كالآتي:
- تري الحكومة في الاستيطان بكامل صورة، مشروعا ذا قيمة وطنية، ولذلك فإنها تسعى إلى تحسين قدرة الاستيطان وعلى معالجة المصاعب والتحديات الماثلة إمامة.
 - أن يتم تحديد وضع المستوطنات في الضفة الغربية وقطاع غزة في إطار التسوية الدائمة، سيتم التوقف عن إقامة مستوطنات جديدة لكن لن يلحق إي ضرر بالمستوطنات القائمة.
 - ستهتم الحكومة بضمان أمن المستوطنات في الضفة الغربية وقطاع غزة، وستعمل الحكومة على تزويدها بالخدمات الرسمية والبلدية الدارجة بما يتساوي مع المستوطنات الموجودة داخل إسرائيل⁽¹⁾.
- وبالنظر إلى أهمية الاستيطان بالنسبة إلى الائتلاف الحكومي حسب البرنامج السابق، فقد أقرت له اتفاقية الائتلاف، بند هاما وهو البند السادس، ومما جاء فيه:
- سيتم تشكيل لجنة وزارية لشؤون الاستيطان في الضفة الغربية وغزة، مؤلفة من سبعة وزراء، رئيس الحكومة رئيس للجنة، ووزيرا من إسرائيل واحدة، ووزير من إسرائيل بعاليا، ووزير من ميرتس، ووزير من شاس، ووزير من حزب الوسط، ووزير من المفدال.
 - تناقش اللجنة الوزارية قضايا مبدئية تتعلق بتنفيذ سياسات الحكومة في كل ما يتعلق بالاستيطان في الضفة الغربية وغزة.
 - ستنفذ قرارات اللجنة بالإجماع، وفي حالة نشوب خلاف في وجهات النظر بين الوزراء رأي رئيس الحكومة هو الحاسم⁽²⁾.
 - توضيح البنود السابقة الخاصة بالاستيطان والمستوطنين أن حكومة باراك الائتلافية قد ربطت الاستيطان بالحل الدائم مع الفلسطينيين.

ثالثا: مقارنة لعناصر التسوية في ضوء برامج الحزب والحكومة العماليين:

يهدف هذا العنصر إلى إجراء مقارنة لعناصر التسوية الرئيسية وهي: القدس، اللاجئين، المستوطنات، الدولة الفلسطينية وهذا من خلال تتبع مدي تطور حزب العمل من هذه العناصر في ضوء البرامج السابقة.

1. موقف حزب العمل من تسوية قضية القدس:

لم يتطور موقف حزب العمل حيال القدس، فقد ظل ثابتا في اعتبار القدس عاصمة إسرائيل الأبدية، وستظل في تصور الحزب مدينة موحدة في ظل السيادة الإسرائيلية والملاحظ أن موقف الحزب السابق، يعكس الإجماع الداخلي الإسرائيلي حيال القدس، حيث يلاحظ:

¹ -شاكر الجوهري، مستقبل المشروع الصهيوني في ضوء نتائج الانتخابات الإسرائيلية، مرجع سبق ذكره، ص 9.

² - المرجع السابق، ص 10.

- تتفق كل الأحزاب الإسرائيلية ما عدا الأحزاب العربية، على اعتبار القدس العاصمة الأبدية لإسرائيل التي لا يمكن التنازل عنها أو التفاوض عليها. وهذا مع الملاحظة بعض الاختلافات بشأن السكان الفلسطينيين المقيمين في المدينة، ففي حين طالب حزب العمل بإخراجهم من إسرائيل، في صيغة إعطائهم الحقوق البلدية دون توضيح طبيعتها أو الجهة التي ستخول لها هذه الحقوق فيما إذا كانت فلسطينية أو أردنية، في حين ربط حزب الليكود بين السيادة والإدارة في المدينة في برنامجه عام 1996م⁽¹⁾، وطالب أن تكون معا في يد إسرائيل وهذا لأول مرة في تاريخه السياسي، كما عارض نشاط المؤسسات الفلسطينية في القدس وطالب بإغلاق مكاتبها بشكل نهائي في المدينة، في حين أن حزب العمل لم يعارض نشاط المؤسسات الفلسطينية .

- يتفق الرأي العام الإسرائيلي على ضرورة بقاء القدس مدينة موحدة تحت سيادة إسرائيل لا يمكن التنازل عنها، في هذا السياق يري الباحث الإسرائيلي، يهودا بن مائير " أن أية محاولة تقوم حكومة إسرائيلية بها لتقسيم القدس، أو اقتراح أن تكون المدينة عاصمة لأي كيان آخر، سيتم رفضها بعنف من قبل الرأي العام الإسرائيلي، ومن قبل اليهود في جميع أنحاء العالم، وستسبب أزمة كبرى بين إسرائيل ويهود العالم، وفي الحقيقة، فإن أية حكومة تقترح تقسيم القدس أو التخلي عن السيادة الإسرائيلية على أي جزء منها، ستفقد شرعيتها في نظر الرأي العام اليهودي في إسرائيل وفي الخارج" ⁽²⁾، وقد أكد في نفس السياق استطلاعات الرأي العام الإسرائيلي حول مكانة القدس عند الإسرائيليين من منظور البحث الميداني ما ذهب إليه الباحث يهودا بن مائير، حيث كشفت هذه الاستطلاعات الميدانية⁽³⁾، أن 78% من اليهود الإسرائيليين ضد التفاوض حول القدس، و98% منهم قالوا أن القدس مهمة ومهمة جدا بالنسبة إليهم، و60% قالوا أنه لا يجب إعطاء امتيازات بشأن القدس للفلسطينيين حتى ولو توقفت عملية السلام معهم، وأكد 50% معارضتهم لتخصيص منطقة عربية في القدس الشرقية عاصمة الدولة الفلسطينية، بجانب أغلبية واضحة يعارضون تواجد سيادة فلسطينية على الأحياء العربية المنفصلة ذات الأغلبية اليهودية في القدس الشرقية، كما أن أي اتفاق تساهمي تتوصل إليه أية حكومة من جهة نظر 40% سيواجه باعتراضات ضد أي تنازل حول القدس، وسيشارك 27% منهم في

¹ - دوري غولد، "القدس الحل الدائم" مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد 26 (ربيع، 1996)، ص 135.

² - اشرف سنجر، التفاوض حول القدس "السياسة الدولية"، العدد 142 (أكتوبر، 2000)، ص 221.

³ - المرجع السابق، ص 222.

الأعمال التظاهرية، وأكدت هذه النسبة أن أية حكومة ستقدم تنازلات حول القدس يجب أن تتوقع اعتراضا عاما وعنيفا من قبل المجتمع الإسرائيلي⁽¹⁾. وفي ضوء هذه النتائج توصلت الدراسة إلى أن التوصل إلى اتفاقية شاملة ودائمة ونهائية حول القدس تكون فيها القدس الشرقية عاصمة للدولة الفلسطينية، لن يكون الرأي العام الإسرائيلي الحالي مستعدا لقبولها، ولكن من الممكن الدخول في مفاوضات حول أجزاء أخرى من المدينة، أن تترك أجزاء أخرى يمكن الاتفاق على حل نهائي لها مستقبلا⁽²⁾. وفي الواقع أن حزب العمل الإسرائيلي هو السباق إلى بلورة هذا الإجماع الإسرائيلي الداخلي بشأن القدس، كما أن سياسته الاستيطانية أدت حسب الباحث الإسرائيلي دوري غولد إلى استبعاد أي حل جغرافي للقدس من خلال إقامة مستوطنات تحيط بالمدينة ثم ربطها بشبكة هائلة من الطرق الالتفافية وهي نفس السياسة التي ورثها حزب الليكود واستمرت تثبيتها على أرض الواقع⁽³⁾.

2. موقف حزب العمل من تسوية قضية اللاجئين:

تعتبر قضية اللاجئين الفلسطينيين من أكثر القضايا تعقيدا في القضية الفلسطينية منذ عام 1948م، وتبعا لمعظم الإحصائيات يصل عدد اللاجئين الفلسطينيين، في الوقت الحالي إلى ما يزيد عن أربعة ملايين نسمة وهم موزعون كالاتي:

- رفض حزب العمل الإسرائيلي - كما وسبق وأشرنا - قبول القرار الأممي رقم 194 المتعلق بتسوية قضية اللاجئين، ووفق الباحث الإسرائيلي شلومو غازيت فإن رفض حق العودة من مختلف الاتجاهات والأحزاب السياسية في إسرائيل يرجع في الأساس إلى جملة من الأسباب أهمها⁽⁴⁾:
- ينطوي اعتراف إسرائيل حسب شلومو غازيت بحق العودة على إقرار بمسؤوليتها التاريخية الأخلاقية عن نشوء مشكلة اللاجئين، وبالتالي تحمل كل تبعاتها، وعكس ذلك فإن حزب العمل يلقي المسؤولية كلها على عاتق الدول العربية من خلال الادعاء بأن هذه الدول شجعت الفلسطينيين على مغادرة أراضيهم هذا من ناحية، كما اتهم الفلسطينيين بالادعاء أنهم خرجوا من ديارهم بمحض إرادتهم من ناحية أخرى.

¹ - المرجع السابق، ص 223.

² - المرجع السابق، ص 226.

³ - دوري غولد، القدس الحل الدائم، مجلة الدراسات الفلسطينية، مرجع سبق ذكره، ص 134.

⁴ - شلومو غازيت، قضية اللاجئين الفلسطينيين، الحل الدائم من منظور إسرائيل، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد 22 (ربيع، 1995)، ص 87.

- أن اعتراف إسرائيل حسب شلومو غازيت ولو بشكل رمزي بهذا القرار مستبعد جدا، ومبرر ذلك في راية" أن إسرائيل لاستطيع الاعتماد على تقديرات ووعود عربية، تدعي أن أغلبية اللاجئين لا تنوي ممارسة حقا في العودة"⁽¹⁾.
- أن اعتراف إسرائيل حسب شلومو غازيت بحق العودة، سيؤدي إلى مطالبة اللاجئين بممتلكاتهم الواسعة وأرضيهم التي كانت بحوزتهم قبل عام 1948م، وهذا يعني عمليا اقتلاع مئات الآلاف من المستوطنات وربما أكثر من أماكنهم، وضمن هذا السياق فإن إسرائيل ترفض حق العودة لأنه لا مكان عمليا في رأيه لإعادة اللاجئين الفلسطينيين⁽²⁾، وفي الواقع فإن رفض إسرائيل لحق العودة يرتبط أساسا بانعكاساته الخطيرة على طابع الهوية اليهودية لإسرائيل وهذا ما أشار إليه الباحث شلومو غازيت بقوله "حتى لو جري الحديث عن استبعاد لاجئين فلسطينيين في الأراضي الإسرائيلية من دون أن يقترب ذلك بعودة اللاجئين الفلسطينيين إلى أملاكهم الأصلية، فإن الأمر سينطوي حتى في تلك الحالة على زيادة مهمة للسكان العرب الفلسطينيين، تهدد الصبغة اليهودية لإسرائيل بخطر مدمر"⁽³⁾ وإلى جانب ذلك فإن عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى إسرائيل بالإضافة إلى وجود عرب 1948 أو ما يعرف بفلسطيني الداخل، فإن الفلسطينيين في هذه الحالة سيتجاوز عدد الإسرائيليين في إسرائيل، حيث يصبح اليهود أقلية في ظل أكثرية فلسطينية.
- أن الأسباب الأنفة الذكر هي التي يستند إليها حزب العمل الإسرائيلي في رفض حق العودة للاجئين الفلسطينيين بمقتضى القرار الأممي رقم 194، وفي مقابل ذلك فإن الحزب يطرح احتمال عودة مجموعة من اللاجئين وهذا في إطار ضيق، وفي إطار ما يعرف "جمع شمل العائلات" أي أن عودة بعض اللاجئين في تصور الحزب ستكون وفق منطق أنساني وليس وفق حق العودة، كما أن القرارات التي تتعلق بهذه العودة ستتخذ من جانب الحكومة الإسرائيلية وحدها، دون مشاركة من أحد، أو وجود التزام مسبق بأية حصة في هذا المجال.
- وقد وضع حزب العمل في هذا السياق ثلاثة شروط أساسية في تعامله مع قضية اللاجئين الفلسطينيين وهي:
- أن الحل الأمثل لقضية لاجئي 1948م، يتمثل في توطينهم في أماكن تواجدهم، في الدول العربية أو الدول الأخرى التي يعيشون فيها.

¹ - المرجع السابق، ص 82.

² - المرجع السابق، ص 81.

³ - المرجع السابق، ص 88.

- من الممكن القبول بعودة أعداد من نازحي عام 1967م، إلى أراضي الدولة الفلسطينية المراد إقامتها، بشكل متدرج، حسب القدرة الاستيعابية لهذه الدولة.
 - أن إسرائيل لن تتحمل مسؤولية التعويض الذي ستتحمله هيئة دولية تشكل صندوقاً لهذا الغرض لتمول الدول العربية البترولية والدول الصناعية الأخرى، كما يتبقى تعويض اليهود الذين هاجروا من الدول العربية إلى إسرائيل⁽¹⁾
3. موقف حزب العمل من تسوية قضية المستوطنات:
- حدد حزب العمل موقفه من تسوية قضية المستوطنات والمستوطنين، وذلك من خلال فرض السيادة الإسرائيلية على التكتلات الاستيطانية الكبرى في الضفة الغربية وضمها إلى إسرائيل بشكل نهائي، أي أن التجمعات الاستيطانية الكبرى ستظل تحت السيادة الإسرائيلية في أية صيغة للتسوية الدائمة، وهو ما يعني إمكانية التفاوض حول إخلاء المستوطنات الصغيرة والنائية في الضفة الغربية، وهي مستوطنات يعتقد أن الحكومات العمالية المتتالية قد أقامتها لهذا الغرض، أي المساومة عليها، وإخلائها مع الحصول على ثمن الإخلاء في شكل ضم أراضي فلسطينية في مناطق أخرى إضافة إلى الحصول على تعويضات مالية من الولايات المتحدة الأمريكية والمجتمع الدولي⁽²⁾.
- أما فيما يتعلق بالمستوطنات الإسرائيلية في قطاع غزة فإن حزب العمل يحدّ تفكيك المستوطنات القائمة فيها، وقد برر الباحث برهان الدجاني هذا الموقف بقوله "هناك إجماع من الجمهور الإسرائيلي ومعظم رجال السياسة على الاستعداد للتنازل عن قطاع غزة، حيث لا توجد لإسرائيل أية مصلحة حيوية في القطاع من جميع النواحي الأمنية والمياه أو الديموغرافيا أو الناحية الاقتصادية، إضافة إلى أنه لا توجد هناك أية آثار تاريخية أو دينية يهودية ذات شأن، كما أنه لا توجد مصادر مياه حيوية لإسرائيل، وبمعنى آخر فإن القطاع يعتبر بمثابة عبء وليس مكسب لأن السلام مع مصر جعل صحراء سيناء منطقة عازلة تلبّي الاحتياجات الأمنية لإسرائيل، فالقطاع عبارة عن رقعة صغيرة من الأرض تعاني من كثافة سكانية عالية وبالتالي فإن تخلي إسرائيل عنها لا يشكل خسارة وإنما يشكل ربحاً"⁽³⁾
4. موقف حزب العمل من الدولة الفلسطينية:

¹ - قضايا الوضع النهائي الفلسطيني، التقرير الاستراتيجي العربي 1999، ط 2000، ص 25.

² - المرجع السابق، ص 250.

³ - برهان الدجاني، مفاوضات السلام - المساور والخيارات والاحتمالات (بيروت، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1994م)، ص 45.

تكون موقف حزب العمل الإسرائيلي، بشكل ملحوظ فيما يتعلق بالدولة الفلسطينية فقد أقر في برنامجه الأساسي عام 1997م، لأول مرة في تاريخية السياسي، بحق تقرير المصير للشعب الفلسطيني، وفي هذا السياق لا يعارض الحزب إقامة الدولة الفلسطينية. والملاحظ أن هذا التطور يتنافى بشكل كبير مع المقولات والادعاءات التي سبق وروجها الحزب طيلة عقود من الزمن بشأن الشعب الفلسطيني وأرضه فلسطين ولكن هذا التطور في الواقع يبقى مقيد، ولا يعكس حقيقة الأمر، وهذا نتيجة عدة أسباب لعل أهمها:

1. السيادة:

يوافق حزب العمل على قيام دولة فلسطينية، لكنه يرفض تمتعها بالصلاحيات التي تجعل منها دولة ذات سيادة، وهذا عبر قصر مكوّناتها على الرموز والمرافق الأساسية للدولة كالعالم والمطار والميناء وجوازات السفر، إضافة إلى الشؤون المدنية والإدارية والخدماتية، ودون أن يتضمن ذلك تحديدا.

- تشكيل قوات مسلحة بفروعها التقليدية المعروفة البرية والجوية والبحرية، والاقتصار على قوات الأمن الداخلي، أي أنها ستكون دولة "منزوعة السلاح".
- السيطرة على مناطق الحدود الخارجية للدولة الفلسطينية، التي تسعى إسرائيل للسيطرة عليها، إضافة إلى محاور الرئيسية التي تربط أجزاء الدولة الفلسطينية.
- عقد المعاهدات الدولية الخارجية، خاصة تلك التي ترتبط بارتباطات ذات طابع إستراتيجي⁽¹⁾

وقد برز أيهود باراك رئيس الحكومة وزعيم حزب العمل سابقا موقف حزبه من قضية السيادة بقوله "أن دولة فلسطينية ذات سيادة كاملة ستعقد كثيرا فرص الوصول إلى الاتفاق أن مثل هذه الدولة لن تشكل تهديدا لوجود إسرائيل، لكنه سينشئ واقعا سينطوي على نزعة تحريرية قومية فلسطينية، كما أنه سيوجد سلسلة من المشكلات الأخرى المعقدة جدا، أن مطلبنا يجب أن يكون كيانا فلسطينيا أقل من دولة"⁽²⁾.

أن مخاوف حزب العمل كما عبر عنها أيهود باراك فيما يتعلق بالسيادة تتبع من عدة قضايا أهمها:

(أ). عرب الداخل 1948م،

تتبع مخاوف حزب العمل من قيام الدولة الفلسطينية ذات سيادة كاملة، من الآثار التي ستتربط عنها في أوساط عرب الداخل 1948م، وفي هذا السياق يقر جوزيف الفير بأن عرب

¹ - قضايا الوضع النهائي الفلسطيني، التقرير الاستراتيجي العربي 1999، مرجع سبق ذكره، ص 248.

² - قصي عدنان عباسي، إسرائيل خمسون عام من العدوان.

<http://www.qudsway.com/links/Israel/6/html-israel6/zin gteror-link-htm2010/4/10>

1948م الذين يشكلون حوالي 18 بالمائة من مجموع سكان إسرائيل، عملوا منذ 1948م كمواطنين من الدرجة الثانية وخاصة في فترات حكم حزب العمل، كما يقرر الفير بأن ارتباطهم بالقضية الفلسطينية كان أحد أهم المبررات الرئيسية لتلك المعاملة، لكن ما يخشاه الإسرائيليون في رأيه هو أن يثير سلام إسرائيلي - فلسطيني ينتهي بقيام دولة فلسطينية، لدي عرب 1948م عواطف وطنية تحريرية أو مطالبتهم بحكم ذاتي، ويقدر الفير أن تطورات كهذه ستضع إسرائيل أمام الحاجة إلى الإجابة عن سؤال جوهري "ما هو وضع أقلية غير يهودية في وطن قومي يهودي" ويعتبر الفير أن فشل إسرائيل في معالجة هذه القضية سيسبب لها متاعب أمنية داخلية خطيرة⁽¹⁾

(ب). اللاجئين الفلسطينيين:

أن تمتع الدولة الفلسطينية في حال قيامها بالسيادة الكاملة، يثير مخاوف قادة حزب العمل من قيام هذه الدولة بفتح حدودها أمام هجرة واسعة للاجئين الفلسطينيين، وقد يؤدي هذا التدفق المحتمل للاجئين إلى نشوء تعقيدات أمنية خطيرة ستمتد آثارها بشكل مباشر أو غير مباشر في تصور الحزب إلى إسرائيل⁽²⁾

وإلى جانب ما تقدم فإن قيام الدولة الفلسطينية الكاملة السيادة، دون الاتفاق مع الدول العربية الأخرى على تسوية قضية اللاجئين، ستكون لها انعكاسات خطيرة في تصور حزب العمل على إسرائيل، وفي هذا يرى الباحث جوزيف الفير أن سلاما فلسطينيا - إسرائيل يشمل فقط فلسطيني إسرائيلي والضفة الغربية وقطاع غزة والقدس، قد يهيئ المسرح لمرحلة جديدة من المطالبة بالعودة والتحرير يقودها اللاجئين الفلسطينيين في الدول العربية المجاورة، ولهذا فهو يؤكد على ضرورة أصر إسرائيل على تضمين اتفاقات السلام مع جيرانها تدابير ملزمة لإعادة تأهيل وتوطين اللاجئين الفلسطينيين، وفي راية ما دام هناك الآلاف الفلسطينيين يدعون ملكية بيوت إسرائيلية في إسرائيل، فلن يكون الإسرائيليون في أمان، وسيأخذون هذه الدعاوي بجديّة⁽³⁾.

كما يشدد جوزيف الفير على ضرورة تضمين الاتفاقات بين إسرائيل والدول العربية ما ينص على "تحمل كل منهما بعض المسؤولية في حل جزء على الأقل من قضية اللاجئين"⁽⁴⁾.

(ج). المعاهدات والتحالفات الدولية:

¹ - <http://www.pipl.com> 2010/4/10. Joseph Alp her /directory/people/

² - شلومو غازيت، قضية اللاجئين الفلسطينيين، الحل الدائم من منظور إسرائيل، مجلة الدراسات الفلسطينية، مرجع سبق ذكره ص 87.

³ - المرجع السابق الذكر <http://www.pipl.com>

⁴ - المرجع السابق.

أن قيام الدولة الفلسطينية الكاملة السيادة، في رأي قادة حزب العمل ستكون لها انعكاسات خطيرة على إسرائيل، فهي قادرة على توقيع معاهدات والدخول في تحالفات من شأنها أن تشكل تهديد جدي وخطير على الأمن القومي الإسرائيلي في المستقبل⁽¹⁾.

2. الأمن:

يعارض حزب العمل فيما يتعلق بالترتيبات الأمنية في الدولة الفلسطينية- كما سبق وأشرنا- تشكيل هذه الدولة لقوات مسلحة، أو إقامتها معاهدات دولية، كما يطالب بضرورة السيطرة الإسرائيلية على الحدود الخارجية للدولة، وبعض المحاور الرئيسية في أجزاء هذه الدولة، وفي مقابل هذه القيود التي يفرضها حزب العمل على الترتيبات الأمنية في الدولة الفلسطينية، فهو لا يعارض وجود قوة أمن فلسطينية التي من مهامها الأساسية حفظ الأمن الداخلي والنظام العام في الدولة.

3. الحدود:

حدد حزب العمل موقفه من الحدود المستقبلية للدولة الفلسطينية المراد إقامتها في الأراضي الفلسطينية المحتلة بعد عام 1967م، والملاحظة أن هذا التحديد مبهم وغامض، وفي مقابل ذلك وضع حزب العمل عدة مبادئ في تعامله مع قضية الحدود وهي:

- مبدأ الفصل بين الشعبين الإسرائيلي والفلسطيني.
 - عدم العودة إلى حدود ما قبل 1967م.
 - الموافقة على إجراء تعديلات حدودية على حدود ما قبل 1967م.
- والملاحظ أن مقارنة حزب العمل لحدود الدولة الفلسطينية لا تقوم في تصور الحزب على أساس قراري مجلس الأمن 242 و338، وهذا أن الحزب قد قارب الحدود من منطلق الحل الوسط الإقليمي الذي مفاده التنازل عن بعض الأراضي الفلسطينية وليس كلها.
- ويمكن في ضوء ما تقدم أن نستنتج بشكل تقريبي الحدود المستقبلية للدولة الفلسطينية في ضوء برامج الحزب كالاتي:

(أ). الحدود الشرقية:

أن الحدود الشرقية للدولة الفلسطينية مع إسرائيل لن تكون حدود 1967م، وهذا يعني عمليا إجراء تعديلات حدودية في بعض مناطق الضفة الغربية من خلال ترحيل الخط الأخضر نحو الشرق داخل أراضي الضفة الغربية، وسيسمح هذا الترحيل بإدخال المستوطنات القائمة والقريبة من الخط الأخضر إلى إسرائيل، وهي "منطقة الخان الأحمر شرق القدس، والتي تفصل

¹ - قضايا الوضع النهائي، التقرير الاستراتيجي العربي 1999، مرجع سبق ذكره 249.

المنطقة الشرقية عن أريحا ومنطقة ميمولا شرق وجنوبي الخط الأخضر، ومنطقة غوش عتسيون، وحزام يبعد خمسة كيلومترات شرق الخط الأخضر من اللطرون شمالاً⁽¹⁾.
(ب). الحدود الغربية:

أن الحدود الغربية للدولة الفلسطينية مع الأردن ستكون بنهر الأردن وقد أشار حزب العمل إلى أن هذه الحدود هي الحدود الأمنية، وهذا يعني ضرورة وجود ترتيبات خاصة تضمن حضور إسرائيل في نهر الأردن من ناحية وعدم وضع جيش أجنبي على شرق نهر الأردن من ناحية أخرى⁽²⁾.

¹ - المرجع السابق، 249-250.

² - المرجع السابق، 249-250.

الخلاصة

بعد مرور فترة طويلة من الصراع الفلسطيني الإسرائيلي مازال الطرفان لم يتوصلا إلى حل من شأنه أن يرضيهما، خاصة في ظل سياسة إسرائيل التدميرية وعلى جميع المستويات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، لقد اهتمت إسرائيل منذ إنشائها فوق ارض فلسطين أن تكون دولة لليهود، الذين شردوا عبر التاريخ في جميع أنحاء العالم، ولهذا مارست سياسة التدمير المؤسس والمخطط له، فالعنف متأصل في الإستراتيجية الصهيونية ولا يمكن التخلي عنه وهذا تحت حجة يهودية الدولة الإسرائيلية، لان الإسرائيليين لن يطبقوا رؤية عنصر بشري آخر غير اليهود يعيش معهم فوق هذه الأرض، إن الارتفاع المضطرد في أعداد المهاجرين اليهود من وإلى فلسطين، ساهم في زيادة تعند الموقف الإسرائيلي فيما يتعلق بالمسيرة السلمية، فازدياد عدد المهاجرين اليهود إلى فلسطين زاد من حاجة الدولة الإسرائيلية إلى توفير مساحة إضافية من الأرض لبناء سكن لهؤلاء المهاجرين، وبالتالي مزيد من المستوطنات الإسرائيلية ومزيد من حجم المياه المتوفر في الدولة الإسرائيلية.

أما عن تركيبة المجتمع الإسرائيلي فانه مجتمع خليط ما بين الشرقيين والغربيين ومابين الأرثوذكس والعلمانيين إضافة إلى عدم اندماج الجنسية العربية بالمجتمع الإسرائيلي، وهذه الفجوات لا يمكن أن تختفي إلا في ظل التوتر الأمني والتهديد الخارجي لإسرائيل.

ويمكن ان تساعد الدراسة على فهم أوسع واشمل ، ووضع تقييمات لمواقف الأحزاب الإسرائيلية كالأحزاب الحاكمة من قيام الدولة الفلسطينية، فنجد بأنها ثابتة في الرفض ومتطورة في كل مرحلة انتخابية كضمان لعدم قيام دولة فلسطينية، أما فيما يتعلق بمبادرات السلام العربية فقد اتضح أن الرفض مبني على الخوف وإثارة عواطف دول العالم لصالح إسرائيل، وللتشكيك في نوايا الدول العربية في حالة إقامة سلام مع إسرائيل.

ويمكن تأكيد صحة الفرضية القائمة علي عدم قيام دولة فلسطينية في ظل تأثير موقف الأحزاب والقوى الدينية من خلال عدت مشاهد حول مستقبل الدولة الفلسطينية، بناءا علي الواقع الذي فرضته الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة في الضفة الغربية من إقامة جدار الفصل، وتقطيع أوصال الامتداد الجغرافي للمدن في الضفة الغربية، فان مستقبل الدولة الفلسطينية في عهد أي حكومة إسرائيلية في المستقبل يتحدد بعدة سيناريوهات:

المشهد الأول:

إن قيام دولة فلسطينية في الأراضي المحتلة عام 1967م، وخاصة في الضفة الغربية لن يتحقق بشكل كبير لأن أقصى ما سيحصل عليه الفلسطينيون من مساحة لقيام الدولة الفلسطينية حددته خارطة الجدار العازل، فهي مساحة تقدر بحوالي 42% من أراضي الدولة الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة.

المشهد الثاني:

يتمثل في بقاء الوضع الراهن على ما هو عليه وذلك نتيجة عدم قبول الفلسطينيين للواقع الذي فرضه الاحتلال الإسرائيلي في أراضي الضفة الغربية فهل سيقبل الفلسطينيون دولة فلسطينية مقطعة الأوصال مسلوبا أكثر من 50% من مساحتها.

المشهد الثالث:

أن تقوم إحدى حكومات إسرائيل المستقبلية بمبادلة أراضي الضفة الغربية المستقطعة بفعل الجدار، والمستوطنات، بأراضي أخرى وضمها إلى أراضي قطاع غزة، وفتح ممر يربط بين جناحي الدولة الفلسطينية مع السيطرة الإسرائيلية الكاملة على الحدود. إن تحقيق أي مشهد من المشاهد السابقة ليحقق أدنى حقوق الفلسطينيين، كما أن تحقيق أي منها يخضع للإدارة الإسرائيلية، سواء كانت هذه الحكومة يمينية أم يسارية أم وسطية.

من خلال ما تقدم نستنتج ما يلي:

1. غياب الدور الإيجابي للدول العربية في الوقوف إلى جانب الفلسطينيين في مواجهة إسرائيل.
2. غياب الرؤية الإستراتيجية الحربية من الدول العربية في مواجهة إسرائيل.
3. تقاعس الأمم المتحدة عن القيام بأعبائها اتجاه ما يحدث في فلسطين .
4. أن الأمم المتحدة كمنظمة دولية تسعى إلى إشاعة الاستقرار والأمن الدوليين، قد أصدرت قرار التقسيم 181، ولم يكن لها أي دور في تنفيذ هذا القرار أو الدفاع عنه.
5. أن إسرائيل اعتمدت في قيامها على أسانيد منشئه، ألا وهي، الحق التاريخي، الديني، السياسي والإنساني لليهود في فلسطين.
6. أن القرار 194 ينص في جوهره على وجوب السماح للاجئين الفلسطينيين في العودة إلى ديارهم في أقرب وقت ممكن والعيش بسلام مع جيرانهم.

7. أن الارتفاع في أعداد المهاجرين اليهود إلى فلسطين ساهم في زيادة تعنت الموقف

الإسرائيلي فيما يتعلق بالمسيرة السلمية.

8. عدم وجود دولة فلسطينية مستقلة ذات صلاحية وإمكانات تؤهلها لتتبع الجرائم الإسرائيلية

تعنت إسرائيل ورفضها لقرارات الأمم المتحدة، وعدم الانصياع.

المراجع

أولاً: التقرير والوثائق.

1. الجرباوي، علي، المفاوضات العربية والفلسطينية مع إسرائيل: المأزق والحل، المؤتمر السنوي التاسع "مركز الخليج للدراسات" 9-5-2009.
2. التقرير الاستراتيجي العربي، بيئة الصراع العربي الإسرائيلي، من الاضطرابات إلى تحولات درامية، القاهرة: مركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية، 2002، 2003.
3. التقرير الاستراتيجي العربي، إسرائيل ومعادلة الأمن المطلق، القاهرة، مركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية، 2001.
4. التقرير السنوي للمركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية: حكومة الوحدة الوطنية الثالث في تاريخ إسرائيل، 2001، رام الله.
5. المسيري، عبد الوهاب، موسوعة اليهود واليهودية والصهيونية، المجلد 7، بيروت: دار الشروق، 1999.
6. المسيري، عبد الوهاب، موسوعة المناهج والمصطلحات الصهيونية، القاهرة: مركز الدراسات الإستراتيجية بالأهرام، 1975م.
7. شحادة، امطاش، محور الفلسطينيين في إسرائيل من الاحتواء إلى العداء، أيمن يوسف آخرون في "تقرير مدار الاستراتيجي 2009- المشهد الإسرائيلي 2008" تحرير: هنية غانم، رام الله: المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية، مدار 2009.
8. قضايا الوضع النهائي الفلسطيني، التقرير الاستراتيجي العربي 1999، ط 2000.

ثانياً: الكتب.

1. أبو الهيجا، محمد، نظام الحكم الإسرائيلي ومؤسساته، حيفا: 1999م.
2. أرونسون، جيفري، سياسة الأمر الواقع في الضفة الغربية، ترجمة حسني زينة، بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1991.
3. أفرايم، مناحم، معجم المصطلحات الصهيونية، عمان: دار الجليل، 1988م.
4. العلي، وليد، الديمقراطية السياسية في إسرائيل، القدس: مركز الدراسات نقابة المحامي، 1985.
5. المسيري، عبدا لوهاب، في الخطاب والمصطلح الصهيوني القاهرة : دار الشروق ، 2003.
6. أصايف، نيس، الفكرة الصهيونية، بيروت: مركز الأبحاث الصهيونية، 1970م.

7. ألمسيري،عبد الوهاب، حسين، موسوعة المصطلحات والمفاهيم الصهيونية،القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، 1975.
8. الشامي،رشاد، إشكالية الهوية في إسرائيل، الكويت: المجلس الوطني للثقافة، 1997م.
9. الروز،صلاح، المتدينون في المجتمع الإسرائيلي،الخليل: رابطة الجامعين، 1999م.
10. الأسود، عبد الرازق محمد، مبررات الأحزاب الدينية في رفض وجود دستور مكتوب،بيروت: الدار العربية للموسوعات، 1978م.
11. ألمسيري،عبد الوهاب، موسوعة اليهود واليهودية والصهيونية، المجلد 7، بيروت: دار الشروق، 1999.
12. الشامي، رشاد، القوى الدينية في إسرائيل، الكويت: المجلس الوطني للثقافة، 1994م.
13. كاهاتا، مائير، شوكة في أعيونكم، ترجمة غازي السعدي، عمان: دار الجليل، 1985م.
14. أبو حسنة، نافذ، الأحزاب الصهيونية في 100 عام، أسلام آباد: معهد الدراسات السياسية، 1997م.
15. الحصادي، نجيب، مهارات البحث العلمي، أبوظبي، منشورات جامعة الإمارات، 2005.
16. سوفير، أرنون، الوضع الديموغرافي والجغرافي في أرض إسرائيل، ترجمة محمد غنايم، فلسطين : مدرسة رام الله، 2001.
17. الدجاني، برهان، مفاوضات السلام- المساور الخيارات والاحتمالات، بيروت، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1994م.
18. التقرير الاستراتيجي العربي، إسرائيل ومعادلة الأمن المطلق، القاهرة، مركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية، 2001.
19. السعدي، غازي، الأحزاب والحكم في إسرائيل، الأردن: دار الجليل للنشر والأبحاث الفلسطينية، 1989.
20. الوحيددي، فتحي، نظام الحكم في إسرائيل، فلسطين: 1997.
21. بدر،كاميليا عراف، نظرة علي الأحزاب والتحركات الإسرائيلية، القدس، جمعية الدراسات العربية، 1981.
22. هيكل،محمد حسنين، حديث في المبادرة،القاهرة: دار الشروق، 1998.
23. عبد السلام، محمد، وآخرون، القضية الفلسطينية وآفاق التسوية، القاهرة : مكتبة مدبولي، 1998.
24. نوفل،ممدوح، انفجار عملية السلام، الأردن : دار الأهلية للطباعة والنشر، 2002.

27. غوانمة، نرمين يوسف، حزب الليكود ودوره في السياسة الإسرائيلية، عمان: دار الفكر، 2002.
28. خليفة، أحمد، موسى أبو رمضان، الأحزاب الإسرائيلية عام 2004، بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 2004.
29. شوفاني، اليأس، نظام الحكمي وموسى أبو رمضان وآخرون في "إسرائيل دليل عام 2004 : تحرير: كميل منصور، بيروت: مؤسسه الدراسات الفلسطينية، 2004.
30. علي، جمال سلامة، النظام السياسي والحكومات الديمقراطية دراسة تأصيلية للنظام البرلمانية والرئاسية، القاهرة: دار النهضة العربية، 2007.
31. عزيز، حيدر، وآخرون، دليل إسرائيل العام، بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1996.
32. يتم، سعيد، النظام السياسي الإسرائيلي، بيروت: دار الجليل، 1989.
33. ماضي، عبد الفتاح، الدين والسياسة في إسرائيل: دراسة في الأحزاب والجماعات الدينية في إسرائيل دورها في الحياة السياسية، القاهرة: مكتبة مدبولي، 1999.
34. بشار، عزمي، دوامة الدين والدولة في إسرائيل، عمان: مركز الدراسات الإستراتيجية، 1996م.
35. جاد، عماد، (محرر) الانتخابات الإسرائيلية 2003م، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، 2003م.
36. طويل، فوزي محمد، النظام السياسي في إسرائيل، المنصورة: دار الوفاء، 1992.
37. عبد السلام، محمد، وآخرون، القضية الفلسطينية وآفاق التسوية، القاهرة: مكتبة مدبولي، 1998.
38. منصور، كميل، دليل إسرائيل العام 2004م، بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 2004.
39. شيلينغ، يائير، المتدينون الجدد، ترجمة سعيد عايش، رام الله: مدار للدراسات الإسرائيلية، 2002م.
40. غانم، اسعد، مهند مصطفى، الفلسطينيون في إسرائيل سياسات الأقلية الأصلية في الدولة الإثنية، رام الله، مدار المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية، 2009.
41. لوستك، أيان، الأصولية اليهودية في إسرائيل، ترجمة حسني زينة، بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1991.
42. رزيق، أيليان، قضايا المرحلة الأخيرة من المفاوضات: المسار الفلسطيني الإسرائيلي اللاجئين الفلسطينيين والعملية السلمية، بيروت، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1997.
43. هورقيس، دان، وآخرون، الثابت والمتغير في الإستراتيجية الإسرائيلية، مترجم، قبرص: وكالة المنار للصحافة والنشر، 1986.

44. عبد الكريم، قيس، وآخرون، الطريق الوعر: نظرة علي المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية من مدريد إلى أوسلو، بيروت، دار التقدم العربي 1997.
45. غوانمة، نرمين، حزب الليكود ودوره في السياسة الإسرائيلية عمان: دار الفكر، 2002.
46. زروق، أسعد، إسرائيل الليكود دراسة في الفكر التوسعي الإسرائيلي، لبنان: منظمة التحرير الفلسطينية.
47. نافعة، حسن، وآخرون، انتفاضة الأقصى وقرن من الصراع، القاهرة: دار الشرق، 2002.
48. تيم، سعيد، النظام السياسي الإسرائيلي، بيروت، دار الجليل، 1989.

ثالثاً: المجالات والدوريات.

1. أحزاب إسرائيل .. برنامج مشابهة المستقبل، العدد 3216 - شؤون عربية ودولية.
2. الهواري، أحمد، الانتفاضة الفلسطينية الممكن والمستحيل، مجلة السياسة الدولية، العدد 126 (أكتوبر، 1996).
3. جريس، جيري، الليكود ، تغيير في الشكل وثبات في المضمون، مجلة شؤون فلسطينية، العدد 249، (مايو، 1993)
4. عايد، خالد، قراءة في برنامج حزب الليكود لانتخابات 1996، مجلة المستقبل العربي ، العدد 219.
5. عبد العليم، أحمد، الدلالات الإستراتيجية لوصول شارون إلى رئاسة الوزراء في إسرائيل، مجلة السياسة الدولية، العدد 144، أبريل، 2001
6. سنجر، اشرف، التفاوض حول القدس " السياسة الدولية، العدد 142، أكتوبر، 2000.
7. الخطوط الأساسية لبرنامج الحكومة، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، العدد 12، ديسمبر. 1988
8. أغا، حسين، "شامير والحكومة الإسرائيلية الجديدة"، مجلة السياسة الدولية العدد 100، يناير، 1984.
9. شامير أمام اللجنة المركزية أحزاب الليكود، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد 1، شتاء، 1990.
10. جاد، عماد، موقف إسرائيل من المؤتمر الدولي، مجلة السياسة الدولية، العدد 90، أكتوبر، 1987.
11. القريوتي، محمد قاسم، مشروع الحكم الذاتي في الضفة الغربية وقطاع غزة، مجلة شؤون فلسطين، عدد 24، أكتوبر، 1983.
12. الجابر، أحمد، موقف إسرائيل من المؤتمر الدولي، مجلة دراسات فلسطينية، العدد 33، ديسمبر، 1977.

13. السيد، يارا، الليكود تنظيماً وممارسة، مجلة شؤون فلسطينية، العدد 208، مايو، 1990.
14. جابر، أحمد، المؤرخون الجدد في إسرائيل، القدس، العدد 30، شهر 5، 1999م.
15. خوري، أريج صباغ، "المجتمع الفلسطيني في إسرائيل يحقق نتيجتين مهمتين في انتخابات 2009، قضايا إسرائيلية"، العدد 33، السنة التاسعة، 2009.
16. شحادة، امطانس، "قراءة في نتائج الانتخابات الكنيست أل 18 عن الثابت والمتغير في مفاهيم ومواقف الجمهور الإسرائيلي"، مجلة قضايا إسرائيلية، العدد 33، السنة التاسعة، 2009.
17. سلحت، أنطوان، "فلسطين في برنامج نتياهو روي إسرائيلية حول مشاريع التسوية السياسية، مجلة قضايا إسرائيلية"، العدد 34، السنة التاسعة، 2009.
18. مختارات إسرائيلية، العدد 117، سبتمبر، 2004م.
19. راز، موسى، "كتلة ميرتس لانتخابات 2009 النتيجة الأسوأ هي فوز اليمين"، مجلة قضايا إسرائيلية، العدد 33، السنة التاسعة، 2009.
20. عيلبوني، نادية، "إعادة تشكيل الأفكار، تغيير عن تغييرات أكثر جوهرية، الشرق الأوسط جديد العرب الدولية"، 2005.
21. بركات، نظام، حركات الاحتجاج في المجتمع الإسرائيلي، عدد 13، مجلة الدبلوماسية الرياض، إبريل، 1990م.
22. أبو طالب، جولة شولتز ومستقبل التسوية، مجلة السياسة الدولية، العدد، 93، يوليو، 1988.
23. الاتفاق الائتلافي والخطوط الأساسية، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد 3، صيف، 1990.
24. خليفة، أحمد، القيادة الجديدة في الحزب العمل شخصيات ومواقف، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد 22، خريف 1997.
25. خليفة، أحمد، حزب العمل عشية الانتخابات عودة إلى الحل الإقليمي، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد 26، ربيع، 1996.
27. أحمد شاهين، المفهوم الإسرائيلي للحكم الذاتي، مجلة شؤون فلسطينية، العدد 19، يونيو، 1979.
28. أحمد عبد العليم، أبعاد الحكم الذاتي في التصور الإسرائيلي، مجلة السياسة الدولية، العدد 60، إبريل، 1980.

28. آريان، آشر، وآخرون ، التغيرات في النظام الحزبي في إسرائيل : تفكك أم إعادة تنظيم ، مجلة الدراسات الفلسطينية العدد 67 ، صيف ، 2006.
29. حمدي، إيمان، الانتخابات الإسرائيلية محددات ومؤشرات التصويت، السياسة الدولية، العدد 144، أبريل، 2001.
30. برنامج حزب الليكود، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، العدد 8، أغسطس، 1981.
31. البابا، جمال، " الاستيطان في عهد حكومة باراك، منشورات مركز التخطيط الفلسطيني، العدد 198، مارس، 2000.
32. عبد الرزاق، حسين، إسرائيل بين حكومة الوحدة وحكومة اليمين المتطرف ، الوفد ، العدد 6864، 2009 .
33. غولد، دوري، " القدس الحل الدائم" مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد 26، ربيع، 1996.
34. صراص، سمير، "حزب العمل: برنامج ثوابت صقرية، " مجلة الدراسات الفلسطينية العدد 10، ربيع - 1992.
35. فلدمان، شاي، جدول أعمال حكومة باراك، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد 40، خريف، 1999.
36. طه، شريف، نتتياهو وليفني وباراك .. السلام ، الأهرام ، العدد 44624، 2009 .
37. غازيت، شلومو، قضية اللاجئين الفلسطينيين، الحل الدائم من منظور إسرائيل، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد 22، ربيع، 1995.
38. عسيلة، صبحي، الأزمة الداخلية في إسرائيل ومستقبل عملية السلام، السياسة الدولية، العدد 140، أبريل، 2000.
39. الهواري، عبد الرحمن، الحكومة الإسرائيلية الجديدة ومستقبل عملية السلام، أخبار اليوم، العدد 3362، 2009.
40. ولداناه، عبد الله السيد، التسوية في الشرق الأوسط ومستقبل النظام العربي، المستقبل العربي، العدد 192، فبراير 1995.
41. بشارة، عزمي، هزيمة بيرس هزيمة لأوسلو، مجلة السياسة الفلسطينية، العدد 10، ربيع، 1996.
42. حيدر، عزيز، الانتخابات الإسرائيلية 1996 ، مجلة المستقبل العربي، العدد 10، صيف، 1996.

43. وثائق تأليف الحكومة الإسرائيلية ونتائج انتخابات الكنيست، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد 11، صيف، 1992.

رابعاً: شبكة المعلومات الدولية (الانترنت)

1. <http://translate.google.pe>
2. <http://www.islamonline.net/Arabic/Palestine/articlesg.shtm>
3. <http://drhaliusseini.blogspot.com/2008/03/blog-post.html>
4. <http://www.islamonline.net/arabic/politics/2006/03/articak/e269.shtm>
5. <http://mahfouzjaber.maktoobbog.com>
6. <http://naamg.net/view.php?id=847>
7. <http://news.bb.co.uk/hi/Arabic/news/newsid1985000/1985909.stm>
8. <http://slzytona.net/arabic/?=c126a=118059>
9. <http://www.mogaddl.com/openshone.doc>
10. <http://www.aafaq.org/fact4/i4htm>
11. <http://www.aawsat.com/detail5.asp?section=48&article=103288&issueno>
12. <http://www.aawsat.com/leader.asp?section=3&issueno=8259>
13. <http://www.aawsat.comldrtoils.asp>
14. <http://www.ahewar.org/debat/show.art.95p?aid>
15. www.alasra.ps/news.php?naa=view=257
16. www.aljazeera.net/nr/rxeres/1be2099b-677f.ntm
17. www.aljazeera.net/news/archive/archive?archiveld=13921
18. www.aljazeera.net/NR/exeres/08659F1C-FF14-4F19-87FC-
19. <http://www.aljazeera.npl/nr/exeres/e7e2c-dc3d>
20. <http://www.aljazeeratalk.net/forum/archive/index.php>
21. <http://www.altawasul.com>
22. <http://www.altawasul.com>
23. <http://www.altawasul.com/MFAAR/arabicthe> +ministry+arab/2010
24. <http://www.aluds.ocm/node/22822008>
25. www.arabicpeopldaily.com.cn/2002/5/13ara53407.html/2010/4/22
26. <http://www.arabs48.com/display.x?cid=7&sid=25&id=28970>
27. <http://www.bitterLemons.org/Arabic/previous/b1172ed>
28. www.crossing-borders-program.org
29. <http://www.dir.salon.com/story/news/2002/05/14/liked>
30. <http://www.dpp.gov.jo200914.htm>
31. <http://www.gov.il/firstgov/topnauarb/subjectsarb/se/ctionsarb>
32. <http://www.gudsway.com/links/israel16/htm-israel6/quds.htm>
33. <http://www.iba.org.il/arbail/arabie>
34. <http://www.islamonline.net/Arabic/news/2010/4/18>
35. <http://www.islamonline.net/arabic/politics/2002/05/article11.shtm>
36. <http://www.islamonline.net/arabic/politics/2002/05113articl01.shml>

37. <http://www.knesset.gov.il/history/art/hustle-s.htm>
38. <http://www.knesset.gov.il/description/eng/beh.htm>
39. <http://www.knesset.gov.il/description/anb/mimshal/anb>
40. www.knesset.gov.il/description/anb/mimshal-yesod/anb
41. <http://www.knesset.gov.il/history/anb/hist12-s.htm/2010>
42. <http://www.maannews.net>
43. <http://www.madarcenter.org/ajmash-had/4472>
44. <http://www.oppc.pna.net/mag13-24/new3-1314.htm>
45. <http://www.palestine.studies.org10226.doc>
46. <http://www.Palestine-info/arabic/analysis/2004/11-7-04.htm>.
47. [http://www.pipl.com/directory/people/Joseph Alpher.](http://www.pipl.com/directory/people/Joseph%20Alpher/)
48. [http://www.qudsway.com/links/Israel/6/html-israel6/zin gteror-link](http://www.qudsway.com/links/Israel/6/html-israel6/zin%20terror-link)
49. [http://www.query.nytimes.com/2003/12/13/international/middeest/1m](http://www.query.nytimes.com/2003/12/13/international/middleeast/1m)
50. <http://www.query.nytimes.com/gst/Fullpage.html?res=9D00EI>.
51. <http://www.state.gov/id/2065722>.
52. [http://www.wajeb/inex-php?option=com](http://www.wajeb.inex-php?option=com)
53. <http://www.waltawasul.com>
54. <http://www.aljazeera.net>.
55. [www.adalah.org/features/politicad.doc](http://www.adalah.org/features/political.doc)
56. www.adalah.org/newsletter/ana/iwos/doc
57. www.mfa.gov.il/mfa/mfaarchive/2000-2009/20017/dyreet
58. [http://www.alsaher.com/vb2/showthermd.pjp.?t=77354/20/](http://www.alsaher.com/vb2/showthread.php?t=77354/20/)
59. <http://hummulimm.nl.com>
60. www.ahram.org/acpss.
61. www.moqatel.com/openshare/Behoth/siasia21/Etefakats.
62. <http://disngogement.pngo,ps/BG.Php>.
63. www.aljazeera.net/exeres/f16b2865-E233-4B87-htm
64. [http://www.alzaytouna. Net/Arabic/?c=138& a =2310/2010/4/](http://www.alzaytouna.net/Arabic/?c=138&a=2310/2010/4/)
65. <http://www.alzaytouna.net/anabic.htm>
66. <http://www.alzaytouna.net/arabic>.
67. www.mahfouzjaber.maktooblog.com/1608321/2009.
68. [http://www.washingtoninstitue.org/templatec04.php/cid](http://www.washingtoninstitute.org/templatec04.php/cid).
69. www.mogatel.com.
70. <http://www.Kadima.org.il>
71. [http://www.alzaytouna.net/Arabic/?c=199&=2837](http://www.alzaytouna.net/Arabic/?c=199&a=2837)
72. [http://www,Kadima.org.il](http://www.Kadima.org.il).
73. [http:// www.aljazeera.net/NR/exeres/acFOCEO-Dococ-4F8E.htm](http://www.aljazeera.net/NR/exeres/acFOCEO-Dococ-4F8E.htm).